

صِيغ العقود والدعاوى التجارية

يشتمل على أصول صياغة العقود التجارية

البورصة التجارية . الرهن التجاري . المهرق . الرقابة
مسترد الشركات التجارية وكافة العقود التجارية المعترضة
وصيغ الدعاوى معلقاً عليها ببناء النقض ...

المستشار

معض عبد التواب

١٩٨٨



Bibliotheca Alexandrina



0038584

دار الفكر الجامعي
٢٠ شارع سويتير - الزاوية

صِيغ العقود والدعاوى التجارية

يشتمل على أصول صياغة العقود التجارية

البيع الثماني . الرهن التجاري . السرق . الرمالحة
عقود الشركات التجارية وكافة العقود التجارية المعروفة
وصيغ الدعاوى معلقاً عليها أيضاً النقض ...

المستشار
مغوض بئر التوليد

١٩٨٨

توزيع

دار الفكر للطباعة
٣ شارع سويدي - القاهرة

اے خدا
واللہ انی : محمدی و محمد
واللہ انی : مسدود
اے خدا کنانی ہذا

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

هذا المؤلف يشتمل على صيغ العقود والدعاوى التجارية وهو في قسمين :

القسم الأول نعرض فيه لأصول صياغة العقود التجارية ومنها بيع المحل التجاري - البيع بالمراد العلني - البيع بالتقسيط - الرهن التجاري - صيغ عقود الشركات التجارية مع بيان ما ينبغي أن يشتمل عليه العقد وبيان أركانه والتعليق عليه بقضاء النقض .

وفي القسم الثاني : نعرض لصيغ الدعاوى الخاصة بالقانون البحري والصيغ التجارية مع التعليق عليها بقضاء النقض .
والله أسأل أن يوفقنا لما فيه الخير دائماً .

المستشار

معوض عبد التواب

والمنتدب لتدريس القانون

بحقوق عين شمس

طنطا في ٢٣ يناير ١٩٨٨

ت : ٣٢٦٢٤٥

بَابُ تَعْرِيفِ

تَعْرِيفِ الْعُقُودِ التِّجَارِيَةِ وَخَصَائِصِهَا

الْعُقُودِ التِّجَارِيَةِ لَمْ يَضَعْ الْمُتَشَرِّعُ تَعْرِيفًا لَهَا وَتَعْرِيفَ الْعُقُودِ التِّجَارِيَةِ
أَمَّا يَشِيرُ شَيْءٌ مِنَ الصَّعُوبَةِ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ عَقْدٍ وَارَدَ فِي الْقَانُونِ الْمَدَنِيِّ مِنْ
الْجَائِزِ اسْتِغْدَامُهُ فِي مِيزَانِ التَّجَارَةِ وَلَا يُمْكِنُ حُضْرُ كَلَامَةِ التَّهْمِيدَاتِ الَّتِي
يَتَبَادَلُهَا التَّجَارَةُ (١) .

وَقَدْ تَصَدَّى الْفَلَسَفَةُ لِتَعْرِيفِ الْعُقُودِ التِّجَارِيَةِ فَمِنْهُمْ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ
« الْفَقْدُ الَّذِي يَجْرِيهِ التَّاجِرُ إِذَا كَانَ مُتَصِلًا بِعَرَفَتِهِ التِّجَارِيَةِ » .

وَلَكِنْ هَذَا التَّعْرِيفُ يُلْقَى انْتِقَادًا مِنْ جَانِبِ شَرَاخِ آخَرِينَ (٢) . حَيْثُ
يَرَى الدُّكْتُورُ عَلَى جَمَالِ الدِّينِ عَوْضٌ أَنَّ هَذَا التَّعْرِيفَ ضَيِّقٌ لِأَنَّهُ يَقْصُرُ
الْعَقْدَ التِّجَارِيَّ عَلَى نَشَاطِ التَّاجِرِ مَعَ أَنَّ فِكْرَةَ الْعَمَلِ التِّجَارِيِّ أَوْسَعُ مِنْ
فِكْرَةِ التَّاجِرِ فَقَدْ يَصْدُرُ فِكْرَةُ الْعَمَلِ التِّجَارِيِّ مِنْ تَاجِرٍ وَقَدْ يَصْدُرُ مِنْ غَيْرِ
تَاجِرٍ وَهَذَا التَّعْرِيفُ لَا يَرَى الْعَمَلِ تِجَارِيًّا إِلَّا إِذَا صَدَرَ مِنْ تَاجِرٍ وَلِتِجَارَتِهِ .

وَيَذْهَبُ اسْتِثْنَاءُ الدُّكْتُورِ عَلَى جَمَالِ الدِّينِ إِلَى تَصْرِيفِ الْعَقْدِ التِّجَارِيِّ
بِأَنَّهُ الْعَقْدُ الَّذِي يَنْشِئُ فِي ذِمَّةِ أَحَدٍ طَرَفِيَّةٍ أَوْ ذِمَّةِ طَرَفَيْنِ مَعَ التَّزَامٍ تِجَارِيًّا ،
وَأَمَّا مَتَى يَكُونُ هَذَا الْإِلْتِزَامُ تِجَارِيًّا فَالْمُرْتَبِعُ فِي ذَلِكَ هُوَ نَظَرِيَّةُ الْعَمَلِ التِّجَارِيِّ
الَّتِي تَقُومُ عَلَى الْمُسَادَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْقَاوِنِ التِّجَارِيِّ (٣) .

وَمِنْ هَذَا التَّعْرِيفِ فَإِنَّهُ « كَقَائِلُهُ عَامَّةٌ ، لَيْسَ خُتَاكُ غَالِبًا عَقْدٌ تِجَارِيٌّ
بِالضَّرُورَةِ ، بَلْ إِنْ مَعْظَمُ الْعُقُودِ قَدْ يَكُونُ تِجَارِيًّا وَقَدْ يَكُونُ مَدَنِيًّا ، فَمَقْعَدُ
الْبَيْعِ مِثْلًا إِذَا كَانَ أَحَدُ طَرَفَيْهِ يَحْتَرِفُ الشِّرَاءَ وَالْبَيْعَ كَانَ الْبَيْعُ تِجَارِيًّا حَتْمًا

(١) رَاجِعُ الْقَانُونِ التِّجَارِيِّ د - مُصْطَفَى كَمَالُ طَهْ ص ٣٠٥ وَمَا يَمْدُهُ « وَرَاجِعُ الْعُقُودِ
التِّجَارِيَةِ د - عَلَى جَمَالِ الدِّينِ عَوْضُ طَبْعَةُ ١٩٨٢ ص ٥ وَمَا يَمْدُهُ « وَرَاجِعُ د - عَلَى الْبَارُودِيِّ
الْعُقُودِ وَعَمَلِيَّاتِ الْبَيْعِ ص ١٠ » .

(٢) رَاجِعُ د - عَلَى جَمَالِ الدِّينِ عَوْضُ الْمَرْجِعِ السَّابِقِ ص ١٠ .

(٣) رَاجِعُ فِي هَذَا الْعُقُودِ التِّجَارِيَةِ ، الْمَرْجِعِ السَّابِقِ وَفِي ص ٣ .

لأنه على الأقل ينشئ التزاما تجاريا في ذمة البائع . وقد يكون البيع مدنيا
إذا تم بين شخصين غير تاجرين ولم ينشئ على أى منهما التزاما تجاريا ،
وهكذا كل عقد يمكن أن يكون مدنيا أو تجاريا .

فالمعيار اذن في تجارية العقد هو النظر الى صفة الالتزامات التى
ينشئها في ذمة طرفيه أو ذمة أحدهما ، فإذا كان أحدها تجاريا فالمعقد
تجارى . ويستثنى من ذلك أن هناك عقودا لا يمكن أن تكون تجارية ، تلك
هى العقود المنصبة على حقوق عينية عقارية .

خصائص العقود التجارية : وتتميز العقود التجارية بخصائص عامة
أهمها أنها رضائية ، وأنها عقود معاوضة ، وأنها لا ترد الا على منقولات (١) .

فالعقود التجارية عقود رضائية . بمعنى أنه يكفى لانقادها التراضى
دون حاجة لكتابة العقد أو اتخاذ شكل معين . ومع هذا فقد يستلزم القانون
الكتابة استثناء في بعض العقود التجارية ، كمقد الشركة (م ٤٦ و ٤٧
تجارى) . وقد يلزم فى الكتابة أن تكون بورقة رسمية كمقد بيسج
السفينة (م ٣ بحرى) .

سهولة إبرامها وتنوع صورها :

ولا يقتصر الأمر على مجرد الرضائية ، بل ان المعقد التجارى يتميز
بسهولة إبرامه . فهناك طائفة كبيرة من العقود التجارية يكون الإيجاب فيها
عاما موجها الى أشخاص غير معينين . هذه هى حالة البضائع التى نراها
كل يوم معروضة فى الحوانيت التجارية وعابها بطاقات بأسعارها ، فيلتزم
التاجر البائع بإيجابه العام ، بحيث ينمقد المعقد اذا أبدى أى شخص رغبته
فى شراء السلعة المعروضة بالسعر المروض .

والقاعدة أن السكوت لا يكون قبولا . الا أن القبول فى المواد التجارية
كثيرا ما يكون بالسكوت ، وذلك عند استمرار حالة التعامل المتصلة بين
التجار . فإذا استلم المشتري البضاعة ومعها الفاتورة المتضمنة لشروط
البيع ، ثم ركن إلى الصمت ، فمعنى ذلك أنه قبل . كذلك اذا أرسـل

(١) راجع القانون التجارى د . مصطفى كمال طه ص ٣٠٦ وما بعدها . وراجع القانون
التجارى د . مراد منير لهيم ص ٤٠ ؛

المصرف بياناً الى عميله فلم يمترض عليه خلال أجل معين كان ذلك منه قبولا . والأمـر كذلك أيضاً بالنسبة للمعاملات اليومية بين المخازن ومحللات بيع اللجن وغيرها وبين الأهالى .

هذه السهولة تنعكس أيضاً فيما يتعلق بتقدير رضا المتعاقدين بالعقد فمن الصعب أن يقتنع القاضى ببطلان العقد لغلط التاجر فى صفة جوهرية فى الأشياء التى تعود بيعها أو التعامل فيها بحيث يبدو احتمال وقوع التاجر فى الغلط ضئيلاً (١) .

كذلك تتميز العقود التجارية بالتنوع . ذلك أن مقتضيات التجارة لا تكاد تقس تحت حصر . لذلك يسـدر أن تنشأ عن العقود التجارية الالتزامات البسيطة المنجزة التى نراها فى المساملات المدنية وانما تكثر المتعلقة على شروط أو المقرنة بأجل . وقد يعتمد محل الالتزام فيكون بدلياً أو تخييرياً ، وقد يعتمد أطرافه بالتضامن أو عدم القابلية للانقسام . وعند ذلك تنطبق القواعد العامة على هذه الأوصاف الى جانب قواعد القانون والعرف التجاريين (٢) .

الاستثناءات على حرية العقد التجارى :

هناك استثناءات خاصة على حرية العقد التجارى . فهناك عقود غير رضائية ، من ذلك أن المادة ٤٦ و ٤٧ تجارى تشترطان الكتابة لتكوين عقد الشركة . وتنص المادة الثالثة من القانون البحرى على أن بيع السفن كلها أو بعضها بيعاً اختيارياً يلزم أن يكون بسند رسمى . ولا بد كذلك من عقد كتابى لايجار السفن (م ٩٠ بحر) وللتأمين على السفن والبضائع (م ١٧٤ بحر) وللقرض البحرى (م ١٥٠ بحر) وسوف نرى خلال دراستنا لرهـن المحل التجارى كيف أحاط المشرع هذا الرهن بكثير من القيود والشكليات .

هذه الاستثناءات الخاصة لا تضعف من قيمة المبدأ العام فى حرية العقد التجارى . بل هى على العكس تؤكده وتزيده أيضاً فى الأذهان ، إذ هى تبرز الحكمة من رضائية باقى العقود التجارية ، وتربط الرضائية

(١) . (٢) راجع العقود وصليبات البنوك د. على البارودى ص ١٣ وما بعدها .

والحرية بأسبابها ارتباط وجود وعدم • فإذا وجدت الأسباب توافرت الحرية ، وكذا انقضت هذه الأسباب ذاتها كانت هذه الاستثناءات •

ذلك أن الرضائية ضرورية بالنسبة للعقود اليومية الكثيرة التي يتكون منها نشاط التاجر اليومي والتي يحتاج التاجر في شأنها إلى السرعة والحرية أكثر من حاجته إلى الحماية • بينما هذه الشكليات قد تلزم لحماية رضا التاجر في بعض العقود الهامة التي لا يبرمها كل يوم ، والتي يحتاج التاجر في شأنها إلى ذات الحماية التي يحتاج إليها غير التاجر •

وهي دائما عقود معاوضة : العقود التجارية عقود معاوضة أي عقود يتلقى فيها المتعاقد مقابل لما يعطى • وعلى ذلك يجب أن نستبعد من القانون التجارى فكرة التبرع لأنها منافية للتجارة • • وإذا كان التبرع غير مرغوب فيه في القانون المدني فهو أمر مريب في القانون التجارى «(١)» •

ويرى استاذنا على جمال الدين عوض :

ولئن كانت هذه الملاحظة صحيحة ، إلا أنه يجب مراعاة أن بعض العقود التجارية لا يصدق عليها وصف المعاوضة ولكنها مع ذلك ليست عقودا تبرعية ، فكتيرا ما يقدم البنك مثلا خدمات مجانية إلى عملائه دون أن يتقاضى أجرها ، أو يبيع التاجر بأقل من سعر السوق • ومع ذلك يعتبر عمل كل منهما تجاريا لأنه لا ينطوي على نية التبرع بل هو يتم بقصد كسب العملاء وزيادة الربح الإجمالي •

وموضوعها دائما منقول : العقود التجارية محلها دائما منقول • فيستبعد منها - جميع المعاملات الواردة على حق عيني عقارى ولو قصد بها المضاربة • وهذه الملاحظة صحيحة بمعنى أن جميع العقود المتعلقة بالمقاربات مدنية بحسب الأصل ، كسواء أو بيع أرض أو منزل وما يتبع ذلك من عمليات نقل الملكية والتسجيل والضمان ولو كان المقصود من الشراء إقامة مصنع أو إنشاء محل تجارى • ومع ذلك إذا كان العقد المتعلق بالمقار لا يرتب في ذمة التاجر إلا التزامات شخصية بحتة لا شأن لها بالملكية المقارية ذاتها ، كالالتزام بدفع مبلغ للمقاول نظير إقامة

(١) د • على جمال الدين عوض ، المرجع السابق ص ٧ •

بناء ليكون مصنعا أو نظير اجراء اصلاحات أو ترميمات فى مصنع قائم ،
وجب اعمال نظرية التبعية فتعتبر تمهيدات التاجر الناشئة عن هذا العقد
تجارية بالتبعية .

النظام القانونى للعقود التجارية :

تخضع العقود التجارية فى الأصل للقواعد العامة التى نص عليها
القانون المدنى فى مادة الالتزامات والعقود ، الا أن هناك قواعد خاصة
تنطبق على العقود التجارية وتميزها عن العقود المدنية ، منها ما يتصل
بالاثبات ، ومنها قواعد موضوعية خاصة بإبرام العقود التجارية
وتنفيذها (١) .

وتجيز العقود التجارية بهذه الأحكام لا ترجع الى خصائص فى ذات
العقد بل الى الظروف الخارجية التى فيها يبرم العقد التجارى وتنفذ
الالتزامات الناشئة عنه ، هذه الظروف الخارجية أو الجو الخاص بالمعاملات
بين التجار بعضهم وبعض وبينهم وبين المستهلكين هو الذى يفرض وجود
هذه الأحكام الخاصة ، وهى أحكام تقوم على اعتبارين كبيرين : مراعاة السرعة
اقتصادا للوقت ، وتقوية الثقة فى المعاملات التجارية .

فالىوقت الذى التاجر له قينة كبيرة ، فلهذا تنخفض الأسعار فى لحظات ،
فمن يجب عليه أن يبرم الصفقات فى أسرع وقت ويقتضى ذلك تبسيط
اجراءاتها ، وهذا التبسيط يخدم اعتبار السرعة ولكنه قد يضيع الحقوق ،
لذلك وجب اعطاء التاجر ضمانات تحفظ مصالحه وتهدد المدين الذى يفكر
فى المناطلة ، فلا يجد التاجر عبثا حرجا فى عبثه المطالبة بدليل كتابى
وفى اعطاء المتعاملين معه ائلا وهو مطمئن الى تحصيل حقيقته فى موعدها ،
وهو ما يشجع الائتمان .

هذه الأحكام الخاصة بالعقود التجارية بعضها يرجع الى المرفق
التجارى ، وبعضها الآخر قرره القانون .

وبعض هذه القواعد ينطبق على كل التزام تجارى ولو لم يكن أحد

(١) راجع د. مصطفى كمال طه ، المراجع السابق ص ٤٠٦ .

طرفيه تاجرا ، بينما لا ينطبق البعض الآخر الا على الالتزامات التجارية الناشئة بين التجار .

وان هذه الاحكام قد تنطوى على شيء من القسوة بالنسبة لمدين التاجر ، ولكن التجار مع ذلك لا يشكون منها ، ذلك ان التاجر قد يكون اليوم في مركز المدين فيستاء من قاعدة معينة ولكنه غدا ، قد يكون في مركز الدائن فيفيد من القاعدة التي كان يشكو منها بالامس ، فالقواعد الخاصة بالتجارة - في مجموعها - تحقق مصالح التجارة (١) .

وتقوم الاحكام الخاصة بالعقود التجارية على هذين الاعتبارين :
السرعة ، وتقوية الائتمان .

قواعد الاثبات : يفرض المشرع قيودا على اثبات العقود المدنية كما اشتراط الكتابة في اثبات العقود المدنية التي تزيد قيمتها على عشرين جنيها او تكون غير محددة القيمة (م ٦٠ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨) ، وعدم جواز اثبات ما يخالف او يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابي الا بالكتابة (م ٦١) ، ووجوب ثبوت تاريخ العقد بطرق معينة للاحتجاج به على الغير (م ١٥) .

اما اثبات العقود التجارية فهو من طليق من كل قيد كما يستفاد من صدر المادة ٦٠ من قانون الاثبات . وتستند هذه الحرية في الاثبات الى ما تقتضيه التجارة من السرعة في التعامل .

وتفريعا على مبدأ حرية الاثبات يجوز اثبات العقود التجارية مهما كانت قيمتها بشهادة الشهود والقرائن وكافة طرق الاثبات . ويجوز ايضا اثبات ما يخالف او يجاوز ما اشتمل عليه عقد تجاري مكتوب بشهادة الشهود والقرائن . ولا تخضع المحررات الرقعية المتضمنة لعقود تجارية لقواعد ثبوت التاريخ ، بل يجوز اثبات تاريخها بالنسبة الى الغير بجمييع طرق الاثبات (٢) .

على ان مبدأ حرية اثبات العقود التجارية ليس مطلقا ؛ بل ترد عليه

(١) راجع ٥- على جمال الدين جوشي ص ١٠ وما بعدها .

(٢) راجع القانون التجاري للدكتور مصطفى كمال طه ص ٣٠٧ .

بضمة استثناءات • من ذلك أن معظم العقود البحرية كمقد العمل البحري وعقد النقل البحري وعقد التأمين البحري يجب أن تكون فابئة بالكتابة • وكذلك الحكم فى عقد الشركة ورمز المحل التجارى • وقد يذهب المشرع بعيدا فىشترط الرسمية لقيام العقد التجارى كما هو الشأن فى بيع السفينة ورمزها •

القواعد الخاصة بتنفيذ العقود التجارية : يغلب فى العقود التجارية أن تكون مؤجلة التنفيذ • كما أن التجارة لا تحيا الا بالائتمان بمعنى أن التاجر يعتمد فى الوفاء بديونه على استيفائه لحقوقه فى مواعيد استحقاقها ، وأن تخلف المدين عن الوفاء قد يستتبع عجز الدائن بدوره عن الوفاء بديونه • ولذلك فإن القانون التجارى يرتب على عدم تنفيذ العقود التجارية جزاءات أكثر صرامة مما ينص عليه القانون المدنى ، ويقرر قواعد خاصة تهدف الى سرعة التنفيذ ودعم الائتمان • وفيما على أهم هذه القواعد :

١ - **التضامن :** التضامن فى المواد المدنية لا يفترض وإنما يكون بناء على اتفاق أو نص فى القانون (م ٢٧٩ مدنى) • أما فى المواد التجارية فإن التضامن مفترض بمقتضى العرف التجارى بين المدينين عند تمددهم دون حاجة الى اتفاق صريح أو نص فى القوانين ، وذلك بقصد دعم الائتمان للتجارى وتجنب الدائن خطر اعسار أو افلاس أحد المدينين(١) •

٢ - **المهلة القضائية :** اذا أدت الديون التجارية الى تحرير أوراق تجارية أو تظهرها ، فتبدو الصرامة فى التنفيذ فيما نصت عليه المادة ١٥٦ تجارى من أنه لا يجوز للقضاة أن يعطوا مهلة لدفع قيمة الورقة التجارية ، وكذلك فيما قرره القانون من تضامن الموقعين عليها فى الوفاء (م ١٣٧ تجارى) (٢) •

٣ - **الاعذار :** ولا يشترط لاعذار المدين فى المواد التجارية أن يكون بالانذار وهو ورقة رسمية من أوراق المضربين ، بل يمكن أن يتم بورقة غير رسمية كخطاب موسى عليه أو بخطاب عادى أو ببرقية أو بمجرد خلول الأجل •

(١) ، (٢) راجع • • مصنف كمال طه • المرجع السابق ص ٣٠٨ •

٤ - **الافلاس** : اذا توقف المدين التاجر عن دفع ديونه التجارية ، جاز للدائن أن يطلب شهر افلاسه • ويتميز نظام الافلاس بصرامة احكامه والحرض على اخذ المدين بالفسدة اذ يترتب عليه غل يد المدين عن ادارة امواله والتصرف فيها وسقوط بعض حقوقه المدنية والسياسية • وهذه الشدة تدفع المدين التاجر الى الحرص على الوفاء بديونه في مواعيد استحقاقها(١) •

٥ - **التقادم** : الاصل في الالتزام مدنيا كان أو تجاريا. أن يتقادم بمضي خمس عشرة سنة (م ٣٧٤ مدني) • بيد أن الالتزامات الناشئة عن بعض العقود التجارية تخضع لتقادم خاص قصير ، كما هو الشأن في الالتزامات البنائية عن عقد النقل البري (م ١٠٤ تجاري) • والالتزامات الناشئة عن العقود المتعلقة بالتجارة البحرية •

ونعرض بالتفصيل لأصول صياغة العقود التجارية وبيان اجسامها في القسم الأول •

القسم الأول

أصول صياغة
العقود التجارية

القسم الأول .

أصول صياغة العقود التجارية

الباب الأول

أصول صياغة عقود البيع التجارى

اولا : صياغة عقد بيع محل تجارى

١٩ / / /

اتفق الطرفان على ما يأتى :

طرف أول بن ومقيم وجنسيته
.....

طرف أول بائع

طرف ثانى بن ومقيم وجنسيته
.....

طرف ثانى مشتري

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف .

ويراعى ما هو آت :

ينعقد بيع المحل التجارى على غرار غيره من عقود البيع الأخرى فيأزم
له الرضاء والأهلية والمحل والسبب .

ويجب لاثبات عقد بيع المحل التجارى أن يكون بعقد رسمى أو بعقد
عرفى مقرونا بالتصديق على التوقيعات أو أختام المتعاقدين وهذا ما يجرى به
نص المادة ١/١ من القانون ١١ لسنة ١٩٤٠ .

(يشبث عقد بيع المحل التجارى بعقد رسمى أو بعقد عرفى مقرون .

بالتصديق على التوقيعات أو اختتام المتعاقدين • ويجب أن يحدد في عقد البيع ثمن معومات المحل التجارى غير المادية والمهمات والبضائع كل منها على حده •

ويجب أن يكون المقصود من الايجاب والقبول وقوع البيع والشراء وان تتفق الارادتان على أن ينصب البيع والشراء على محل تجارى معين بالذات لى مقابل ثمن معلوم عبارة عن مبلغ من النقود ولا يمنع أن لا يتفق الطرفان على وقت الوفاء بالثمن أو مكان تسليم المبيع فيفترض ان الطرفين قد تركا هذه المسائل لأحكام القانون المنظمة لعقد البيع •

عل أن الفصل فيما اذا كانت بعض شروط العقد جوهرية أو ثانوية الأهمية مسألة تقديرية تخضع لسلطان قاضى الموضوع •

الوعد ببيع المحل التجارى :

قد يحدث أن يكون بيع المحل التجارى مسبقا بوعد بالبيع • والوعد بالبيع اتفاق بين الواعد والموعود يلتزم الواعد بمقتضاه بإبرام البيع اذا أعلن الموعود عن رغبته فى ذلك فى ظرف مدة معينة • وظاهر من ذلك أن الوعد بالبيع لا يعتبر مجرد ايجاب بالبيع كما أنه لا يصل الى درجة البيع النهائى ، ولكنه مرحلة متوسطة من شأنها التمهيد لوقوع البيع والوعد بالبيع عقد ، وهو يختلف عن عقد البيع ذاته الذى لا ينمقد الا اذا رغب الموعود فى إبرام البيع • فلا يعتبر الوعد بالبيع بيعا معلقا على شرط ولذلك لا ينشأ البيع بأثر رجعى يرتد الى وقت حصول الوعد ولا يعتد بوجود البيع الا من الوقت الذى يعلن فيه الموعود رغبته فى ذلك • ولا يغير من ذلك أن يكون الطرفان قد اتفقا فى عقد الوعد بالبيع على أن يلتزم الموعود بدفع مبلغ معين على سبيل التعويض للواعد اذا لم يرغب فى الاستفادة من الوعد الذى قدمه ، لأن التزام الموعود بالتعويض لا يقيد به إبرام العقد النهائى ولا يعتبر قبولا ضمنيا لعملية البيع أو الشراء ، ولكن لا يزال الموعود حرا فى إبرام البيع أو فى الاعراض عنه ، ويكون التزامه بالتعويض فى عقد الوعد بالبيع فى مقابل التزام الواعد بالتقيد بالإيجاب الذى عرضه فى خلال مدة معينة لمصلحة الموعود(١) •

ويعتبر الوعد بالبيع أو الشراء عقدا مهيدا لوقوع البيع النهائى ولهذا يجب أن يتضمن البيانات التى يلزم أن يشتمل عليها عقد البيع ذاته •

(١) راجع المحل التجارى للدكتور على يونس ص ٢٥٧ •

الأهلية :

يشترط لإبرام عقد بيع المحل التجارى أن يكون الطرفان أهلا للتعاقد والأهلية حددها القانون المدنى بأحدى وعشرون عاما كاملة وإن أجاز القانون لمن بلغ ثمانى عشرة سنة الحصول على إذن من المحكمة للاشتغال بالتجارة .

عيوب الرضاء :

لا يكفى أن يكون الرضاء موجودا بل يجب أن يكون صحيحا وخاليا من العيب وعيوب الرضاء هي الغلط والتدليس والاكراه والاستغلال .

محل التعاقد :

محل البيع هو الشيء المبيع والثمن .

الشيء المبيع هو فى هذا القرض المحل التجارى ويلزم أن يتناول قدرا من العناصر اللازمة لتكوين المتجر .

ويعتبر الاتصال بالعملاء عنصرا أساسيا فى ذلك .

فاذا لم يشمل عقد البيع عنصر الاتصال بالعملاء فلا يعتبر بيعا لمحل تجارى .

وعلى هذا يذكر فى العقد ما هو آت :

(يشتمل هذا البيع يذكر المحل التجارى كما يذكر الاتصال بالعملاء والسمة التجارية والعلامات والرسوم التجارية كما ينص على أن يشتمل الأثاث والأدوات والآلات اللازمة لممارسة المهنة) على أننا نشير الى أنه إذا لم يحدد الطرفان العناصر اللازمة التى ينصب عليها البيع فلا يقدح ذلك فى وجود العقد .

وفى هذه الحالة على القاضى أن يحدد العناصر التى يلزمها البيع مسترشدا فى ذلك بتفسير أرائه المتعاقدين .

جواز أن ينصب البيع على جزء شائع من المحل التجارى ويعتبر ذلك أيضا من قبيل بيع المحل التجارى .

النص على التنازل عن عقد الإيجار :

يشار في عقد بيع المحل التجارى الى انه يتم التنازل عن عقد ايجار
المحل المبيع .

ملحوظة :

الغالب في عقود الإيجار التجارية احتفاظ التاجر المستأجر لنفسه بحق
التنازل عن الإيجار وحينئذ يعتبر هذا الحق من المقومات المنوية للمحلل
التجارى .

على انه قد تثار مشكلة عن الحل الواجب الاتباع اذا ما تضمن عقد
الإيجار شرط المنع من التنازل عن حق الإيجار^(١) .

يتجه الرأى الغالب الى ان رضا المالك باتشاء محل تجارى فى المكان
المؤجر رضاء صريحا أو ضمنيا يؤدي الى اندماج حق الإيجار ضمن العناصر
المنوية للمحل ، بحيث يتضمن التنازل عن المحل التجارى - كمنقول
معنوى - التنازل عن حق الإيجار دون حاجة - برغم الشرط المانع - الى
موافقة المالك على هذا التنازل . ولهذا الرأى ما يؤيده فى نصوص القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ بشأن بيع المحال التجارية ورحمها . فالمادة الرابعة
من هذا القانون تقضى بأن « لا يقع امتياز البائع الا على أجزاء المحل المبينة
فى القيد ، فاذا لم يبين على وجه الدقة ما يتناوله الامتياز لم يقع الا على
عنوان المحل التجارى واسمه والحق فى الاجارة والاتصال بالعملاء والسمعة
التجارية » . وتقضى المادة التاسعة من هذا القانون بأن « رهن المحل
التجارى يجوز أن يشمل ما يأتى : العنوان والاسم التجارى والحق فى
الاجارة والاتصال بالعملاء والسمعة التجارية » . فاذا لم يبين على وجه
الدقة ما يتناوله الرهن لم يقع الا على العنوان والاسم التجارى والحق فى
الاجارة والاتصال بالعملاء والسمعة التجارية » . فالواضح من هذين النصين
انه كلما كان التصرف متعلقا « ببيع » أو « رهن » محل توافرت فيه شروط
المحل التجارى ، كمنقول معنوى ، أى كمجموعة واحدة متميزة ومستقلة عن
العناصر الداخلة فى تكوينه ، وقد يكون من بينها حق الإيجار ، فان هذا

(١) راجع بدل خلو المحل التجارى للدكتور حسنى المصرى ص ٨٥ .

وراجع الدكتور سليمان مرقس ص ٦٠٤ ، ٦٠٥ .

التصرف يتضمن فى حق الايجار ما لم يتفق على استيماده فاذا لم يوجد هذا الاتفاق فان التصرف يشمله دون ما حاجة لرضاء مالك العقار الكائن به هذا المحل لأن حق صاحب المحل التجارى فى التصرف فيه على نحو ما ذكر مقرر بقواعد متعلقة بالنظام العام ولا يجوز لمالك المكان المؤجر مخالفتها ، كما لا يجوز له الاحتجاج بما قد يكون قد ورد فى عقد الايجار من شرط منع المستأجر من التنازل عن الايجار .

التزامات البائع والمشتري :

يلتزم ان البيع التجارى يرتب نفس الالتزامات التى يرتبها البيع بوجه عام .

وان كان يتميز البيع التجارى بالقروج عن القواعد العامة فى النواحي الآتية :

التسليم : يراعى فى التسليم أن يرد على البضاعة المتفق عليها بالأصناف والكميات المحددة فى العقد . ومع ذلك فقد جرى العمل فى البيع التجارى على التسامح فى نسبة معينة من العجز أو الزيادة (١) . ولذا يجبر المشتري على قبول البضاعة الناقصة اذا كان النقص فى حدود النسبة المتسامح فيها ، ولكنه لا يلتزم فى هذه الحالة الا بضمن الكمية المسلمة اليه بالفعل .

من ذلك ما جرى عليه العمل فى بيع الأقطان من تجاوز عن نقص فى حدود ١٠٪ من الكمية المباعة ما دام البائع لم يتصرف فى القدر الناقص لشخص آخر .

الاحلال بالالتزام بالتسليم :

جرى العرف التجارى على توقي الفسخ فى حالة التسليم المعيب لنقص الكمية أو اختلاف الصنف بانقاص الثمن ، وفى حالة عدم التسليم يتمكن المشتري من شراء البضاعة من السوق على نفقة البائع المتخلف عن التسليم وهو ما يعرف بحق الاستبدال .

(١) راجع القانون التجارى للدكتور مراد منير فهم ص ٢١ .

انقاص الثمن :

انقاص الثمن مرجعه ان المشتري يقدر دائما على تصريف البضائع رغم ما بها من نقص في الكمية أو اختلاف في الصنف ولا ضرر يلحقه من قبولها مع حقه في انقاص الثمن .

وأن الفسخ يضر بالبائع ويؤدي الى اضطراب معاملاته على ان ذلك مشروط بعدم استبعاد انقاص الثمن صراحة بالنص في العقد والا يكون نقص الكمية أو اختلاف الصنف كبيرا الى أحد الاضرار بالفرض الذي أعدت له البضاعة .

الحق في الاستبدال :

ويستند حق الاستبدال في مصر الى المادة ٢/٢٠٩ مدني والتي تجيز للدائن في حالة الاستعجال أن ينفذ الالتزام على نفقة المدين دون ترخيص من القضاء . فحالة الاستعجال تنوثر في المسائل التجارية باعتبارها تقوم على السرعة أصلا . ومن ثم يكون للمشتري في البيع التجاري ان يشتري من السوق بضاعة مماثلة لما التزم البائع بتسليمه مع تحميله فرق الثمن .

ويشترط لاستخدام هذا الحق أن يقوم المشتري بإبذار البائع بالتسليم حتى يتأكد امتناعه عن تنفيذ هذا الالتزام . وإذا تضمن الاعذار مهلة للتسليم فإنه يجب انتظار مرورها قبل شراء البضاعة من السوق على نفقة البائع (١) .

الالتزام بالضمان :

ومن المألوف في البيوع التجارية أن يتفق على تعديل أحكام الضمان القانوني بالتشديد أو التخفيف . وهو ما تجيزه القواعد العامة أيضا (م ٤٥٣ مدني) . ومن أمثلة تشديد الضمان الاتفاق في بيع الآلات والأجهزة الدقيقة على ضمان حسن الأداء لمدة معينة ، كسنة أشهر أو سنة . ويمقتضاه يلتزم البائع طوال هذه المدة بأصلاح كل ما يطرأ على المبيع من عيوب وتشغيلة كلما تعطل عن العمل .

ومن أمثلة تخفيف الضمان الاتفاق على عدم التزام البائع بالضمان

(١) راجع القانون التجاري د . مراد منير فهمي ص ٢٣ .

الا بالنسبة لميوب معينة ، أو عدم الالتزام الا بتغيير بعض الأجزاء التي يظهر بها عيب في البيع . وقد يصل الأمر الى حد استبعاد الضمان كما هو الحال في بيع السيارات المستعملة حيث يتفق على قبول المشتري للمبيع بالحالة التي عليها .

الالتزامات المشتري :

دفع الثمن وتسليم المبيع :

وللبائع في البيع التجاري نفس الضمانات المقررة لاستيفاء الثمن في البيع بوجه عام في القانون المدني ، وهي حق الحبس (م ٤٥٩ مدني) وامتياز بائع المنقول (م ١١٤٥ مدني) وهذا فضلا عن الفسخ طبقا للقواعد العامة .

وكذلك للبائع أن يتمسك بالجزاء المقرر لعدم الوفاء بالثمن في بيع العروض وغيرها من المنقولات وهو الحق في اعتبار البيع مفسوخا بغير اعدادار أو حكم من القضاء عملا بالمادة ٤٦١ من التقنين المدني . وبمقتضاها يكون للبائع - متى اعتبر البيع مفسوخا - أن يعيد بيع المبيع على نفقة المشتري ، أى مع تحميله فرق الثمن كتعويض . ويجوز للبائع استخدام هذا الحق أيضا في حالة امتناع المشتري عن تسليم المبيع .

شرط القصر : ومن الشروط المألوفة في البيع التجاري وتعد من قبيل الالتزامات الخاصة على المشتري ، شرط القصر ، وبمقتضاه يحظر البائع على المشتري أن يتعامل في غير البضائع التي تكون من إنتاجه ، والا التزم بتعويض البائع عن الضرر . ولا خلاف في الأصل حول صحة هذا الشرط . بيد أنه يجب أن يكون موقوتا ، أى أن يرد لمدة محددة ، كخمس سنوات أو عشر ، والا كان المقعد باطلا لعدم جواز الاطلاق في تقييد حرية الانسان .

وإذا كان الغالب في شرط القصر أن يفرض على المشتري ، فإنه قد يفرض على البائع بالزامه بعدم بيع إنتاجه الا للمشتري ، كما قد يكون الشرط تبادليا ، أى يلزم البائع بعدم بيع إنتاجه لغير المشتري ، ويلزم الأخير بعدم التعامل الا في منتجات البائع (١) .

(١) راجع القانون التجاري ، المرجع السابق ص ٢٦ .

شهر عقد بيع المحل التجارى وقيدہ :

يشهر عقد البيع بقيدہ فى سجل خاص معد لهذا الغرض بمكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التى يقع بدائرتها المحل التجارى واذا شمل عقد البيع فرعا للمحل التجارى بالقطر المصرى وجب أيضا اتخاذ اجراءات القيد فى مكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التى يوجد فى دائرتها هذا الفرع .

واذا كان ما بيع هو الفرع وحده أجرى القيد فى كل من مكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التى يوجد فى دائرتها المحل الرئيسى والفرعى .

وتقدم الحوافظ على النموذج المعد لذلك الى مكتب السجل بالمحافظة أو المديرية بواسطة البائع أو الدائن المرتهن ويتمين على المكتب المذكور أن يتحقق من استلامها من شخصية مقصدها ويجوز لهؤلاء أن ينيبوا عنهم غيرهم بموجب توكيل خاص يودع بمكتب السجل التجارى ويجب أن يكون التوكيل رسميا أو عرفيا مقرونا بالتصديق على توقيعات أو اختتام المتعاقدين .

وتدون بيانات الحافظة بخط واضح وبدون اختصار أو تفسير أو تحشير أو كشط ويوقع الطالب على كل اضافة بهامش الحافظة ويحصى عدد تلك الاضافات وكذا عدد الكلمات المشطوبة ويؤشر عليها مكتب السجل بما يفيد المراجعة ، ولا تقبل الحوافظ غير المستوفية للبيانات والشروط المقررة .

ويجب أن تقيد تلك الحوافظ عند تقديمها بدفتر خاص طبقا للنموذج المعد لهذا الغرض بأرقام متتامة ويمطى الطالب ايصالا يفصل من قسيمة هذا الدفتر مشتملا على البيانات الآتية :

(١) رقم الحافظة بحسب ترتيب الايداع ويبدأ الترقيم من أول يناير من كل سنة .

(٢) تاريخ وساعة ايداع الحافظة .

(٣) اسم المودع ولقبه ومحل اقامته .

(٤) عدد المستندات المرفقة ونوعها .

وتقيد الحوافظ في نفس يوم ايداعها ويجب أن يتم شهر عقد البيع طبقاً لأحكام القانون ويشتمل الشهر على البيانات الآتية :

- (١) الرقم المتتابع للقيد وتاريخه .
- (٢) المكتب الذي حصل فيه القيد .
- (٣) تاريخ العقد ونوعه ، رسمي أو عرفي ، وموضوعه .
- (٤) اسم البائع أو الدائن المرتهن ولقبه وجنسيته وصناعته ومحل اقامته .
- (٥) اسم المشتري أو المدين ولقبه وجنسيته وصناعته ومحل اقامته .
- (٦) نوع تجارة المحل المبيع أو المرهون وموقعه والأجزاء التي يتكون منها والتي وقع عليها البيع أو الرهن .
- (٧) المحل المختار للبائع أو الدائن المرتهن ان كان له محل مختار .

القييد :

ويجب اجراءه في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ البيع والا كان القيد باطلا .

نصوص القانون الخاصة ببيع المحل التجارى ورهنه

قانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ (١)
الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها

الفصل الأول

فى بيع المحال التجارية

مادة ١ - يشتم عقد بيع المحل التجارى بعقد رسمى أو بعقد عرفى مقرون بالتصديق على التوقيعات أو اختتام المتعاقدين • ويجب أن يحدد فى عقد البيع ثمن مقومات المحل التجارى غير المادية والمهمات والبضائع كل منها على حده •

ويخصم مما يدفع من الثمن أولا ثمن البضائع ثم ثمن المهمات ثم ثمن مقومات المحل التجارى غير المادية ولو اتفق على خلاف ذلك •

مادة ٢ - يشهر عقد البيع بقبضه فى سجل خاص معد لهذا الغرض بمكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التى يقع بدائرتها المحل التجارى وإذا شمل عقد البيع فرعاً للمحل التجارى بالقطر المصرى وجب أيضاً اتخاذ اجراءات القيد فى مكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التى يوجد فى دائرتها هذا الفرع •

وإذا كان ما بيع هو الفرع وحده أجرى القيد فى كل من مكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التى يوجد فى دائرتها المحل الرئيسى والفرعى •

مادة ٣ - يجب اجراء القيد فى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ البيع والا كان القيد باطلا •

ويكون للقيد الأولوية على القيود التى تجرى على ذات المشتري فى نفس الميعاد •

مادة ٤ - لا يقع امتياز البائع الا على أجزاء المحل المبينة في القيد فإذا لم يعين على وجه الدقة ما يتناوله الامتياز لم يقع الا على عنوان المحل التجارى واسمه والحق في الاجارة والاتصال بالمعلماء والسمة التجارية •

وينفذ الامتياز على ما هو ضمان له من ائمان البضائع والمهمات او مقومات المحل غير المادية كل منها على حدة •

مادة ٥ - لا تقبل تلقاء الغير دعوى الفسخ لعدم دفع الثمن الا اذا كان قد احتفظ بها صراحة في القيد ولا ترفع الدعوى الا عن أجزاء المحل التى كانت محلا للبيع دون غيرها •

واستثناء من حكم المادة ٣٥٤ من القانون التجارى الأملى والمادة ٣٦٤ من القانون التجارى المختلط لا يمنع الافلاس من رفع دعوى الفسخ •

مادة ٦ - على البائع الذى يرفع دعوى الفسخ أن يعلن الدائنين الذين لهم قيود على المحل التجارى فى محالهم المختارة المبينة فى قيودهم •

وإذا اشترط البائع عند البيع أنه يصبح مفسوخا بحكم القانون اذا لم يدفع الثمن فى الأجل المسمى أو اذا تراضى البائع والمشتري على فسخ البيع وجب على البائع اخطار الدائنين المقعدين فى محالهم المختارة بالفسخ أو بحصول الاتفاق عليه •

مادة ٧ - اذا طلب بيع المحال التجارية بالمزايدة العامة وجب على الطالب أن يخطر بذلك البائعين السابقين فى محالهم المختارة المبينة فى قيودهم معلنا اياهم بأنهم اذا لم يرفعوا دعوى الفسخ فى خلال شهر من تاريخ الاخطار سقط حقهم فيها قبل من يرسم عليه المزااد •

الفصل الثاني

في رهن المحال التجارية

مادة ٨ - يجوز بالشروط المقررة في هذا القانون رهن المحال التجارية .

مادة ٩ - رهن المحل التجارى يجوز أن يشمل ما يأتى :

العنوان والاسم التجارى والحق فى الاجارة والاتصال بالعملاء والسمعة التجارية والأثاث التجارى والمهمات والآلات التى تستعمل فى استخدام المحل ولو صارت عقارا بالتخصيص والعلامات التجارية والرخص والاجازات وعلى وجه العموم حقوق الملكية الصناعية والأدبية والفنية المرتبطة به .

فإذا لم يعين على وجه الدقة ما يتناوله الرهن لم يقع الا على الحوان والاسم التجارى والحق فى الاجارة والاتصال بالعملاء والسمعة التجارية .

مادة ١٠ - يجوز أن يرتهن لدى البنوك أو بيوت التسليف التى يرخص لها بذلك وزير التجارة والصناعة بالشروط التى يحددها بقرار يصدره .

مادة ١١ - يثبت الرهن بعقد رسمى أو بعقد عرفى مقرون بالتصديق على توقيعات أو أختام المتعاقدين .

ويجب أن يشمل العقد على تصريح من المدين عن قيام امتياز البائع على الشيء المرهون أو خلوه منه وعن وجود أى حق عينى عليه بوصفه عقارا بالتخصيص ويجب كذلك أن يشتمل على اسم الشركة التى أمن عليه لديها ضد خطر الحريق .

ويشهر عقد الرهن بقيده فى سجل يختص لهذا الترخيص بمكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التى يقع فى دائرتها المحل التجارى .

وإذا شمل الرهن فرعاً للمحل التجارى أو أثاثاً أو آلات توجد فى

دائرة محافظة أو مديرية أخرى وجب القيد أيضا في مكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التى توجد فى دائرتها هذه الأشياء .

فإذا كان الشيء المرهون هو الفرع أو الأثاث أو الآلات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة أجرى القيد فى مكتب السجل بالمحافظة أو المديرية التى يوجد بدائرتها الشيء المرهون وأيضا بمكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التى يوجد بدائرتها المحل التجارى .

فإذا كان الرهن واقعا على عقار بالتخصيص وجب على الدائن أن يتبع علوة على ذلك الأحكام الخاصة بالرهن العقارى .

مادة ١٢ - يجب اجراء القيد فى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العقد والا كان باطلا .

وفى حالة الافلاس تطبق على الرهون التى تنشأ وفقا لهذا القانون الأحكام المقررة فى المواد ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٣١ من القانون التجارى المختلط .

مادة ١٣ - المدين الذى يرحن طبقا لأحكام هذا القانون مسئول عن حفظ الأشياء المرهونة بحالة جيدة دون أن يكون له الحق فى الرجوع على الدائن بشئ فى مقابل ذلك .

مادة ١٤ - عند عدم الوفاء بباقي الثمن أو بالمدين فى تاريخ استحقاقه ولو كان بمقد عرفى يجوز للبائع أو الدائن المرتهن بمسد ثمانية أيام من تاريخ التنبيه على مدينه والمائز للمحل التجارى بالوفاء تنبيهها رسميا أن يقدم عريضة لقاضى الأمور المستعجلة فى المحكمة التى يوجد بدائرتها المحل يطلب الاذن بأن يباع بالمزاد العلنى مقومات المحل التجارى كلها أو بعضها التى يتناولها امتياز البائع أو الراهن .

ويكون البيع فى المكان والزمان والساعة والطريقة التى يعينها القاضى وينذاع البيع قبل حصوله بعشرة أيام على الأقل بالنشر والصلق وتعلق صورة من هذه الاعلانات قبل البيع بخمسة أيام على الأقل لمالك المكان وللدائنين المرتهين المقيدين فى محالهم المختارة المبينة فى قيودهم .

على أنه اذا كان العقار بالتخصيص مثقلا بقيسد رهن عقارى أو

اختصاص فلا يجوز بيعه الا مع العقار الذى يرد عليه القيد المذكور وباتباع اجراءات نزع الملكية .

مادة ١٥ - يكون للدائنين المرتهنين على المبالغ الناشئة عن التأمين اذا تحقق سبب استحقاقها نفس الحقوق والامتيازات التى كانت لهم على الاشياء المؤمن عليها .

مادة ١٦ - الدائنون المرتهنون المقيدون فى يوم واحد لهم مرتبة واحدة . وتكون الأولوية فى المرتبة بين الدائن المرتهن رهنا عقاريا بحسب تاريخ القيد ومع ذلك تكون مرتبة الرهن العقارى مقدمة على الرهن الجارى اذا قيدها فى يوم واحد .

مادة ١٧ - ليس لمؤجر المكان الذى يوجد به الاثاث والآلات المرهونة التى تستعمل فى استغلال المحل التجارى أن يباشر امتيازاه لأكثر من قيمة إيجار سنتين .

ومع ذلك يجوز للمؤجر الذى يكون لعقد ايجارته تاريخ ثابت قبل اصدار هذا القانون أن يستعمل امتيازاه بدون مراعاة القيود المتقدم ذكرها .

مادة ١٨ - يعتبر باطلا كل شرط فى عقد الايجار يترتب عليه الاخلال بحق المستأجر فى الرهن طبقا لهذا القانون .

مادة ١٨ - (مكررة) كل من يذ أو أتلف عمدا اضرارا بالغیر مهمات أو آلات أو أثاث المحل التجارى المرهونة منه طبقا لهذا القانون يعاقب بالعقوبة المقررة فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

الفصل الثالث

احكام عامة

مادة ١٩ - يجب على البائع أو الدائن عند طلب القيد أن يقدم صورة مصدقا عليها من عقد البيع أو الرهن إذا كان رسميا أو أصل العقد إذا كان عرفيا ويرفق بالعقد نسختان من حافظة تتضمن البيانات الآتية :

- (١) اسم البائع أو الدائن ولقبه وجنسيته وصناعته وموطنه .
- (٢) اسم الحائز أو المدين ولقبه وجنسيته وصناعته وموطنه .

(٣) بيان المحل التجارى والفروع التابعة له اذا وجدت مع تحديد الأجزاء التى يتكون منها والتى يرد عليها عقد البيع أو عقد الرهن وكذلك نوع عملياته ومقره .

(٤) ثمن البيع المحدد للأدوات والبضائع ومقومات المحل التجارى غير المادية كل منها على حدة مع الإشارة عند الاقتضاء الى الاحتفاظ بحق الفسخ أو قيمة الدين المبين فى عقد الرهن والشروط المتعلقة بسمر الفوائد ومواعيد الاستحقاق .

(٥) بيان نوع عقد البيع أو الرهن (رسمى أو عرفى) وتاريخه .

(٦) وجود أو عدم وجود حق امتياز للبائع أو رهن سابق أو أى حق عينى على الشيء المرهون بوصفه عقار بالتخصيص .

(٧) اسم الشركة المؤمن لديها ضد خطر الحريق .

(٨) اسم المؤجر ومدة الايجارة وقيمة الايجار السنوى ومواعيد الاستحقاق .

(٩) المحل المختار للبائع أو الدائن المرتهن فى دائرة اختصاص المحكمة الابتدائية التى يقع فيها المحل التجارى .

مادة ١٩ - (مكررة) إذا اشتمل المحل التجارى أو رهنه على علامة تجارية فلا يكون نقل ملكية العلامة أو رهنها حجة على الغير إلا بعد التأشير بالإشهار المنصوص عليهما فى المادة ٢٠ من قانون العلامات والبيانات التجارية . ويكون التأشير فى سجل إدارة العلامات التجارية بناء على شهادة تفيد حصول القيد .

مادة ٢٠ - على البائع أو الدائن أو المرتهن أن يطلب طبقاً للأوضاع التى تقررها اللائحة التى توضع لتنفيذ هذا القانون اثبات كل تغيير أو تعديل فى البيانات المنصوص عليها فى المادة ١٩ .

مادة ٢١ - يتم القيد بفسخ البيانات الواردة بالحفاظة للطالب مؤشراً بما يفيد اجراء القيد مع ذكر تاريخه ورقمه .

ويحتفظ مكتب السجل التجارى بصورة طبق الأصل من كل عقد يودع لديه طبقاً لأحكام المادتين ١٩ و ٢٠ .

مادة ٢٢ - لا يترتب على اغفال واحد أو أكثر من الاجراءات أو البيانات السابقة بطلان الا اذا أضر بالغير .

مادة ٢٣ - يكفل القيد حفظ الامتياز لمدة خمس سنوات من تاريخه كما أنه يؤمن فوائد الدين لمدة سنتين بامتياز له نفس المرتبة التى للدين الأصل ويعتبر القيد لاغياً اذا لم يجدد خلال المدة السابقة .

مادة ٢٤ - يجب على المشتري أو المدين الذى يرغب فى نقل المحل التجارى أو الأثاث أو الآلات التى تستعمل فى استغلاله أن يخطر البائع أو الدائن المرتهن بخطاب موسى عليه فى ميعاد شهر على الأقل قبل النقل فاذا أبىد البائع أو الدائن عدم موافقته على النقل بخطاب موسى عليه خلال الخمسة عشر يوماً التالية ونشأ عن نقل المحل المبيع أو المرهون انقاص لقيمته يصبح الدين واجب الاداء فوراً وكذلك اذا نقسل المحل بدون اخطار سابق .

ويجب على البائع أو الدائن المرتهن فى خلال الشهر الثانى لأخطاره أو الشهر التالى لبعلمه بالنقل أن يطلب للتأشير على هامش القيد إقائم بالمقر الجديد للمحل ويجب عليه أيضاً اذا نقل المحل الى محافظة أو مديرية أخرى

أن يطالب القيد في مكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التى نقل إليها المحل مع بيان المقر الجديد للمحل وتاريخ القيد الأول • ويكون التأشير المذكور ذات الأثر القانونى للقيد الأول •

مادة ٢٥ - للدائنين السابقين على قيد الرهن متى كان الغرض من ديونهم استغلال المحل التجارى إن يطلبوا سداد ديونهم قبيل مواعيد استحقاقها إذا أصابهم ضرر بسبب ذلك القيد •

مادة ٢٦ - يجب على المالك الذى يرغب فى فسخ عقد إيجار المكان الذى يستغل فيه محل تجارى مثقل بقيود أو محمل يكون أثاثه أو آلاته مثقلة بقيود وكان قد أبلغ كتابة بوجود الرهن أن يخطر الدائن المقيّد فى محله المختار فى القيد برغبته فى الفسخ ، ولا يجوز أن يصدر الحكم قبل شهر من تاريخ هذا الإخطار •

وكذلك لا يصح الفسخ بالتراضى أو بحكم القانون نهائيا الا بعد شهر من تاريخ إخطار الدائن المقيّد فى محله المختار •

مادة ٢٧ - يشطب القيد بتراضى أصحاب الشأن فى القيد إذا كانت لهم الأهلية المطلوبة لأجرائه أو بمقتضى حكم حاز قوة الشئ المحكوم به ولا يجرى الشطب الكلى أو الجزئى فى الحالة التى لا يكون قد صدر بها حكم الا إذا أودع الطالب عقدا رسميا يثبت رضا الدائن أو من تلقى الحق عنه •

ويشطب التأشير برهن العلامة الحاصل طبقا لنص المادة ٢٠ من قانون العلامات والبيانات التجارية بناء على شهادة دالة على شطب القيد •

مادة ٢٨ - يحصل الشطب بتدوين بيان به فى هامش القيد وتمطى شهادة بذلك لمن يطلبها من المتعاقدين •

مادة ٢٩ - يجوز لآى شخص بشرط أن يدفع مقدما الرسوم المقررة أن يحصل من مكتب السجل التجارى المختص على صورة رسمية للقيد المثبتة فى السجل فإذا لم توجد قيود أعطى مكتب السجل التجارى شهادة بعدم وجود قيد •

مادة ٣٠ - يصدر وزير التجارة والصناعة لائحة ببيان الشكل الذى

تكون عليه السجلات وكيفية القيد فيها ورسوم القيد والتأشير والصور وعلى
الصوم جميع الأحكام الأخرى اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٣١ - تصدر وزارة التجارة والصناعة صحيفة رسمية للأشهار
المنصوص عليه في هذا القانون .

مادة ٣٢ - تطبيق الأحكام السابقة مع عدم الإخلال بالقواعد القانونية
العامة التي لم تلغ صراحة بموجب هذا القانون .

مادة ٣٣ - على وزيرى التجارة والصناعة والعدل تنفيذ هذا القانون
ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشر اللائحة المنصوص عليها في
المادة ٣ .

صدر في فبراير سنة ١٩٤٠ .

**قرار وزاري رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٣
بلاجراءات الخاصة بتنفيذ القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠
ببيع المحال التجارية ورهنها**

وزير التجارة والصناعة :

بعد الاطلاع على المادتين ٣٠ و ٣١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠
الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها :

قرر ما هو آت

مادة ١ - تحصل رسوم القيد والتأشير والشطب والاطلاع وكافة
الرسوم المنصوص عليها في هذا القرار وفقا للجدول المرفق به .

مادة ٢ - تصدر في الأسبوع الثاني من كل شهر صحيفة خاصة
تسمى « جريدة بيع المحال التجارية ورهنها » تنشر فيها البيانات الواجب
اشهارها بناء على أحكام هذا القرار .

الموافقة

مادة ٣ - تقدم الحوافظ المنصوص عليها في القانون رقم ١١
لسنة ١٩٤٠ وفي هذا القرار على النماذج المعدة لذلك الى مكتب السجل
بالمحافظة او المديرية بواسطة البائع أو الدائن المرتهن ويتمين على المكتب
المذكور أن يتحقق من استلامها من شخصية مقديها ويجوز لهؤلاء أن ينيبوا
عنهم غيرهم بموجب توكيل خاص يودع بمكتب السجل التجارى ويجب أن
يكون التوكيل رسميا أو عرفيا مقرونا بالتصديق على توقيعات أو اختتام
المتعاقدين .

مادة ٤ - تدون بيانات المحافظة بخط واضح وبدون اختصار
أو تغيير أو تحشير أو كشط ويوقع الطالب على كل اضافة بهامش المحافظة
ويحصى عدد تلك الاضافات وكذا عدد الكلمات المشطوبة ويؤشر عليها مكتب
السجل بما يفيد المراجعة ، ولا تقبل الحوافظ غير المستوفية للبيانات
والشروط المقررة .

مادة ٥ - تقييد الحوافظ المنصوص عليها في المادة ٣ من هذا القرار عند تقديمها في دفتر خاص - طبقا للنموذج المعد لهذا الغرض - بأرقام متتابة ويعطى الطالب ايصالا يفصل من قسيمة هذا الدفتر . ويشتمل على البيانات الآتية :

(١) رقم المحافظة بحسب ترتيب الایداع ويبدأ الترقيم من اول يناير من كل سنة .

(٢) تاريخ وساعة ايداع المحافظة .

(٣) اسم المودع ولقبه ومحل اقامته

(٤) عدد المستندات المرفقة ونوعها .

مادة ٦ - يكون كل من السجلين المنصوص عليهما في المادتين ٣ و ١١ من هذا القانون على شكل جدول طبقا للنموذج الخاص به المالحق بهذا القرار .

مادة ٧ - تقييد الحوافظ المنصوص عليها في المادة ١٩ من القانون في نفس يوم ايداعها .

ويكون التقييد بأرقام متتابة وبصفة مستمرة ابتداء من تاريخ سريان القانون .

مادة ٨ - تراجع القيود بمعرفة رئيس مكتب السجل التجارى في نهاية كل شهر ويؤشر بما يفيد المراجعة في ذيل آخر قيد في السجل .

مادة ٩ - تشهر عقود البيع والرهن - التي يتم قيدها طبقا لأحكام القانون - « في جريدة بيع المحال التجارية ورهنها » في بحر شهرين من قيدها ويشتمل الاشهار على البيانات الآتية :

(١) الرقم المتتابع للقيد وتاريخه .

(٢) المكتب الذى حصل فيه القيد .

(٣) تاريخ العقد ونوعه « رسمى أو عرفى » وموضوعه .

(٤) اسم البائع أو الداهن المرتهن ولقبه وجنسيته وصناعته ومحل اقامته .

(٥) اسم المشتري أو المدين ولقبه وجنسيته وصناعته ومحل اقامته .

(٦) نوع تجارة المحل المبيع أو المرهون وموقعه والأجزاء التي يتكون منها والتي وقع عليها البيع أو الرهن .

(٧) المحل المختار للبائع أو الدائن المرتهن ان كان له محل مختار .

مادة ١٠ - يقوم مكتب السجل التجارى بأعداد فهرس هجائى بأسماء المشترين والمدينين مع الإشارة الى أرقام قيودهم فى سجل البيع أو الرهن على حسب الأحوال وكذلك بأسماء المحال التجارية .

تجديد القيد

مادة ١١ - يقدم طلب تجديد القيد على حافظة من نسختين طبقاً للنموذج الممد لذلك وتشمل البيانات الآتية :

(١) اسم طالب التجديد ولقبه .

(٢) رقم القيد وتاريخه وموضوعه .

(٣) اسم البائع أو الدائن ولقبه .

(٤) اسم المشتري أو المدين ولقبه .

مادة ١٢ - يؤشر مكتب السجل التجارى بهامش القيد بما يفيد التجديد مع الإشارة الى رقم وتاريخ ايداع الحافظة ويرد المكتب المذكور احدى نسختي الحافظة بعد التأشير عليها بما يفيد التجديد مع ذكر تاريخه .

مادة ١٣ - يشهر تجديد القيد فى جريدة « بيع المحال التجارية ورهونها » فى بحر شهرين من التجديد ويشتمل الاشهار على البيانات الآتية .

(١) الرقم المتتابع للقيد وتاريخه وموضوعه .

(٢) اسم البائع أو الدائن ولقبه .

- (٣) اسم المشتري أو المدين ولقبه .
- (٤) نوع تجارة المحل التجارى وموقعه .
- (٥) تاريخ ورقم ايداع حافظة التجديد .
- (٦) تاريخ ورقم الجريدة التى أشهر فيها القيد .

التغييرات والتعديلات التى تطرأ على القيد

مادة ١٤ - يجب على البائع أو الدائن المرتهن عند طلب ادخال أى اضافة أو تعديل على بيانات حافظة القيد أن يقدم الى مكتب السجل التجارى حافظة من نسختين طبقاً للنموذج المعد لذلك تشتمل على البيانات الآتية :

- (١) اسم الطالب ولقبه وصناعته وعنوانه .
- (٢) الرقم المتتابع للقيد وتاريخه وموضوعه .
- (٣) اسم البائع أو الدائن ولقبه .
- (٤) اسم المشتري أو المدين ولقبه .
- (٥) البيانات المطلوب تدوينها .

مادة ١٥ - لا تدون الاضافات أو التعديلات التى تقع على أحد شروط عقد البيع أو الرهن الا اذا تمت بمقتضى حكم حاز قوة الشيء المحكوم به أو عقد رسمى أو عرقى مقرون بالتصديق على توقيعات أو اختام المتعاقدين .

وترفق الحافظة فى هذه الحالة بالصورة التنفيذية للحكم أو بصورة مصدق عليها من العقد اذا كان رسمياً أو أصل العقد اذا كان عرفياً .

مادة ١٦ - يتم تدوين الاضافات والتعديلات بنسخ البيانات المطلوب تدوينها فى هامش القيد مع الإشارة الى رقم وتاريخ ايداع الحافظة ويرد مكتب السجل التجارى احدى نسختى الحافظة بعد التأشير عليها بما يفيد اجراء التدوين مع ذكر تاريخه .

وفى حالة تقديم حكم أو عقد يحتفظ المكتب المذكور بصورة طبق الأصل منه .

مادة ١٧ - اذا نفذت الصحيفة الخاصة بأخذ القيود فتنقل في صحيفة أخرى البيانات المتعلقة به مع التأشير في الصحيفة الجديدة بما يفيد ذلك .

مادة ١٨ - تشهر البيانات المضافة أو المعدلة في « جريدة بيع المحال التجارية ورهونها » في بحر شهرين من الاضافة أو التعديل ويشتمل الاشهار على البيانات الآتية :

- (١) تاريخ ورقم ايداع الحافظة .
- (٢) الرقم المتتابع للقيود وتاريخه وموضوعه .
- (٣) اسم البائع أو الدائن ولقبه .
- (٤) اسم المشتري أو المدين ولقبه .
- (٥) نوع تجارة المحل التجارى وموقعه .
- (٦) تاريخ ورقم الجريدة التي أشهر فيها العقد .
- (٧) بيان التعديلات أو التغييرات التي أدخلت .

شطب القيد

مادة ١٩ - يجب على أصحاب الشأن في القيد عند طلب شطبه أن يقدموا الى مكتب السجل التجارى حافظة من نسخة واحدة طبقاً للنموذج المصد لذلك تشتمل البيانات الآتية :

- (١) اسم الطالب ولقبه وصناعته وموطنه .
- (٢) الرقم المتتابع للقيود وتاريخه وموطنه .
- (٣) اسم البائع أو الدائن ولقبه .
- (٤) اسم المشتري أو المدين ولقبه .
- (٥) تاريخ العقد أو الحكم الحائز قوة الشيء المحكوم به الذى يجرى الشطب بمقتضاه .
- (٦) موضوع الشطب .

وترفق بالحافظة الصورة التنفيذية للحكم الصادر بالشطب أو العقد الرسمى الذى يثبت رضاه البائع أو الدائن أو من تلقى الحق عنهما .

مادة ٢٠ - اذا كان طلب الشطب مستوفيا للشروط المنصوص عليها في المادة ٢٧ من القانون فيدون مكتب السجل التجارى بيانا به فى هامش القيد مع الاشارة الى رقم وتاريخ ايداع الحافظة .

مادة ٢١ - يشهر شطب القيد فى « جريدة بيع المحال التجارية وردها » فى بحر شهرين من الشطب ويشمل الاشهار والبيانات الآتية :

- (١) الرقم المتتابع للقيد وتاريخه وموضوعه .
- (٢) اسم البائع أو الدائن ولقبه .
- (٣) اسم المشتري أو المدين ولقبه .
- (٤) نوع تجارة المحل التجارى وموقعه .
- (٥) موضوع الشطب وتاريخه .
- (٦) تاريخ ورقم الجريدة التى أشهر فيها القيد .

الفهرس العام

مادة ٢٢ - ترسل مكاتب السجل التجارى الى مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية فى خلال الأسبوع الأول من كل شهر وبعد اتمام المراجعة المنصوص عليها فى المادة ٨ من هذا القرار - مستخرجات من الحوافظ التى قدمت فى بحر شهر للقيد أو التجديد أو الشطب وتكتب وعلى المصلحة المذكورة أن تجمع المستخرجات المرسلة اليها من كل مكتب فى مجلد خاص بعد ترتيبها بحسب أرقام الحوافظ .

مادة ٢٣ - تقوم مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية باعداد فهرس هجائى عام بأسماء المشتريين والمدينين وأسماء المحال التجارية المستخرجات على التماذج المعدة لذلك .

المستخرجات والشهادات والإطلاع

مادة ٢٤ - على كل شخص يرغب فى الحصول على مستخرجات من القيود المثبتة فى سجل البيع أو الرهن أن يقدم طلبا بذلك الى مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية أو مكتب السجل التجارى المختص على النموذج المعد لهذا الغرض يشمل اسم الطالب ولقبه ومحل اقامته واسم مالك المحل التجارى والمستعلم عنه واسمه التجارى ونوع تجارته ومقره .

ويحرر للمستخرج على النموذج المعد لذلك بعد دفع الرسوم المقررة
وإذا لم تكن هناك قيود حررت شهادة سلبية على النموذج المعد لذلك .

مادة ٢٥ - إذا رغب أحد المتعاقدين في الحصول على شهادة تدل على
شطب القيد فعليه أن يقدم طلباً بذلك الى مكتب السجل التجارى على
النموذج المعد لهذا الغرض ويشتمل على اسم الطالب ولقبه ومحل اقامته
وصفته فى العقد واسم مالك المحل التجارى المشطوب قيده واسمه التجارى
ونوع تجارته ومقره .

ويحرر المكتب المذكور الشهادة على النموذج المعد لذلك بعد دفع
الرسوم المقررة .

مادة ٢٦ - يجوز لكل شخص بعد دفع الرسوم المقررة أن يطلع على
الحفاظ التى تقدم لمكتب السجل التجارى طبقاً لأحكام القانون وهذا القرار
وكذلك على الأوراق المرفقة بها وعلى سجل الرهن .

احكام عامة

مادة ٢٧ - يجب أن ترفق بالطبائى والحفاظ المنصوص عليها فى
هذا القرار الايصالات الدالة على سداد الرسوم طبقاً للتعريف المملقة بهذا
القرار .

مادة ٢٨ - تكون الاستثمارات المنصوص على استخدامها بهذا القرار
طبقاً للنماذج المملقة به .

مادة ٢٩ - الحفاظ والطبائى والمراسلات وجميع الأوراق الأخرى
التى تقدم لمكتب السجل التجارى تنفيذاً لأحكام هذا القرار يجب تحريرها
باللغة العربية .

والأوراق التى تكون محرر بلغة أجنبية ترفق بترجمة عربية مصدق
عليها من الجهات الرسمية المختصة .

مادة ٣٠ - يتولى مراقب مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية
تنفيذ هذا القرار ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة
الرسمية .

تعريف الرسوم الإجراءات

الرسم المقرر

مليم جنيه

- ١ - قيد الامتياز الناشئ عن بيع أو رهن محل تجارى
(أ) اذا كان المتبقى من ثمن البيع أو قيمة الدين
لا تتجاوز ٢٥٠٠ جنيه ٢
- (ب) اذا كان المتبقى من ثمن البيع أو قيمة الدين
لا تتجاوز ٥٠٠٠ جنيه ٣
- (ج) اذا كان المتبقى من ثمن البيع أو قيمة الدين
لا تتجاوز ١٠٠٠٠ جنيه
- (د) اذا كان المتبقى من ثمن البيع أو قيمة الدين
لا تتجاوز ١٠٠٠٠ جنيه ٥
- ٢ - احتفاظ البائع فى القيد بحق الفسخ ١
- ٣ - تحديد القيد ٢
- ٤ - تدوين البيانات ٤
- ٥ - اذا تضمن حلول محل الدائن أو التأشير
بالأسبقية ٢

الإجراءات

- ٢ - اذا لم يتضمن حلول شخص محل الدائن
أو التأشير بالأسبقية
- (أ) اذا كان المبلغ المدفوع لا يتجاوز ٢٥٠٠ جنيه ١
- (ب) اذا كان المبلغ المدفوع لا يتجاوز ٥٠٠٠ جنيه ١ ٥٠٠
- (ج) اذا كان المبلغ المدفوع لا يتجاوز ١٠٠٠٠ جنيه ٢
- (د) اذا كان المبلغ المدفوع لا يتجاوز ٢٠٠٠٠ جنيه ٢ ٥٠٠
- ٣ - الاطلاع على سجل البيع أو الموافقة والأوراق
المرفقة بها عن كل قيده لمدة نصف ساعة أو جزء منها ٥٠٠
- ٤ - طلب صورة أو مستخرج من سجل البيع
أو الرهن عن كل صفحة (أو شهادة سلبية فى حالة عدم
وجود قيد) ٥٠٠
- ٥ - طلب أحد المتعاقدين شهادة تدل على شطب
القيد ٣٠٠

أحكام القضاة بشأن بيع المحل التجارى :

- المتجر فى معنى ٢/٥٩٤ مدنى - عناصره - بيع التاجر متجره الكائن بعقار يملكه - عدم شموله الحق فى الاجارة - عقد ايجار العين المبيعة الصادر فى هذا البائع للمشتري خضوعه لأحكام قانون ايجار الأمانين .

- المتجر فى معنى المادة ٢/٥٩٤ فى القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يشمل جميع عناصره فى ثابت ومنقول وفى مقومات مادية ومعنوية كالملاء والسمة التجارية والحق فى الاجارة ، ولئن كانت هذه المقومات المعنوية هى عماد فكرته وأهم عناصره الا أنه لا يلزم توافرها جميعا لتكوينه ، بل يكتفى بوجود بعضها . ويتوقف تحديد العناصر التى لا غنى عنها لوجود المحل التجارى على نوع التجارة التى يزاولها والتى توائم طبيعته . لما كان ذلك وكان المقصود بالحق فى الادارة كأحد مقومات المحل التجارى هو حق صاحب المتجر المستأجر فى الانتفاع بالمكان المؤجر الذى يزاول فيه تجارته وفى التنازل عن عقد الايجار للغير فان بيع المحل التجارى يتم مجردا من هذا العنصر اذا كان التاجر يمارس تجارته فى عقد مملوك له . واذا كان الثابت أن المطعون عليه الثانى كان يملك العقار الواقع به المحل التجارى الذى باعه للمطعون عليه الأول فان هذا البيع لا يتضمن الحق فى الاجارة أصلا ، لا يقدح فى ذلك ما ورد بعقد بيع المتجر من ان البيع يشمل ضمن المقومات المادية والمعنوية لأنه يقع على غير محل ، ويكون ما ورد بالمعقد المشار اليه من تحرير عقد ايجار العين المبيعة تأكيدا لاستقلال البيع بمقوماته من الاجارة بشروطها ، ولا ينفى أن المكان المؤجر يخضع لأحكام قانون ايجار الأمانين وهى أحكام أمرة لا يجوز للمتعاقدين مخالفتها ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر أن عقد الايجار مستقل عن عقد البيع فانه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(طعن رقم ٧٤٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٦ س ٢٧ ص ١١٩٩)

- بيع المتجر وجوب أن يكون المستأجر بائع الجذك هو المالك له دون أحد سواه - تمسك المؤجر بعدم ملكية المستأجر للصيدانية التى باعها - دفاع جوهرى - اغفال الحكم بعبثه - قصور .

— مصاد نص الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني أنه 'يُزِم أن يكون هناك متجر مملوك لشخص ومقام على عقار مملوك لشخص آخر ويكون مالك المتجر مستأجر لهذا العقار وممنوعاً في عقد الإيجار من التاجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار ، مما مفاده وجوب أن يكون المستأجر هو مالك الجلدك وليس أحداً سواه وهو الذي تتحقق في شأنه الضرورة التي تقتضي بيعه ' . وإذا كان الثابت في الدعوى أن عقد بيع الصيدلية صدر من المطعون عليه الثاني ومن زوجته المرخصة الصيدلية باسمها ، وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن الصيدلية ليست مملوكة للمطعون عليه الثاني المستأجر ، وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذا الدفاع وعن بيان من المالك للمحل التجاري . وما إذا كان المطعون عليه الثاني المستأجر هو المالك له أم لا رغم أنه دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يغير به وجه الرأى في الدعوى فإنه يكون قاصر التسبيب .

(طعن رقم ٧٥٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٣ ص ٢٧ ص ١٤٠٥)

— المتجر في معنى ٥٩٤ مدني — بيع مقوماته — صيدلية بدون أدوية — اعتباره بيعاً للمتجر — لا خطأ .

— لئن كان المتجر في معنى المادة ٥٩٤ من القانون المدني يشمل جميع عناصره من ثابت ومنقول ومن مقومات مادية ومعنوية ، إلا أنه لا يلزم توافرها جميعاً لتكوينه . ولئن جاز اعتبار البضاعة بكل مفرداتها ضمن عناصر المحل التجاري التي يشملها البيع حتى ولو لم ينص على ذلك في العقد إلا أنه ليس ثمن ما يمنع الطرفين من الاتفاق على احتفاظ البائع بالبضائع وعدم دخولها ضمن الأشياء التي ينصب عليها البيع دون أن يخل ذلك باعتباره بيعاً للمتجر ، وإذا كان الثابت من عقد البيع موضوع النزاع أنه وقع على صيدلية بدون أدوية ، وكان من الجائز على ما سلف الاتفاق على عدم إدراج البضائع والسلع ضمن عقد بيع المتجر ، فإنه لا محل لتعيب الحكم إذ أغفل دفاع المؤجر بفقدان المتجر لأحد عناصره ولم يرد عليه بمخالفة القانون والقصور في التسبيب .

(طعن رقم ٧٥٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٣ ص ٢٧ ص ١٤٠٥)

— المنازعة حول تكييف العقد الصادر لشترى الجلدك ، وما إذا كان يعد مجرد تنازل عن الإيجار أو بيع المتجر — أثره — توافر مصلحة هذا

**المشتري في استثناء الحكم الصادر برفض اجازة البيع ولو لم يظعن فيه
البائع المستاجر الأصل .**

— قيام المصلحة في الظن أو عدم قيامها إنما يرجع فيه الى وقت صدور الحكم المطعون فيه وما يلبس الدعوى اذ ذاك من ظروف ووقائع يثبتها الحكم وتكون تحت نظره وعليها يرتكز قضاءه ، بحيث يقتصر الظن فيه بمختلف وجوه القانونية على هذا النطاق دون الاعتداد بزوالها بعد ذلك .
واذ كان الواقع في الدعوى أن النزاع المطروح كان يدور أمام محكمة أول درجة حول تكييف المقد الصادر المطعون عليه الأول ، وما اذا كان يعد تنازل عن الايجار أو بيع للمتجر ، وكان قبول اعتباره مشتريا للجدك يجعل له حقا مباشرا في مواجهة الطاعن المؤجر ولو بغير رضائه اذا ما تحققت الشروط التي يستلزمها القانون ، فإن قضاء الحكم الابتدائي برفض اجازة البيع يجعل له حقا في استثنائه حتى لو تراخى البائع له — المطعون عليه الثاني — عن الظن عليه .

(ظعن رقم ٧٥٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٣ س ٢٧ ص ١٤٠٥)

— خلو المادة ٢/٥٩٤ مدني من ضابط يستهدى به في تحديد
الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع — سلطة قاضي الموضوع في مدى
توافرها .

— لم يضح المشرع في المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني ضابطا يستهدى به في تحديد الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع ، والتي يترتب على توافرها الابقاء على الايجار للمشتري رغم الشرط المانع ، بل ترك امر تقديرها لمحكمة الموضوع تستخلصها من ظروف الدعوى وملابساتها دون معقب من محكمة النقض متى أقامت قضاها على أسباب سائفة مستمدة من اصل ثابت بالأوراق ومؤدية عقلا الى النتيجة التي انتهت اليها .

(ظعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٠ س ٢٧ ص ١٥٦٣)

— الضرورة الملجئة لبيع المتجر — مادة ٢/٥٩٤ مدني — استقلال
محكمة الموضوع باستخلاصها دون معقب — شرطه أن يكون استخلاصها
سائفا . مثال لأسباب غير سائفة .

— انه وإن كانت المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني تشترط للحكم

بإبقاء عقد الإيجار في حالة بيع المتجر قيام ضرورة تقتضي أن يبيع مالك المتجر متجره ولئن كان تقدير هذه الضرورة التي تسوغ التنازل عن الإيجار بالرغم من الشرط المانع متروك لقاضي الموضوع طبقا لما يستخلصه من ظروف البيع مسترشدا في ذلك بالأسباب الباعثة إليه ، إلا أنه ينبغي أن يكون استخلاص الحكم سائفا ومستندا الى دليل قائم في الدعوى يؤدي منطقيا وعقلا الى ما انتهى إليه . ولما كان الثابت أن الطاعنين تمسكا في مذكراتهما الشارحة أمام محكمة الاستئناف بعدم توافر الضرورة لدى المطعون عليها الثانية وأن مجرد استدعاء الزوج للتجنيد لا يحول دون الزوجة والاستقرار في عملها وإن الأوراق خالية مما يشير الى صحة الاستدعاء أصلا ، وكان الحكم المطعون فيه لم يورد ضمن أسبابه ما يفيد قيام الدليل على حصول ذلك الاستدعاء ، فإنه بقصوره عن بيان المصدر الذي استقى منه هذه الواقعة وبالدليل على صحتها ومدى تأثيرها باعتبارها ضرورة ملجئة ، يكون مشوبا بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال .

(طعن رقم ٧٤٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧ س ٢٨ ص ١٠٧٥)

- أضافة بائع المتجر نشاطا تجاريا قبل البيع بفترة وجيزة دون ممارسته فعلا - ممارسة المشتري ذلك النشاط المضاف وحدة استخلاص المحكمة من ذلك أن الواقعة مجرد تنازل عن الإيجار - استخلاص سائغ .

- إذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه استنبط من اضافة الطاعنة الأولى - المستأجرة الأصلية - نشاط السفريات قبيل التصرف في المحل بأيام قليلة ، دون أن يكون في المكنة ممارسته فعلا وواقعا ، ومن مصادفة ذلك التوقيت الذي اتخذ منه باقي الطاعنين هذا النشاط سمة تجارية لهم طبقا لما هو ثابت بطلب القيد بالسجل المقدم منهم ، ومن اختلاف النشاط المذكور عن أوجه النشاط الأصلية من حيث المقومات المادية والمعنوية ، قرينة على انعقاد عنصر الاتصال بالعمل بالنسبة له ، ورتب على ذلك أن التصرف في حقيقته مجرد تنازل عن الإيجار وليس بيعا للمتجر ، وكان سبق قيام الطاعنة الأولى بأضافة نشاط الاتجار في الحلوى والسجائر خلافا لما قرره الحكم من إبقائها على نشاط المحل دون تغيير لا تأثير له على وجه الاستدلال المتعلق بتحديد الأثر المترتب على اضافتها لنشاط السفريات ، فإن ما خاص إليه الحكم يكون سائفا ويؤدي الى النتيجة التي انتهى إليها ، وهو في ذلك قد اعتمد بواقع الحال عند البيع وليس في وقت لاحق .

(طعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٨ س ٢٨ ص ١٢٣٩)

- **بيع المتجر** - م ٢/٥٩٤ مدني - شرطه - **أن يكون الشراء بقصد مبادأة ذات النشاط الذي كان يزاوله البائع** - **جواز استبعاد المتعاقدين لمنصر الاسم التجاري** .

- المحكمة من الاستثناء المقرر بالمادة ٢/٥٩٤ مدني هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - **رغبة المشرع في الإبقاء على الرواج المالي والتجاري في البلاد بتسهيل بيع المتجر عندما يضطر صاحبه الى بيعه وتمكين مشتريه من الاستمرار في استغلاله ، ومفاد استلزام توافر العنصر المعنوي الخاص بالاتصال بالعملاء وجوب أن يكون الشراء بقصد ممارسة النشاط ذاته الذي كان يزاوله بائع المتجر ، ولا يفي من ذلك جواز استبعاد الاسم التجاري من العناصر التي ينصب عليها بيع المتجر .**
(طعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٨ س ٢٨ ص ١٢٣٩)

- **بيع المتجر** - للمتعاقدين حرية تحديد العناصر التي يتركب فيها - **لمحكمة الموضوع سلطة تقديرها** - شرطه - **أن تكون استخلاصها سائفا** .

- ولئن كان للمتعاقدين حرية تحديد العناصر التي يتركب منها المتجر الذي يجريان عليه التعاقد ، الا أن محكمة الموضوع سبلة الفصل فيها إذا كانت العناصر المروضة عليها كافية لوجود المتجر ، غير متقيدة في هذا الشأن بما يقرر انه لو بالوصف الذي يضيفه على التعاقد ، ولها وهي لسبيل التعرف على حقيقة العقد والتجري عن قصد المتصرف من تصرفه تقدير الأدلة والقرائن المقدمة في الدعوى واستخلاص ما تقتنع به منها متى كان استخلاصها سائفا متفقا مع الثابت بالأوراق .

(طعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٨ س ٢٨ ص ١٢٣٩)

- **المتجر في معنى المادة ٢/٥٩٤ مدني بشأن بيع الجليك** - **ماهيته** .

- إذا كان يشترط لأعمال حكم المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني أن يكون متجر أو مصنع مملوك لشخص ومقام على عقار لشخص آخر ، ويكون مالك المتجر مستأجرا لهذا العقار ، وممنوعا عن عقد الإيجار من التاجر من الباطن أو من الننازل عن الإيجار وكان المتجر في معنى المادة المشار إليها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - **يشمل جميع العناصر من ثابت ومنقول ومن مقومات مادية ومعنوية في وقت مبدا ، ويتوقف تحديد العناصر التي لا يغني عنها لوجود المحل التجاري على نوع التجارة التي يزاولها المحل ،**

وهذا التحذير متروك لقاضي الموضوع متى كان استخلاصه سائفا . لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه على أن الصيدلية المتنازل عنها لم يكن لها وجود ولم تزاوّل نشاطها منذ إبرام عقد الإيجار وحتى حصول التنازل استخلاصا من أقوال شاهدي المطعون عليها الأول واستنادا إلى قصر الفترة الفاصلة بين إبرام العقد وبين حصول التنازل. إذ لم تتجاوز تسعة عشر يوما ، وأن الأعداد لإنشاء صيدلية يستغرق وقتا أطول خاصة وأن مفهوم عقد التنازل ذاته أن رخصة إنشاء الصيدلية لما تصدر بعد ، وكان هذا الاستخلاص سائفا وله سند من الأوراق ، فإن النعي عليه بأن الصيدلية كانت فعلة اعدادا كاملا عند التأجير أخذنا بتحقيقات اللجنة. أو أقوال شاهدي الطاعن لا يمدى أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة وفي حق المحكمة في استنباط الواقع منها .

(طعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٤ س ٢٨ ص ١٧٨٤).

- **الضرورة الملجئة لبائع المتجر أو المصنع** - م ٢/٥٩٤ مدني.
- ماهيتها - لا يشترط أن تكون نتيجة قوة القاهرة - لا عبء بما إذا كانت الظروف المؤدية لهذه الحالة خارجة عن إرادة المستاجر أو بسبب منه - لمحكمة الموضوع تقدير هذه الضرورة .

- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير توافر الضرورة في معنى المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني أمر متروك لقاضي الموضوع يستخلصه من ظروف البيع والدوافع التي حفزت إليه ، شريطة أن يكون استخلاصه سائفا ، والضرورة التي تقتضي بيع المحل التجاري وتبرير إبقاء الاجارة لمصلحة المشتري هي تلك التي تبضع حدا لنوع النشاط الذي كان يزاوله المستاجر في العين المؤجرة ، ولا يشترط فيها أن ترقى إلى حدة القوة القاهرة التي لا سبيل إلى دفعها أو تلافي نتائجها دون اعتداد بما إذا كانت الظروف التي أدت إلى هذه الحالة خارجة عن إرادة المستاجر أو بسبب منه طالما توافرت الأسباب الاضطرارية .

(طعن رقم ٦٠٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢ س ٢٩ ص ٥٥٨).

- **بيع المتجر أو المصنع جبرا أو اختياوا اعتبار الراسي عليه الزاد**
خلافا خاصا للمستاجر الأصل .

- يترتب على بيع المتجر أو المصنع متى توافرت شرائط انطباق

المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني نقل حقوق المستأجر الأصلي للرأسي عليه المزداد بما في ذلك عقد الاجارة بحيث يصبح الأخير مستأجرا مثله سواء تم البيع جبرا أو اختيارا . مما مؤداه أن يعد الرأسي عليه المزداد خلفا خاصا للمستأجر الأصلي .

(طعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٢١) (١)

- بيع المبدك - شروطه - للمستأجر أن يتنازل عن الايجار لغيره بالرغم من وجود الشرط المانع وبالرغم من عدم تنازل المؤجر عن هذا الشرط صراحة أو ضمنا اذا كان العقار قد أنشئ به مصنع أو متجر متى توافرت الشروط المبينة فيه - تحديد الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع - ترك المشرع أمر تفريها لمحكمة الموضوع تستخلصها من ظروف الدعوى وملابساتها دون معقب من محكمة النقض - مثال .

- أن النص في المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني على أنه « ومع ذلك اذا كان الأمر خاصا بإيجار عقار أنشئ به مصنع أو متجر واقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بإبقاء الايجار اذا قدم المشتري ضمنا كافيا ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر معق » يدل على أن المشرع أباح للمستأجر أن يتنازل عن الايجار لغيره بالرغم من وجود الشرط المانع وبالرغم من عدم تنازل المؤجر عن هذا الشرط صراحة أو ضمنا اذا كان العقار قد أنشئ به مصنع أو متجر متى توافرت الشروط المبينة فيه ، وكان المشرع في المادة المشار إليها لم يضع ضابطا يستهدي به في تحديد الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع ، والتي يترتب على توافرها الإبقاء على الايجار للمشتري رغم الشرط المانع ، بل ترك أمر تقديرها لمحكمة الموضوع تستخلصها من ظروف الدعوى وملابساتها دون معقب من محكمة النقض متى أقامت قضاها على أسباب سائفة مستمدة من أصل ثابت بالأوراق ومؤدية عقلا الى النتيجة التي انتهت إليها ، ولما كان البين من مدونات الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه انه استدلل على عدم توافر الضرورة وشروط تطبيق المادة ٥٩٤ من القانون المدني على واقعة الدعوى في قوله « إلا انه نظرا لحلول الأوراق من توافر الضرورة لتي ألجأت المستأجر الى بيع المحل بالمبدك ولا يكفى قيامها مجرد العبارة

(١) راجع الموسوعة الذهبية للاستاذين حسن الفكياني وعبد الممن حسني ص ٢٧٢ .

العامة التي وزدت بتأشيرة المستأجر الأصلي على عقد الايجار باستثنائه عن العين وعدم امكانه الاستمرار في شغلها اذ أن الثابت من الصورة الرسمية للحكم الصادر في الدعوى ٢٣٤٣ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة أنه كان يمتلك محلا تجاريا آخر لم يبعه الا في غضون عام ١٩٧٢ بما مفاده أنه وقت عقد البيع لعين النزاع لم يكن قد انتهى نشاطه التجارى وتلتفت المحكمة عما زعمته المدعى عليها الثالثة من أن المستأجر الأصلي أفسد اذ أن ذلك مدحوض بما سلف بيانه فضلا عما قدمه المدعون من شهادة تثبت عدم اشهار الفلاس هذا فضلا عن عدم استئذان المؤجر في احلال مشتري الجدد محل بائعه فمن ثم لا يعتبر هذا التصرف في حقيقته بيع جدد بل هو فى الواقع نزولا عن الايجار يؤكد ذلك ما أقرت به المدعى عليها الثالثة بالمحضر ٣٤٢٠ لسنة ١٩٧٦ ادارى قصر النيل - وهو ما تأخذ به هذه المحكمة بحسبانه قرينة تطمئن اليها - أنها منذ استلامها عين النزاع من المستأجر الأصلي استعملتها مسكنا خاصا لها ودلالة هذا بغير شك انها لم تكن هادفة شراء المحل التجارى القول به وانما هي رغبة العين المؤجرة فحسب وسترت والمستأجر الأصلي تنازله لها عنها بتحرير عقد اطلقا عليه وصف عقد بيع الجدد وهو فى الواقع ليس ذلك ، وكان هذا الذى اورده الحكم منتها الى عدم توافر شروط بيع الجدد التى اوردها المادة ٥٩٤ من القانون المدنى سالفه البيان ، سائفا وله أصله التابت فى الأوراق وكاف لحمله فان النعى عليه بالفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨١/٦/٦ - الطعن ٨٥٩ لسنة ٤٧ ق) (١)

- ورود الايجار على منشأة تجارية . اثره . قيام قرينة على أن المكان مجرد عنصر ثانوى وأن العناصر المعنوية هى محل الاعتبار الرئيسى فى التعاقد (٢) .

- اذا كانت المقومات المعنوية التى تتمثل فى عنصر الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية والموقع التجارى هى عماد فكرة المتجر وأهم عناصره باعتبارها المحور الذى تدور حوله العناصر الأخرى بحيث يترتب على غيبتها انتفاء فكرة المتجر ، فان لازم ذلك أنه اذا انصب الايجار على منشأة تجارية توافرت مقوماتها المعنوية على النحو المتقدم أو بعضها ، قامت قرينة قضائية

(١) ، (٢) راجع المونة الذهبية للأستاذ عبد المنعم حسنى ص ١٧١٤ .

على أن الإمكان مجرد عنصر ثانوي وأن العناصر المعنوية هي محل الاعتبارات الرئيسية في التعاقد ، إلا أن يقدم الدليل على ما يناقض ذلك . لما كان ما تقدم وكان الثابت في الأوراق أن محل عقد الزراع « سيمين ريفولي » وهو اسم تجارى وشمل الى جانب المبنى ما يحويه من عدد وآلات وتركيبات ، وكان المطمون ضدهما الأولان قد أفرا بمذكرتهما أمام محكمة أول درجة أن العين المؤجرة كانت تدار في ذات النشاط الذي أجرت من أجله ومنذ سنوات سابقة على التعاقد ، وكان ذلك يكفى لاكتسابها السمعة التجارية نتيجة تردد العملاء عليها خلال تلك الفترة بحيث يتكون منها ومن المبنى أو ما يحويه من عدد وآلات منشأة تجارية لا يخضع عقد ايجارها لقوانين الإيجار الاستثنائية .

(نقض ١٩٨٢/١/١٣ - الطعن ٧٥٠ لسنة ٤٧ ق)

- المتجر في معنى المادة ٥٩٤ مدني بشأن بيع الجلك • مقوماته •
جميع العناصر من ثابت ومنقول ومقومات مادية ومعنوية • تحديد هــهـ
العناصر من سلطة القاضي الموضوع متى كان استخلاصه سائفا •

- من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المتجر في معنى المادة ٥٩٤ من القانون المدني يشمل جميع العناصر من ثابت ومنقول ومن مقومات مادية ومعنوية ، ويتوقف تحديد العناصر التي لا غنى لوجود المحل التجاري على نوع التجارة التي يزاولها المحل وهذا التحديد متروك للقاضي الموضوع متى كان استخلاصه سائفا •

(نقض ١٩٨٢/٣/٨ - الطعن ٦٥٦ لسنة ٤٧ ق)

- إبقاء الإيجار نافذا في حق المؤجر لصالح مشتري الجلك • مناطه •
توافر الشروط المنصوص عاها في المادة ٥٩٤ مدني • تخلف أى منها •
أثره • اعتبار البيع مجرد تنازل عن الإيجار • عدم نفاذه في حق المؤجر إلا بإجازته • مجرد علمه بالبيع • لا يفنى عن ذلك •

(الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٥/٤/١٨ لم ينشر بعد)

(ونقض ١٩٧٨/٢/٢٢ السنة ٢٩ ص ٥٨٨)

(ونقض ١٩٧٨/١٢/٦ السنة ٢٩ ص ١٨٥٨)

- وحيث ان مما ينمى به الطاعنون بالسببين الثانى والثالث من

أسباب الظعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولون ان الاعيان المؤجرة كانت مجرد مكاتب ومقر للشركة المطعون ضدها الأولى وقد انتهى نشاطها مما اقتضى نصفيتهما وصدور قرار جمهورى بنقل أسطول ومعدات الصيد الخاصة بهما الى جهاز تنمية بحيرة ناصر وتعيين مصف لها وبالتالي انتقل نشاطها نهائيا الى هذا الجهاز ، واذ تضمن عقد البيع المحرر بين الشركتين المطعون ضدهما أنه تم بناء على طلب من الشركة المطعون ضدها الثانية - المشتري - حاجتها الماسة لهذه الأماكن بما مؤداه ان حالة الضرورة الملجئة للبيع انما قامت فى جانب الشركة المشتري وليسست الشركة البائعة الامر الذى يفقد عقد بيع الشروط التى أوجبتها المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى لصحته استثناء من حظر التنازل عن الايجار دون موافقة المؤجر من ضرورة توافر العنصر المعنوى والضرورة الملجئة لبائع المتجر فى جانب البائع ، ولا يمدو عد النزاع حينئذ ان يكون مجرد تنازل عن عقد الايجار دون موافقة المؤجر. واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأعمل بشأنه أحكام البيع بالبدك فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

· وحيث ان هذا النعى سديد ، ذلك لأن المقرر فى قضاء هذه المحكمة المتجر فى معنى المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى منقول معنى يشمل مقومات معنوية منها حق الاتصال بالعملاء والسمة التجارية والحق فى الاجارة والرخص والاجازات وحقوق الملكية الادبية والفنية والصناعية ومقومات مادية اهمها المهمات كآلات المصنع والآثت التجارى والسلع ، كما يشمل الحقوق والالتزامات اذا اتفق على ذلك ، ويتحتم حتى يقوم ببيع المتجر أن يتضمن حق الاتصال بالعملاء والسمة التجارية دون باقى المقومات المعنوية ، مما مؤداه انه يجب أن يمارس المشتري ذات النشاط الذى كان يمارسه البائع حتى يتحقق القصد من اشتراط تضمن البيع لحق الاتصال بالعملاء والسمة التجارية ، واذ خلا عقد البيع من بيان العناصر التى يتضمنها تولت المحكمة تحديدها مراعية فى ذلك ما يلزم للانتفاع بالحل شريطة أن تشمل العناصر حق الاتصال بالعملاء والسمة التجارية . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق ومن مدونات الحكم الابتدائى - المؤيد بالحكم المطعون فيه - أن عقد النزاع تضمن قيسام ممثل الشركة المطعون ضدها الأولى ببيع مقرها الى الشركة المطعون ضدها الثانية بناء على عرض من جانب الشركة الأخيرة لحاجتها الماسة اليه وان البيع يشمل « التنازل عن حق ايجار تسع شقق والآثت والتركيبات » ، ولم يرد ذكر لعنصرى

الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية. بما يعنى عدم ممارسة الشركة المشتريه لذات النشاط الذى كانت تمارسه الشركة الأولى البائعه - واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى أن كلا من الشركتين المصفاه والمشتريه تعملان فى ذات النشاط والمجال وهو تسويق الأسماك ٠٠ وكانت المحلات موضوع التداعى مخصصة أصلا مكاتب لموظفى الشركة المصفاه والتي تعمل فى صيد الأسماك وبالتالي تعمل فى تسويقها ٠٠ « دون أن يكون لذلك سند من الأوراق ، خاصة وان تصفية الشركة الأولى ونقل بعض ممتلكاتها الى جهاز تنديية بحيرة ناصر وتعيين مصف لها يستفاد منه تخلف شرطى استمرار النشاط وبالتالي عنصر الاتصال بالعملاء وهما من أهم العناصر التى قام عليها الاستثناء الوارد بالمادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه باعتبار أن ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من استمرار ذات النشاط ، على النحو الذى سلف بيانه ، لا يواجه دفاع الطاعنين فى هذا الصدد خاصة وان المكاتب المباعة لم تكن محلا لممارسة أى نشاط تجارى وقت البيع وبالتالي فلا تعد متجرا طبقا لنص المادة ٢/٥٩٤ المشار اليها والذى لايجوز التوسع فى تفسيره أو القياس عليه واذا حجب هذا الخطأ عن التعرض لمضى قوافر سائر شروط دعوى الطاعنين ، فيتعين نقضه لهذا السبب دون ما حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

(نقض الطعن ١٧١٢ س ٤٩ قى جلسة ١٩٨٥/٦/٢٦) (١)

- الجدل . ماهيته . ثبوت ان الفرض الأساسى من الاجارة ليس المبني فى ذاته وانما ما اشتمل عليه من أدوات وآلات وان المبني ليس الا عنصرا قانونيا . عدم خضوعها لقوانين ايجار الأماكن .

(الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٥٥ قى - جلسة ١٩٨٦/٦/٥)

- المراد بالجدل - كما عرفه فقهاء الشريعة الاسلامية - الرفوف والأعيان المركبة فى الحانوت أو الاغلاق على وجه القرار والمملوكة للمستأجر وعرفته محكمة النقض بأنه ما يشمل جميع عناصر المتجر أو المصنع الذى ينشئه المستأجر بالعين المؤجرة من ثابت ومنقول ، ومن مقومات مادية وغير مادية كالاسم التجارى والعملاء . وقد استبدل القانون المدنى الجديد بلفظ « الجدل » لفظى « مصنع أو متجر » فيما أورده بنص الفقرة الثانية من المادة

(١) منشور بيع الجدل للاستعاذين لعيه قره والدكتور عبد الحفيد الشواربى ص ٣٠٣ .

٥٩٤ من استثناء على الحظر المقرر على حق المستاجر في التنازل عن الإيجار ، وذلك حين ينشئ الأخير بالعين المؤجرة مجالا تجاريا - متجرا أو مصنعا - ويضطر الى بيعه ، فإجاز المشرع للمحكمة - تحت شروط معينة - بالرغم من قيام ذلك الحظر أن تقضى بإبقاء الإيجار ، وهي حالة تخال تلك التي ترد فيها الإيجارة على عين أعددها مالكةا بأدوات وآلات أو مغروشات لاستئجارها في مشروع تجاري أو صناعي معين ، اذ يكفي لإخراج إيجارها من نطاق تطبيق أحكام قوانين إيجار الأماكن أن تكون هذه الأدوات أو الآلات أو المغروشات جديدة ، وتكون الإجارة قد استهدفتها بحيث يعتبر المبنى في ذاته عنصرا قانونيا بالنسبة لها(١) .

(الطعن رقم ١٣٤٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٢٧)

- جواز اثبات أسباب لم ترد بصحيفة الطعن . شرطه . أن تكون متعلقة بالنظام العام وتوافرت عناصرها أمام محكمة الموضوع .
(الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٦/٦/١٩)

• - الالتزام بحجية الأحكام . تعلقه بالنظام العام . أثر ذلك . قوة الأمر المقضى . شروطها . وحدة الموضوع والخصوم والسبب . ما لم تفصل عليه المحكمة بالفعل لا يكون موضوعا لحكم حاز قوة الأمر المقضى .
(الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٦/٦/١٩)

- بيع المتجر . م ٢/٥٩٤ مدني . استثناء من الأصل المقرر بحظر التنازل عن الإيجار . استلزم توافر العنصر الممنوع الخاص بالملاءة . وجوب أن يكون الشراء لقصد ممارسة النشاط الذي كان يزاوله بالنسبة للمتجر . خلو تلك المادة من ضابط لتحديد الضرورة الملجئة للبيع . تقديرها متروك لمحكمة الموضوع .

(الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٦/٦/١٩)

- علم المؤجر بواقعة التنازل وسكوته . عيهم اعتباره نزولا عن حقه في طلب الإخلاء .

(الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٦/٦/١٩) (٢)

(١) المرجع السابق ص ٣١٩

(٢) المرجع السابق ص ٣٣٠

ثانيا : عقد بيع سفينة

يراعى القواعد السابق ايرادها بشأن البيع التجارى بصفة عامة ونورد
صفة لعقد بيع سفينة (١) .

اله فى يوم	الموافق	هجريه
الموافق	ميلاديه	
مكتب توثيق :	مصلحة الشهر العقارى	٠٠٠ وزارة العدل ٠٠٠
أمامنا نحن :	مؤثق العقود بالمكتب المذكور	٠

بحضور كل من :

١ - السيد /	بطاقة (أى سند مثبت للشخصية)
صادر من	فى / / رقم المقيم ٠٠٠٠

٢ - السيد /	بطاقة
صادر من	فى / / رقم المقيم ٠٠٠٠
الشاهدين الخائزين لاصفات والشروط المطلوبة قانونا .	

ختم

السيد /	ديانة ٠٠٠٠	جنسية ٠٠٠٠	مهنة ٠٠٠٠
المقيم	والثابتة شخصيته بموجب		
رقم ٠٠٠٠٠	صادر من	فى / /	

البند الاول

باع واستقط وتنازل بموجب هذا العقد السيد /

(١) راجع قوانين تنظيم الملكية العقارية للاستاديين محمد سيد عبد الغراب ومحمد
عبد الوهاب فرغل ص ٥٠٥ ، ٥٢٥ .

طرف أول الى السيد/
المبين أوصافها على النحو التالى :

١ - اسم السفينة ونوعها واسم الريان .

يرجع فى تحديد نوع السفينة ونوع الملاحة المعدة لها والخدمة المخصصة لها السفينة الى شهادة تسجيلها من جهة الاختصاص بحطالة ذوى الثمان بتقديرها عند توقيع العقد الرسمى ببيع السفينة .

٢ - جلسيتها .

٣ - رقم وتاريخ ومحل التسجيل .

٤ - أبعاد السفينة وحمولتها الكلية والمد الأقصى لعدد الركاب
بورجال الخدمة .

٥ - الخدمة المخصصة لها السفينة وعدد الرحلات التى تقوم بها
شهريا أو سنويا .

٦ - نوع الملاحة المعدة لها .

٧ - وصف الآلات الميكانيكية وقوتها البنيانية والفعالية مقدرة
بالحصان والسرعة وطول الرحلة .

البند الثانى

أقر البائع بأن السفينة موضوع العقد مملوكة له ملكية حرة ،
لا يناعه فى ملكيتها أحد ولا يثور بشأنها نزاع وذلك بموجب العقد
الصادر من فى / / كما يقر بأن السفينة
خالية من الرهون والامتيازات والاختصاصات وسائر الحقوق العينية وغيرها
من القيود .

البند الثالث

تم هذا البيع برضاء وقبول الطرفين بثمن قدره (يذكر المبالغ
بالحروف والأرقام) .

مليم جنيه

يدفع منه مبلغا قدره (يذكر المبلغ بالحروف) والباقي
يسدد عند التوقيع على العقد أمام مكتب الشهر العقاري المختص .

ويعتبر التوقيع على العقد بمثابة مخالصة نهائية بالثمن المتفق عليه
بين الطرفين .

البند الرابع

يقر البائع بأنه قد أخلى أفراد طاقم السفينة ، وسدد لهم مرتباتهم
ومكافآتهم المستحقة لهم عن الخدمة ، ويجوز للطرف الثاني مطلق الحرية في
استخدام من يشاء منهم بالشروط التي يراها .

البند الخامس

يقر الطرف الثاني « المشتري » بأنه عاين السفينة المبيعة وجميع
مشتملاتها المعانة النافية للجهالة ، شرعا وقانونا ، وأنه قبل شرائها بالحالة
التي عليها الآن ، ولا يحق للمشتري بناء على ذلك الرجوع بأي حال من
الأحوال ولأى سبب على البائع .

البند السادس

يحتفظ البائع لنفسه بحق فسخ العقد قبل المشتري في حالة تأخره
عن سداد الثمن ، أو في حالة مخالفته لأى شرط من الشروط ، كما يلتزم
مليم جنيه

البائع عند اخلاعه بشرط من شروط العقد أن يدفع مبلغا وقدره
(يذكر بالحروف) الى المشتري كشرط جزئى لما قد يصيبه من ضرر .

البند السابع

بمجرد التوقيع على هذا العقد ، يعتبر المشتري ، المالك الوحيد
للسفينة المبيعة وله حق تشغيلها لحسابه ، كما عليه تحمل كافة الرسوم
والمصروفات الخاصة بها دون الرجوع على البائع بشئ من هذه الرسوم وتلك
المصروفات .

البند الثامن

تختص محكمة بالنظر فى النزاع الناشئ عن العقد .

أحكام القضاة بشأن بيع السفينة :

١ - القول بتعلق البيع بسفينة معينة على شروط وصول البضاعة سالمة لا يؤثر في التزام البائع بشحن البضاعة واعتباره مسئولاً عن عدم الشحن .

٢ - متى كان الحكم اذ بنى مسئولية الطاعن عن التعويض لعدم تنفيذ التزامه بتسليم المبيع على أن القول بتعلق البيع بسفينة معينة على شروط وصول البضاعة فإذا لم تشحن البضاعة أصلاً كما هو الحال في الدعوى اعتبر البائع مقصراً سواء أكان عدم شحنها راجعاً إلى فعله شخصياً أم إلى فعل التعاقد معه ، فإن هذا الذي أسس عليه الحكم قضاءه لا خطأ فيه .

(طعن رقم ٣٥١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٣/٤/٢٣) (١)

٣ - مفاد نص المادة ٣ من قانون التجارة البحرية التي تشترط الرسمية في بيع السفينة الاختياري أنه يخضع حكمها كل منشأة عامة تخصص للقيام بالملاحة البحرية دون المراكب التي تخصص للملاحة الداخلية بنهر النيل والمنشآت العامة التي تعمل بالموانئ - تخصص للمنشآت المائية للقيام بسفريات في أعالي البحار ليس شرطاً لاعتبار المنشأة سفينة بحرية في حكم المادة ٣ من قانون التجارة البحرية - يكفي تحقق تخصيصها أو قيامها على وجه الاعتياد بالملاحة الساحلية أو الحدية .

٤ - لم يمن قانون التجارة البحرية الصادر عام ١٨٨٣ بتعريف السفينة إلا أنه يمكن تحديده معناها بالرجوع إلى مجموع أحكام ذلك القانون التي يبين منها أن نطاقه يتحدد بأعمال الملاحة البحرية وأن السفينة هي الأداة الرئيسية لهذه الملاحة . وعلى ذلك إذا أطلقت عبارة السفينة في بعض نصوصه بغير قيد كما هو الحال بالمادة الثالثة منه التي تنص على أن « بيع السفينة كلها أو بعضها بيعاً اختيارياً يلزم أن يكون بسند رسمي سواء حصل قبل السفر أو أثناءه والا كان البيع لاجياً » فإن مفاد ذلك هو إخضاع كل منشأة عامة تقوم بالملاحة البحرية لحكم هذا النص بغض النظر عن حمولتها أو حجمها أو طريقة بنائها أو إبعادها وأيا كانت أدواتها المسيرة شراعية أو بخارية وسواء أعدت السفينة حسب صنعتها لتحمل مخاطر الملاحة في أعالي البحار أو لمجرد الملاحة الساحلية أو الحدية وبغير التفات إلى الغرض من تشغيلها بأن كانت سفينة تجارية أو سفينة لصيد أو للزراعة .

(١) الموسوعة الدعية ، المرجع السابق ص ٢٩٧ ج ٤

ويخرج من نطاق وصف السفينة المراكب التي تخصص للملاحة الداخلية بنهر النيل وفروعه وترعه أيا كانت حمولتها ولو كانت تسيير بالبخار وكذلك كافة المنشآت العائمة التي تعمل داخل البوغازات بالموانئ كالأرصعة والكبارى العائمة وسفن السحب والإرشاد والكراكات وقوارب الفطاسة والمراكب المعدة لنقل البضائع والركاب من السفن إلى الأرض وبالعكس وغيرها من المنشآت العائمة الأخرى التي لا تقوم بحسب ما خصصت له بملاحة بحرية خارج الموانئ . ولا يشترط لاعتبار المنشأة سفينة بحرية في حكم النص المتقدم القيام بسفريات في أعالي البحار . بل يكفي في هذا الخصوص تحقق تخصيصها أو قيامها على وجه الاعتقاد بالملاحة الساحلية إلى المدينة .

(طعن رقم ٥٨ لسنة ٢٥ قى جلسة ١٩٥٩/٥/٧ س ١٠ ص ٣٠٠)

ثالثاً : البيع بالمزاد العلني للمنفقون المستعمل

ماهية البيع بالمزاد العلني :

ويقصد بالبيع العلني كل بيع يستطيع أى شخص حضوره حتى لو
اقتصر المزاد على طائفة معينة من الأشخاص .

المقصود بالمنقولات المستعملة :

ويقصد بالمنقولات المستعملة جميع الأموال المنقولة التي تكون قد
انتقلت حيالها للمستهلك بأى سبب من أسباب كسب الملكية .

شروط البيع :

يشترط لصحة البيع وعلى نحو ما توجه المادتين الأولى والثانية من
القانون ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ و٤٧ لسنة
١٩٦٨ :

١ - أن يكون البيع اختيارياً ومن ثم فلا يسرى على البيع الجبرى .

٢ - أن يرد البيع على منقولات مستعملة .

٣ - أن يتم بواسطة خبير متمدن .

٤ - فى صالة خصصت لهذا الغرض أو فى المكان الموجود به.
المنقولات أصلاً أو المكان الذى يصدر به ترخيص من وزير التجارة أو من
يندبه .

٥ - يجب اذا زاد التقدير الابتدائى للمنقولات المعروضة للبيع عن
ألفى جنيه - النشر عن البيع فى جريدتين يوميتين احدهما باللغة العربية.
قبل ثلاثة أيام على الأقل من التاريخ المحدد للبيع . مع تحديده يوم سابق.
لمعاينة هذه المنقولات .

٦ - يجب على من رسا عليه المزداد دفع نصف التمن في جلسة المزايدة والوفاء بالباقي خلال ثلاثة أيام من تاريخ البيع .

الجزء على عدم مراعاة الشروط السابقة :

إذا لم تراعى الشروط السابقة وقع البيع باطلا بطلانا مطلقا .

ويفهم هذا البطلان من عبارة المادة الثانية التى تقول « ٠٠٠ يحظر بيع المنقولات المشار اليها فى المادة بالمزايدة العلنية الا بواسطة خبير متعن . وفى صالة خصصت لهذا الغرض ٠٠ » ومن أن القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ لم يضع جزاء آخر على مخالفة هذا الحظر كما فعل بالنسبة البعض الاحكام الأخرى الواردة فيه (١) .

ويرى استاذنا على جمال اندين عوض أن القول بالبطلان كجزاء لبيع المنقول بالمزاد العلنى بدون وساطة الخبير أو فى غير المكان المنصوص عليه فى القانون قول لا يخلو من غرابة ، خاصة وأن المخالفة هنا تقع من صاحب الصالة وهو غير مالك البضاعة وليس طرفا فى عقد البيع ، فضلا عن أن المخالفة ذاتها لا تمس عنصرا فى عقد البيع ذاته بحيث تفسده بل تتعلق بأمر خارج عنه ، صحيح أن المقصود هو حماية الجمهور المشتري وكذلك حماية مالك المنقول ، ولكن هذا البطلان المطلق يفرضه أن المشرع استهدف من النصوص المتقدمة حماية مصالح رأى اعتبارها من النظام العام (٢) .

ولكن المشرع أعفى من هذه الشروط اذا كانت قيمة المنقولات لا تتجاوز خمسين جنيها (م ٢) ، فلا يلزم تدخل الخبير ولا العرض فى صالة مصدة لذلك بل يصح البيع ولو قام به أى شخص فى الطريق العام .

(١) راجع العقود التجارية للدكتور على جمال الدين ص ٤٥ .

(٢) المربع السابق ص ٤٥ .

رابعاً : البيع بالتصفية في المحلات التجارية بالزاد العلنى

حالاته :

طبقاً للمادة ٣٣ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل فإنه يحظر على المحال التجارية بيع بضائعها بالزيادة العلنية الا بسبب قيام حالة من الحالات الآتية :

(أ) تصفية المحل التجارى نهائيا .

(ب) ترك التجارة في صنف أو أكثر من بين الأصناف التى يتعامل المحل فى تجارتها .

(جـ) اغلاق فرع من فروع المحل الرئيسى ما لم يقع مركز المحل أو أحد فروع الأخرى فى دائرة المديرية أو المحافظة ذاتها .

(د) نقل المحل الرئيسى من مديرية أو محافظة الى مديرية أو محافظة أخرى ويجب أن تتم التصفية فى هذه الحالات خلال أربعة أشهر على الأكثر ، ويحظر مزاوله النشاط الذى انتهى بالتصفية قبل مرور سنة على الأقل من تاريخ انتهاء المزايدة .

(هـ) حالة التصفية الموسمية على أن تتم خلال أسبوعين على الأكثر .

ولا يجوز إجراء هذه التصفية الا مرتين فى السنة ، ويجب أن تكون الأولى خلال شهر فبراير ، وأن تكون الثانية خلال شهر أغسطس . ويجوز بقرار من هذه المواعيد .

البيع بطريق التصفية :

حددت المادة ٣٤ كيفية البيع بطريق التصفية فنصت على انه :

• يحظر على المحال التجارية أن تعلن بيع بضائعها عن طريق التصفية (أوكازيون) الا فى الحالات وبالشروط الواردة فى المادة ألتابعة : .

جزء مخالف أحكام هذا البيع :

ويماقب على مخالفة الأحكام الخاصة بالبيع بالمزاد العلني أو بطريق التنصيف في المحال التجارية بالجزاء المنصوص عليه في المادة ٢٥ من القانون. وهو الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو أحده. هاتين العقوبتين . وأما البيع ذاته فلا يكون باطلا إذا تم في غير الحالات أو بالمخالفة للشروط المحددة في القانون .

أحكام القضاء بشأن ألبيع بالمزاد العلني :

- تجوز الشفعة في البيع الذي أجراه الحاسرس على أموال الرعايا إلا أن هذا المزداد لأن هذا المزداد لم يتم وفقا لاجراءات رسمها القانون كما تتطلب ذلك المادة ٩٣٩ من القانون المدني ، إذ أن الحاسرس ضمن قائمة شروط البيع ضرورة موافقته على الثمن الراسى به المزداد وعلى حقه فى الغاء البيع بدون إبداء أسباب ، وهذه شروط تنطق بأن مثل هذا البيع ولو أنه يتم بالمزاد إلا أنه لا يتفق مع ما هو منصوص عليه قانونا بشأن البيوع الجبرية ووجوب رسو المزداد فيها حتما على صاحب آخر عطاء بدون مصادقة أحد .

(طعن رقم ٣٣٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٥/١٧ س ٧ ص ٦٠٧)

- جرى قضاء محكمة النقض على أن بيع مصلحة الأملاك لمقاراتها بالمزاد بشرط مصادقة وزير المالية وكذلك البيع الذى كان يتم أمام المجالس الحسبية لمقارات القصر بالمزاد - هى بيوع عادية تجوز فيها الشفعة رغم حصولها بالمزاد أمام جهة الإدارة أو المجلس الحسبى المختص .

(طعن رقم ٣٣٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٥/١٧ س ٧ ص ٦٠٧)

- تنص المادة ٦٧٤ من قانون المرافعات على أن لكل شخص ليس: ممنوعا من الزيادة أن يقرر بالزيادة على الثمن بشرط ألا تقل هذه الزيادة عن عشر الثمن . وبعبارة هذه المادة من المسموم والاطلاق بحيث تشمل الدائن مباشر الاجراءات متى كان غير ممنوع من الزيادة بمقتضى مانع من الموانع المنصوص عليها فى المادة ٦٦٧ من قانون المرافعات فكما يجوز له أن يزايد فى جلسة البيع يجوز له أيضا التقدير بزيادة المعتبر. ولا يعتبر هذا الدائن بائعا للمشتري الذى رسا عليه المزداد حتى يمتنع عليه التعرض له وإنما هو مجرد تطلب للبيع فقط . ولا يمنعه من زيادة العشر بناء على طلبه.

في المزايدة الأولى وأنه لم يزايد فيها أو كون هذه المزايدة قد جرت بناء على طلبه لانه علاوة على أن هذا الطلب أمر يحمته القانون لا مكان اجراء المزايدة وبغير هذا الطلب المدين أو الحائز أو أى دائن آخر اصبح طرفاً فى الاجراءات يكون البيع باطلاً وفقاً للمادة ٦٦٢ من قانون المرافعات ومن ثم فلا يفيد هذا الطلب قبول صاحبه رسو المزاد بالثمن الذى رسا به أو تنازله عن حقه فى زيادة العشر على هذا الثمن علاوة على هذا فان الحكمة من التصريح بهئذ الزيادة وهى الوصول الى رفع ثمن العقار الى أقصى حد ممكن مراعاة لمصلحة المدين ودائنيه على السواء تقضى أن تحتاج هئذ الزيادة لكل شخص ليس ممنوعاً من المزايدة بمانع قانونى بمسا فى ذلك الدائن مباشرة الاجراءات وبخاصة أن له مصلحة مختلفة فى رفع ثمن العقار .

(طعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢٥ س ١٩ ص ٨٤٢)

- مبررات إعادة البيع على مسئولية الراسى عليه المزاد المتخلف هو - هما يخضع لسلطة محكمة الموضوع ، واذا كان الحكم انتهى الى أن الايداع الحاصل من المشتري من الراسى عليه المزاد مبرىء لذمة الأخيرة من الثمن الراسى به المزاد وفوائده ، ورتب على ذلك قضائه بعدم قبول طلب إعادة البيع على مسئولية الراسى عليها المزاد ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(طعن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٤/١٧ س ٢٠ ص ٦٣٤)

- جرى قضاء محكمة النقض على أن المادة ٧٠٠ من قانون المرافعات اذا نصت على أن ينظر قاضى البيوع قبل افتتاح المزايدة ويحكم على وجه السرعة فى أوجه النزاع التى يبدىها الراسى عليه المزاد فى صحة إعادة البيع على مسئوليته لتخلفه عن الوفاء بشروط البيع لا تكون قد جعأت قاضى البيوع وهو ينظر فى هذه المنازعة قاضياً للأمور المستعجلة - كما كان عليه الحال فى قانون المرافعات المختلط بنص المادة ٦٩٧ - وانما أوجبت عليه الفصل فيها ولذلك يكون غير صحيح فى القانون ما قرره الطاعن من أن قاضى البيوع لا يختص بالفصل فى هذه المنازعة اذا كانت مبنية على أسباب موضوعية وليس له الا أن يأمر بوقف أو استمرار اجراءات البيع حتى يفصل فيها من محكمة الموضوع المختصة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فانه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(طعن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٤/١٧ س ٢٠ ص ٦٣٤)

١ - متى كان الطاعن قد قبل دخول المزايدة على أساس قائمة شروط المزايدة التي تحوى النص على تخويل المَطعون ضلله الحق في قبول أو رفضه أى عرض دون إبداء الأسباب ، ووقع عليها بما يفيد علمه بما تضمنته ، فإنه يكون قد ارتضاه . ويكون للمطعون ضده أعمالاً لهذا الشرط مطلق الحرية في رفض أى عطاء ولو كان هو العطاء الأخير دون أن يطلب منه إبداء سبب مشروع لهذا الرفض ، ولا محل للرجوع في هذه الحالة إلى الأحكام العامة الواردة في القانون المدني والتي يستند إليها الطاعن لأنها تعتبر من القواعد المكملة فلا يابغى إليها إلا عند عدم الاتفاق على قواعد خاصة ، ومن ثم فلا وجه لما يستند إليه الطاعن إلى المطعون ضده الأول من تغسف قوامه أنه لم يبد سبباً مشروعاً يبرر رفض عطائه وما يؤسسه على ذلك من أحقيته للتعويض .

(طعن رقم ٥٦٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ س ٢٠ ص ٩٥٧)

- أنه وإن كان تقديم عطاء يزيد عليه العطاء السابق عليه يترتب عليه طبقاً للمادة ٩٩٠ من القانون المدني سقوط العطاء الأقل إلا أنه لا يترتب عليه انعقاد العقد بين مقدم العطاء الأعلى وبين الداعي للمزايدة لأن التقدم بالعطاء ولو كان يزيد على غيره من العطاءات ليس إلا إيجاباً من صاحب هذا العطاء فلا بد لانعقاد العقد من أن يصادفه قبول بإرساء المزايدة عليه ممن يملكه ، ولما كان هذا القبول لم يصدر من المطعون ضده وقام باخطار الطاعن برفض عطائه ، فإن عقداً ما لا يكون قد انعقد بينهما .

(طعن رقم ٥٦٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ س ٢٠ ص ٩٥٧)

- أحكام المواد ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ الخاصة بالإعلان عن بيع المنقولات المستعملة بالمزاد العلني وميعاد إجراء ذلك البيع وتحديد يوم للمعاينة ومكان حصول المزايدة ووجوب دفع نصف الثمن الراسى به المزايدة وإعادة البيع على مسئولية المشتري المتخلف ، تقوم على أساس جوهرى هو أن يتم البيع بواسطة خبير مئتم وفيما عدا ذلك فإنه هذه النصوص لا تعدو أن تكون تبييناً لقواعد الإجراءات والمواعيد الواجب على الخبير المئتم متولى البيع مراعاتها تحقيقاً لسلامة إجراءات المزايدة وضماناً لحقوق ذوى الشأن فيه ولم يترتب المشرع على عدم مراعاة هذه القواعد جزاء البطلان الحتمى ، هذا إلى أن المشرع قد نص فى ذلك القانون على عقوبات جنائية جزاء على مخالفة بعض أحكامه الأخرى ومنها ما أورده فى الباب الخاص بتنظيم البيع بالتقسيط لحماية السوق التجارى من الغش والهزات.

التي تؤثر على الائتمان العام ، في حين أنه لم ينص بشأن قواعد بيع المتقولات المستعملة بالمزاد العلني على عقوبات جنائية ، مما يفاده أن هذه القواعد إنما شرعت في مجموعها لمصلحة ذي الشأن الذي يكون له أن يتمسك عند مخالفتها مخالفة جوهرية - بإبطال البيع درءا لما يصيبه من ضرر ومن ثم فهي لا تتعلق بالنظام العام ، ويزول الأثر المترتب على مخالفتها إذا نزل عنه من شرع لمصلحته سواء كان هذا النزول صراحة أو ضمنا .
وينبغي على ذلك اعتبار الاجراءات صحيحة .

(طعن رقم ٣٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٣/٣/١٩٧٣ س ٢٤ ص ٣٩٦)

- الحكم الصادر بربو المزاد - عدم اعتباره حكما بالمعنى المفهوم للأحكام - هو عقد بيع ينعقد جبرا بين مالك العقار وبين المشتري الذي تم إيقاع البيع عليه - للدائن طلب عدم نفاذ الحكم في حقه بالدعوى البوليصية .

- الحكم الصادر بربو المزاد ليس حكما بالمعنى المفهوم للأحكام الفاصلة في الخصومات ، وإنما هو عقد ينعقد جبرا بين مالك العقار المنفذ عليه وبين المشتري الذي تم إيقاع البيع عليه ، ومن ثم فإنه يترتب على صدور حكم مرسى المزاد وتسجيله الآثار التي تترتب على عقد البيع الاختياري وتسجيله فهو لا يحمي المشتري من دعاوى الفسخ والالغاء والإبطال وبالتالي يجوز للدائن طلب عدم نفاذها في حقه بالدعوى البوليصية وفق المادتين ٢٣٨ ، ٢٣٨ من القانون المدني .

(طعن رقم ٦٧١ لسنة ٤١ ق جلسة ٣/٣/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٥٤١)

- نفاذ اجارة المدين للعقار قبل الحاضرين والراسي عليه المزاد - شرطة - تصرف المدين في الثمرات أو تأجير العقار بعد صدور الحكم ب - عدم نفاذه قبل الأخير - حقه في تسليم العقار في تاريخ صدور الحكم لا في يوم تسجيله .

- مؤدى نصوص المواد ١/٤٠٦ ، ١/٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١٧ ، ٤٤٦ من قانون المرافعات أن المدين يعتبر بحكم القانون حازبا على عقاره المحجوز إذا لم يكن مؤجرا قبل تسجيل التبنية ، وأن الشارع - درءا لمغبة أن يعمد المدين بمناسبة التنفيذ على عقاره الى الكيد لدائنيه فيسئ ادارته وصولا الى تقليل ثمرته وتنقبض قيمته في نظر الراغبين في الشراء ، يلجأ لاجتله

من أن المستاجر من المدين أو مثله قد يبادر الى اثبات تاريخ عقده قبل البيع المجرى فلا يملك من تؤول اليه ملكية المقار طلب عديم نفاذ العقار عملا بالمادة ٦٠٤ من القانون المدني - جعل الأصل في الإجارة التي تبيري على الدائنين المأجرين وعلى من حكم بإيقاع البيع عايه أن تكون ثابتة التاريخ رسميا قبل تسجيل التنبية دون تلك الحاصلة بعده ، ولئن أجاز القانون التأجير للمدين وجعله نافذا في حق الدائن ومن وقع عليه البيع حتى كاني من أعمال الادارة المسنة ، إلا أنه قصد بذلك أن يقيد حق المدين في التأجير بالقييد الذي وضعه في حالة بيعه ثمرات العقار ، اذ هو مسئول عن الأجرة بوصفه حارسا بعد أن ألحقت بالمقار ذاته من يوم تسجيل التنبية الي يوم البيع بالمزاد أما اذا تم البيع بصدر حكم به ، فان ثمرات العقار تكون حق من وقع عليه البيع ولا يتعلق بها حق للدائنين لأن حقه المشخص في تسلم المقار ينشأ من يوم صدور الحكم بإيقاع البيع لا من يوم تسجيله ، فتنتفي الحراسة التي يفترضها القانون ويرتفع عن المدين وصف الحارس ولا يكون له صفة في التصرف في ثمرات العقار أو تأجيره ، ولا يكون تصرفه أو تأجيره نافذا في حق من حكم بإيقاع البيع عليه باعتباره خلفا للدائنين أطراف خصومة التنفيذ ، ولما كان الواقع في الدعوى أن عقد الإيجار الذي يستند اليه الطاعن لم يثبت تاريخه الا في تاريخ لاحق لتاريخ تسجيل نزاع الملكية فانه يكون من حق المطعون عليه الذي صدر الحكم بإيقاع البيع له ، ومن يوم صدور هذا الحكم ودون اشتراط لتسجيله الادعاء بصورية عقد الإيجار الصادر ممن يمثل المدين الى الطاعن ، وأن يطلب طرد هذا الأخير من العقار الذي حكم بإيقاع بيعه عليه .

(طعن رقم ٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٤ س ٢٨ ص ١١٢٥)

- حكم إيقاع البيع - عيم جواز استئنافه الا في الحالات الثلاث المنصوص عليها في المادة ١/٤٥١ مرافعات على سبيل الحصر .

- النص في المادة ١/٤٥١ من قانون المرافعات على أنه : « لا يجوز استئناف حكم إيقاع البيع الا لعيب في اجراءات المزايدة أو في شكل الحكم أو لصدوره بعد طلب وقف الاجراءات في حالة يكون وقفها واجبا قانونا » يدل . وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن استئناف حكم إيقاع البيع لا يكون جائزا الا في الحالات الثلاث المنصوص عليها في تلك المادة على سبيل الحصر - واذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة «استأنفت حكم إيقاع البيع استناد الى أربعة أسباب هي أولا - عدم

مراعاة أحكام المادة ٤٦٨ من قانون المرافعات بعدم النشر عن البيع قبل جلسة المزاد بمسدة لا تقل عن ١٥ يوما . ثانيا - عدم إعلانها بإيداع قائمة شروط البيع وعدم تحقيق قاضي التنفيذ لهذه الواقعة . ثالثا - بطلان حكم إيقاف البيع إذا وقع البيع على العقار جميعه فى حين أن المطلوب نزع ملكيته هو ١٤-قرباطا فقط وهى كل ما يمتلكه المدين فى المنزل . رابعا - أن مسودة الحكم الأصلية لم تودع ملف التنفيذ فى اليوم التالى لصدوره اذ كان ذلك وكانت هذه الأسباب ليست من الحالات المنصوص عليها فى المادة ٤٥١ من المرافعات سالفة الذكر . فان الاستئناف يكون غير جائز وتكون المحكمة بقضائها رغم ذلك بقبوله شكلا قد خالفت القانون .

(طعن رقم ٧٦٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٨ س ٢٩ ص ٦١٩)

- تأجيل البيع لبطلان اخبار المدين بإيداع قائمه شروط البيع -
حضوره بعد ذلك بجلسه البيع دون أن يتمسك ببطلان الاجراءات أمام قاضي البيوع الى ما قبل صدور حكم إيقاف البيع - رفض القاضي وقف البيع الى أن يقضى فى دعوى بطلان الاجراءات الأصلية التى اقامها المدين - عدم قابليته للاستئناف .

- اذ كان الشايت فى الدعوى أنه بعد أن قضى فى ١٩٧٠/١١/٢٢ بتأجيل البيع تأسيسا على بطلان اخبار الطاعن - المدين - بإيداع قائمة شروط البيع حضر الطاعن بجلسه ١٩٧١/١/١٧ التى حددت للبيوع بناء على طلب المطعون عليهم ، ثم أجل البيع لجلسه ١٩٧١/٣/٧ وبها حضر الطاعن أيضا وطلب إيقاف البيع الى أن يقضى فى دعوى بطلان الاجراءات التى اقامها بصفه أصلية ، فكان يتعين عليه وهو لم يخبر بإيداع قائمة شروط البيع وحضر بالجلسات أن يندى منازعته المتعلقة ببطلان الاجراءات أمام قاضي البيوع الى ما قبل صدور حكم إيقاف البيع ، واذا لم يندى أى اعتراض على صحة الاجراءات وأصدر قاضي البيوع حكمه برفض طلب وقف الاجراءات فانه يكون قد عمل سلطته الجوازية ويكون قضاؤه غير قابل للاستئناف .

(طعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٧ س ٢٩ ص ٦٩٠)

خامسا : البيع بالتقسيط

شروط البيع بالتقسيط بالنسبة لمن يزاوله :

تقضى المادة ٣٦ من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ المعدلة بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ والمنشور في الجريدة الرسمية العدد ١٨٠ في ١٨/٧/١٩٦٠ بأنه :

(يجب على من يزاول عمليات البيع بالتقسيط للعروض وغيرها من المتقولات المادية الا يقل رأس ماله عن ثلاثة آلاف جنيه وأن يثبت في كل وقت أن رأسماله العامل لا يقل عن هذا المبلغ) .

ويهدف هذا الحكم - كما تقول المذكرة الإيضاحية للقانون - الى التحقق من كفاءة التاجر المالية وتوفير الاستقرار اللازم لنشاطه ، فلا يتماذى في مسحوباته بشكل يؤدي الى اضطراب مركزه المالي وافلاسه (١) .

ويجب ثانيا على من يزاول عمليات البيع بالتقسيط أن يمسك من ناحية سجلا خاصا لتقيد هذه العمليات ترقيم صفحاته ويؤشر عليه من وزارة التجارة أو ما يتبعها من مكاتب بغير مصروفات (م ١/٤١) ، وأن يمسك - من ناحية أخرى - حسابا منظما بالايادات والمصروفات التي تتعلق بهذه العمليات ، ويراجع سنويا بمعرفة مراقب مقيد في السجل العام للمحاسبين والمراجعين (م ٢/٤١) . ويكفل هذا الالتزام مراقبة جهة الادارة على عمليات البيع بالتقسيط التي يقوم بها التاجر .

ويمعاقب القانون على مخالفة هذه الالتزامات بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين (م ٤٥) .

- نظام التقسيط : وفيما يتعلق بنظام التقسيط فانه يجب على

(١) يراجع القانون التجارى للدكتور مراد منير فهم ص ٣٤ وما بعدها .

البائع عند تسليم المبيع أن يستوفى نقداً من المشتري ٢٠٪ على الأقل.
من الثمن ، كما يشترط فى القسط ألا يقل عن جنيه شهرياً وألا تزيد مدة.
تقسيط المتبقى من الثمن على سنتين من تاريخ البيع (م ٣٧) .

ضرورة أن يحور العقد من نسختين أصليتين وأن توضح فيه البيانات الآتية :

منعاً من النزاع استوجب المشرع فى المادة ٣٩ أن يكون عقد البيع
محور من نسختين أصليتين وموضح فيه هذه البيانات :

(١) الاسم التجارى للبائع وعنوان متجره ورقم قيده بالسجل
التجارى .

(٢) اسم المشتري ولقبه وجنسيته ومهنته ومحل اقامته .

(٣) المواصفات التى تعين ذاتية السلعة المباعة .

(٤) مقدار الثمن ، وما أدى منه نقداً أو المؤجل .

(٥) مدة التقسيط ، ومقدار كل قسط ، وميعاده .

(٦) شروط الوفاء بالثمن .

(٧) أى بيان آخر يصدر به قرار من وزير التجارة .

ويجب أن يسلم البائع احدى نسختى العقد للمشتري ، وأن يحتفظ
بالنسخة الثانية خلال المدة المنصوص عليها فى المادة ٧ من القانون ٣٨٨
لسنة ١٩٥٣ المشار اليه .

— حظر التصرف فى المبيع : ولحماية البائع من التصرف فى المبيع
قبل تسديد ثمنه فقد حظر القانون على المشتري القيام بأى نوع من أنواع
التصرفات فى السلعة محل البيع بالتقسيط قبل الوفاء بجميع الأقساط ،
أى بكامل الثمن والا تعرض للجزاء المنصوص عليه فى المادة ٤٥ سالفه الذكر
(م ٤٣) .

ويشترط لتوقيع هذا الجزاء أولاً أن يحصل من المشتري تصرف فى.

السلعة محل البيع بالتقسيط . ويشترط ثانيا أن يقع هذا التصرف قبل الوفاء بكامل الثمن .

- الاحتفاظ بالملكية حتى استيفاء الثمن : ومن الشروط التي يتفق عليها في البيع بالتقسيط ، وترد عادة بالنسبة لبعض المنقولات والسلع كالسيارات والآلات الميكانيكية والكهربائية ، احتفاظ البائع بملكية المبيع حتى استيفاء الثمن ، أي سداد جميع الأقساط .

وطبقا للقواعد العامة فإن هذا الشرط جائز (م ١/٤٣٠ و ٢ مدني) . وهو شرط واقف يعلق عليه انتقال ملكية المبيع الى المشتري . وإذا وفيت الأقساط جميعا ، أي تحقق الشرط ، فإن انتقال الملكية الى المشتري يعتبر مستندا الى وقت البيع (م ٣/٤٣٠ مدني) (١) .

نموذج لسجل البيع بالتقسيط

(صفحه رقم)

مسجل البيع بالتقسيط

... الاسم التجاري

[illegible]

صحیفہ رقم) (

اسم الضمير
رقم القيد

دفتر المغزن

[illegible]

الباب الثاني

أصول صياغة عقد رهن المحال التجارية

الصيغة

أنة فى يوم
ميلادية
الموافق
هجرية الموافق
مكتب توثيق :
أمامنا نحن:
مصلحة الشهر العقارى ٠٠٠ وزارة العدل
مؤثق العقود بالمكتب المذكور .
بحضور كل من :

(١) السيد /
صادر من
بطاقة (أى سند مثبت للشخصية)
فى / / رقم المقيم ٠٠٠٠
(٢) السيد /
صادر من
بطاقة
فى / / رقم المقيم ٠٠٠٠

الشاهدين الحائزين للصفات والشروط المطلوبة قانونا .

حضر

أولا السيد /
محل إقامة
ديانة
جنسية
مهنة
ثابتة شخصيته بموجب
طرف ثان - طرف ثان - مدين رهن -
طرف ثان

أقر المتعاقدان على أهليتها للتصرف واتفقا على (أو طابا اثبات) الآتى :

تمهيد

محل الرهن :

نوع الرهن :
قرض مضمون برهن تأمينى (أو ضمان
لدين معلق على شرط أو دين إجمالى ٠٠٠ الخ) .

مبلغ القرض :

وقد رغب الطرف الثانى فى الحصول على قرض يقرض
من الطرف الاول الدائن المرتهن مقابل رهن

ملحوظة :

وهن الحال التجارية يجوز أن يشتمل ما يأتى :

العنوان والاسم التجارى والحق فى الاجارة والاتصال بالعملاء والسمة
التجارية والأثاث التجارى والمهمات والآلات التى تستعمل فى استخدام
المحل ولو صارت عقارا بالتخصيص والعلامات التجارية والرخص والاجارات
وعلى وجه العموم حقوق الملكية الصناعية والأدبية والفنية المرتبطة به .

فإذا لم يبين على وجه الدقة ما يتناوله الرهن لم يقع الا على العنوان
والاسم التجارى والحق فى الاجارة والاتصال بالعملاء والسمة التجارية .

اثبات الرهن وما يجب أن يشتمل عليه العقد :

يثبت الرهن بعقد رسمى أو بعقد عرفى مقرون بالتصديق على
توقيعات أو اختتام المتعاقدين .

ويجب أن يشمل العقد على تصريح من المدين عن قيام امتياز البائع على
انشاء المرهون أو خلوه منه وعن وجود أى حق عينى عليه بوصفه عقارا
بالتخصيص وينبى كذلك أن يشتمل على اسم الشركة التى أمن عليه لديها
ضد خطر الحريق .

ويشهر عقد الرهن بقيدته فى سجل يخص لهذا الترخيص بمكتب
السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التى يقع فى دائرتها المحل التجارى .

وإذا شمل الرهن فرعاً للمحل التجارى أو أثاثاً أو آلات توجد فى
دائرة محافظة أو مديرية أخرى وجب القيد أيضاً فى مكتب السجل التجارى
بالمحافظة أو المديرية التى توجد فى دائرتها هذه الأشياء .

فإذا كان الشئ المرهون هو الفرع أو الأثاث أو الآلات المنصوص عليها
فى الفقرة السابقة أجرى القيد فى مكتب السجل بالمحافظة أو المديرية التى

يوجد بدائرتها انشئ المرهون وايضاً بمكتب السجل التجارى بالمحـ فطة
أو المديرية التي يوجد بدائرتها المحل التجارى .

فاذا كان الرهن واقعا على عقار بالتخصيص وجب على الدائن أن يتبع
علاوة على ذلك الأحكام الخاصة بالرهن العقارى .

مسئولية المدين عن حفظ الأشياء المرهونة :

المدين الذى يرهن طبقاً لأحكام هذا القانون مسئول عن حفظ الأشياء
المرهونة بحالة جيدة دون أن يكون له الحق فى الرجوع على الدائن بشئ فى
مقابل ذلك .

وكل من سدد أو أ تلف عمدا اضرارا بالغير مهمات أو آلات أو أثـ
المحل التجارى المرهونة منه طبقاً لهذا القانون يعاقب بالعقوبة المقررة فى
المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

فى حالة اشتغال المحل التجارى أو رهنه على علامة تجارية :

إذا اشتمل المحل التجارى أو رهنه علامة تجارية فلا يكون نقل ملكية
العلامة أو رهنها حجة على الغير إلا بعد التأشير والاشهار المنصوص عليهما
فى المادة ٣٠ من قانون العلامات والبيانات التجارية . ويكون التأشير فى
سجل ادارة العلامات التجارية بناء على شهادة تفيد حصول القيد .

التغييرات والتعديلات التى تطرأ على القيد على الدائن المرتهن عند طلب
ادخال أى اضافة أو تعديل على بيانات حافظة القيد أن يقدم الى مكتب السجل
التجارى حافظة من نسختين طبقاً للنموذج المعد لذلك تشتمل على البيانات
الآتية :

(١) اسم الطالب ولقبه وصناعته وعنوانه .

(٢) الرقم المتتابع للقيد وتاريخه وموضوعه .

(٣) اسم البائع أو الدائن ولقبه .

(٤) اسم المشتري أو المدين ولقبه .

(٥) البيانات المطلوب تدوينها .

ولا تدون الإضافات أو التعديلات التي تقع على أحد شروط إبرام
الا إذا تمت بمقتضى حكم حاز قوة الشيء المحكوم به أو عقد رسمي أو عرفي.
مقرون بالتصديق على توقيعات أو أختام المتعاقدين .

وترفق الحافظة في هذه الحالة بالصورة التنفيذية للحكم أو بصورة
مصدق عليها من العقد إذا كان رسميا أو أصل العقد إذا كان عرفيا .

ويتم تدوين الإضافات والتعديلات بنسخ البيانات المطلوب تدوينها.
في هامش القيد مع الإشارة إلى رقم وتاريخ ايداع الحافظة ويرد مكتب
السجل التجارى احدى نسختي الحافظة بعد التأشير عليها بما يفيد اجراء
التدوين مع ذكر تاريخه .

وفي حالة تقديم حكم أو عقد يحتفظ المكتب المذكور بصورة طبق
الأصل منه .

وإذا نفلت الصحيفة الخاصة بأخذ القيود فتنقل في صحيفة أخرى.
البيانات المتعلقة به مع التأشير في الصحيفة الجديدة بما يفيد ذلك .

وتشهر البيانات المضافة أو المعدلة في « جريدة بيع المحال التجارية.
ورهنها » في بحر شهرين من الاضافة أو التعديل ويشتمل الاشهار على
البيانات الآتية :

- (١) تاريخ ورقم ايداع الحافظة .
- (٢) الرقم المتتابع للقيد وتاريخه وموضوعه .
- (٣) اسم البائع أو الدائن ولقبه .
- (٤) اسم المشتري أو المدين ولقبه .
- (٥) نوع تجارة المحل وموقعه .
- (٦) تاريخ ورقم الجريدة التي أشهر فيها العقد .
- (٧) بيان التعديلات أو التغييرات التي أدخلت .

ملاحظات إضافية :

يجب أن يوضح موطننا مختارا للمدين الرهن وفي حالة تغييره يتخطر الدائن المرتهن بذلك بخطاب موسى عليه .

كما يجب أن يقر أطراف العقد بعدم خضوعهما للحراسة أو قانون الكسب غير المشروع .

كما يجب أن ينص على مصروفات العقد واتعابه وشهر قائمة قيد الرهن .

أحكام القضاء بشأن الرهن التجارى :

- ان المادة ١١١٧ من التقنين المدني الجديد أوردت قاعدة عامة بخصوص نفاذ رهن المنقول محصلها عدم نفاذه في حق الغير الا اذا كان الرهن ثابتا بورقة ذات تاريخ ثابت يبين فيها المبلغ المضمون بالرهن والعين المرهونة بيانا كافيا وقد ورد نصها على هذه الصورة مطابقا لنص المادة ٤٥٩ من القانون المدني الملغى غير أنه من جهة أخرى فان المادة ١١٢٢ من القانون الجديد قد قيدت سريان تلك القاعدة العامة بقيد هام وهو وجوب عدم تعارض أعمالها مع الأحكام المقررة في التجارة والأحكام الخاصة ببيوتات التسليف المرخص لها في الرهن وهو استثناء أتى بدوره مطابقا لما كان منصوفا عليه في عجز المادة ٥٤٩ مدني قديم . واذا كان عقد فتح الاعتماد بسلفيات مضمونة بضائع هو من العقود التجارية بطبيعتها ويعتبر أحد أوجه النشاط الرئيسية بالنسبة للمصارف المالية وبيوتات التسليف وهو بحسب تكييفه القانوني وعهد بقرض يلجأ اليه التاجر الذي لا يكون في حاجة قائمة للمال عند الطلب وانما يتوقع حاجته اليه مستقبلا لسداد ثمن صفقات تجارية داخلية أو لاستيراد بضائع من الخارج وتكون البضاعة أو مستنداتها ضامنة للمبلغ المقترض فانه لا يتأتى في مثل هذا النوع من عقود الرهن التزام بما أوجبه المادة ١١١٧ من القانون المدني لتعذر تحديده مبلغ القرض سلفا وبيان وصف البضاعة المرهونة في تاريخ إبرام العقد ، ذلك أن تحديد القرض انما يكون بعد قفل الحساب النهائي لتلك العملية للوقوف على مجموع ما اقترضه التاجر من أصل وفوائد وتوابع مقيمة مفرداتها في حسابه الجارى المدين وكذلك الحال بالنسبة للبضائع المرهونة فان قيمتها تقيد أولا بأول على أثر تمام كل عملية مستقلة ، تقيد في حساب التاجر الجارى الدائن كما ترحل مصاريف نقلها أو تخزينها والتأمين عليها

لحسابه المدين وهكذا ومتى كان الأمر هو ذلك فإن هذا النوع من العقود يشترج ضمن الاستثناء الذى أوردته المادة ١١٢٢ من القانون المدنى الجديد وبالتالى لا يخضع للتعزيم الشكلى القانونى المنصوص عليه فى المادة ١١١٧ منه من حيث وجوب اثبات تاريخه وبيان مبلغ القرض ووصف البضاعة المرهونة حتى يكون الرهن نافذا فى حق الغير بالنسبة للديون التجارية .

وان المادة ٧٦ تجارى قبل تعديلها فى سنة ١٩٥٤ لم تكن تعميل الى الحكم الخاص الوارد فى المادة ١١١٧ مدنى والمتعلق بِنفاذ الرهن فى حق الغير والا لأصبح الاستثناء الذى أوردته المادة ١١٢٢ مدنى غير ذى موضوع أو على حد ما ورد فى المذكرة الايضاحية لتعديل تلك المادة لأصبحت الاحالة فى ذاتها حلقة مفرغة اذ قانون التجارة يحيل الى القانون المدنى الذى يحيل بدوره الى القانون الاول ولهذا فقد اتجهت غالبية فقهاء القانون وأحكام المحاكم وعلى الأخص قضاء محكمة الاستئناف المختاطة الى تفسير مدى تلك الاحالة بانها احالة على القواعد المقررة للاثبات عامة والمنصوص عليها فى القانون المدنى من حيث جواز الاثبات بكافة الطرق فى المواد التجارية ، واذ كان حكم الاثبات فى تلك المواد منصوصا عليه فى التقنين المدنى وذلك بالرغم من ورود الاستثناء الذى كان منصوصا عليه فى عجز المادة ٥٤٩ مدنى قديم فى نص مستقل فى التقنين الجديد بالمادة ١١٢٢ منه فقد ارتأى المشرع تعديل المادة ٧٦ تجارى تعديلا تفسيريا لا انشائيا بالقانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ ونص على جواز ثبوت رهن المنقول التجارى بالنسبة للعاقدين وللغير على السواء بكافة الطرق القانونية بما يطابق ما جرى عليه فقهاء القانون وأحكام القضاء فى خصوص تفسير المادة ٧٦ تجارى قبل التعديل .

متى كان الأمر هو ذلك وكان اثبات الرهن التجارى للمنقول جائزا بكافة الطرق فانه يكون ولا محل لتطلب التاريخ فى الورقة المثبتة له .

وحيث أن العقد المثبت للرهن غير ميجعود من وكيل دائنى تفليسة

المستأنف عليه (المدين الراهن) وهو فوق ذلك مؤيد بكشوف حساب العملية الخاصة به المقدمة من البنك المستأنف (الدائن المرتهن) والمستخرجة من دفاتره التجارية وهذه الكشفو اعتبرها أيضا الوكيل بل وقبل دخول البنك فى التفليسة دائئا بالرصيد المستحق له بمقتضاها عن تلك العملية فان قيام الرهن وثبوته يكون بعيدا عن النزاع .

وحيث انه لا نزاع كذلك من جانب وكيل الدائنين فى أن البضاعة المرهونة كانت فى حيازة البنك المستأنف ومودعة فى مخازنه وقد قام الوكيل بالإشهار عن بيعها وهى فى تلك المخازن ، وحيث تم ايقاع البيع فعلا فيها فتكون واقعة حيازة البنك لتلك البضاعة بعيدة عن الجدل أيضا . أما ما طرحه وكيل الدائنين بخصوص أن تلك الحيازة لم تقع معاصرة لتاريخ عقد الرهن بل جاءت تالية على ابرامه بسنتين ، فمردود بما سبق ذكره من أن طبيعة هذا العقد لا تستوجب تقديم البضاعة المرهونة وقت التعاقد . هذا الى جانب أن الحيازة وفقا للتقنين المدنى الجديد والمعمول به فى تاريخ ابرام العقد المشار اليه لم تصبح ركنا لانعقاد الرهن بل مجرد التزام ملقى على كاهل المدين الراهن .

(محكمة استئناف القاهرة - الدائرة الثامنة التجارية - ١٦/٤/١٩٥٧)

وقم ٤٥٨ سنة ٧٣ ق (١) .

- ان المادة ٧٦ تجارى قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ كانت تنص على انه « اذا رهن تاجر أو غيره شيئا تأمينا على عمل من الأعمال التجارية فيثبت الرهن بالنسبة للمتعاقدين وغيرهم بالطرق المقررة فى القانون المدنى » وكان الرأى الراجع فى ظل القانون المدنى القديم يذهب الى أن الاحالة تنصب على المادة ٢٣٤ مدنى قديم وهى التى تقضى بأنه فى عقود البيع والشراء وغيرها من العقود فى المواد التجارية يجوز اثباتها بالنسبة

(١) منشور فى موسوعة المواد التجارية للمستشار عبد المين لطفى جمة ، الطبعة الاولى

للمتعاقدين وغيرهم بكافة طرق الثبوت بما فيها الاثبات بالبينة وبقرائن الأحوال وهو حكم يختلف عن نص المادة ٥٤٩ مدنى قديم الخاصة بالرهن المدنى والتي تشترط لكى يسرى هذا الرهن على غير المتعاقدين سسندا ثابت التاريخ . أما بعد صدور القانون المدنى الجديد فان النص الذى يقابل نص المادة ٢٣٤ مدنى قديم وهو الوارد بالمادة ١١٢٢ مدنى لم يتضمن هذا الحكم الواضح الذى تضمنته هذه المادة بل اقتصر على النص بأنه تسرى الأحكام المتقدمة الخاصة بالرهن الحيازى بالقدر الذى لا تتعارض فيه مع أحكام القوانين التجارية وبالرجوع الى الأحكام المدنية المنوّه عنها فى هذه المادة نجد المادة ١١١٧ من القانون المدنى تقضى بأنه « يشترط لنفاذ رهن المنقول فى حق الغير الى جانب انتقال الحيازة أن يدون العقد فى ورقة ثابتة التاريخ يبين فيها المبلغ المضمون بالرهن والعين المرصونة نيابا كافيا » .

وظاهر أن المادة ١١٢٢ مدنى جديد تحيل الى القانون التجارى. فى الوقت الذى يحيل فيه القانون التجارى الى الطرق المقررة فى القانون المدنى . لذلك كان من البديهي أن المادة ٧٦ تجارى لا تحيل الى المادة ١١٢٢ مدنى جديد لأن مقتضى ذلك الوقوع فى حلقة مفرغة من الاحالات المتبادلة دون الوصول الى حكم موضوعي . وهنا نثار الخلاف فقها وقضاء على النص الذى يمكن أن ترجع اليه احالة المادة ٧٦ تجارى فقال البعض بأنه هو نص المادة ٤٠٠ مدنى جديد التي وردت فى باب اثبات الالتزام والتي تقضى بأنه « فى غير المواد التجارية اذا كان التصرف القانونى تزيده قيمته على عشرة جنيهات أو كان غير محدد القيمة فلا تجوز البينة فى اثبات وجوده أو انقضائه ما لم يوجد اتفاق أو نص يقضى بغير ذلك » وقال البعض الآخر بأن الاحالة انما تنصب على نص المادة ١١١٧ مدنى جديد المتعلق باثبات وسريان الرهن المدنى بالنسبة الى الغير . وكان من جراء هذا الخلاف أن اضطرت البنوك التى تقوم بعمليات الرهن أن تستفتي ادارة الراى بمجلس الدولة غافقت بأن الاحالة ترجع الى المادة ١١١٧ مدنى جديد . وبالتالى فإن الرهن

التجازى يجب أن يخضع فى البتة وفى حجته بالنسبة للغير لذات القواعد التى يخضع لها الرهن المدنى . وقد تعرضت فتوى مجلس الدولة الى نقد من جانب بعض الفقهاء باعتبارها رأيا خاطئا من الناحية القانونية ولكن البعض الآخر ناصرها وقال ان الفتوى سليمة من ناحية التطبيق القانونى للنصوص وان هذه النصوص هى التى كانت فى حاجة الى التعديل بعد أن اختلفت الاحالة الواردة فى المادة ٧٦ تجارى بصدر القانون المدنى الجديد .

وهذا ما حدا بالمشروع الى التدخل وتعديل هذه المادة بالقانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤ فأصبح نصها « يثبت الرهن الذى يعقد ضمنا لدين تجارى بكافة طرق الاثبات المقبولة فى المواد التجارية سواء بالنسبة للمعاقدين أو للغير . . . » .

وان هذه المحكمة تدین بالرأى القائل بأن الاحالة الواردة فى المادة ٧٦ تجارى قبل تعديلها تنصب بالنسبة للقانون المدنى الجديد على المادة ١١١٧ مدنى ، أى أنه يشترط لنفاذ الرهن التجارى بالنسبة للغير انتقال الحياة وتكوين العقد فى ورقة ثابتة التاريخ يبين فيها المبلغ المضمون بالرهن والعين المرهونة بيانا كافيا وذلك لأسباب أهمها :

أولا : من المسلم به أن المادة ٧٦ تجارى قبل تعديلها كانت تحيل الى المادة ٢٣٤ مدنى الملغى التى كانت تنص على أن عقود البيع والشراء وغيرها من العقود فى المواد التجارية يجوز اثباتها بالنسبة الى المتعاقدين وغيرهم بكافة طرق الاثبات بما فيها البيئة وقرائن الأحوال وقد ألفى هذا القانون ولم يتضمن القانون المدنى الجديد نصا يقابل هذه المادة ولكنه نص فى المادة ١١١٧ منه على أن رهن المنقول لا يسرى فى حق الغير الا بانتقال الحياة وتكوين العقد فى ورقة ثابتة التاريخ وأن يبين فى العقد المبلغ المضمون بالرهن والملغى المرهون بيانا كافيا . ثم ورد نص المادة ١١٢٢ بسرمان الأحكام المتقدمة بالقدر الذى لا يتعارض فيه مع أحكام القوانين التجارية ولكن القوانين التجارية ليس فيها أحكام خاصة بأثبات العقد وكل ما ورد فيها متعلقا بهذا الموضوع هو نص المادة ٧٦ التى تحيل فى أمر

اثبات الرهن التجارى الى الطرق المقررة فى القانون المدنى . فلا مفر اذن من تطبيق نص المادة ١١١٧ مدنى على الرهن التجارى فلا يكون حجة على الغير الا اذا استوفى الشروط المفصلة فى هذه المادة . ولا يقدر فى هذا النظر القول بأن القانون المدنى الجديد يعتبر فى هذا الصدد متخلفا عن القانون المدنى القديم والتقنيات الحديثة التى ترمى الى التيسير فى ابرام العقود التجارية واثباتها ، اذ أن هذا القول مردود بأن النصوص صريحة لا تحتاج الى تأويل وأن المشرع عرضة للوقوع فى الخطأ ، واذا كان قد فاتته أن يضع نصا فى القانون المدنى الجديد يبين كيفية اثبات العقود التجارية ويحل محل المادة ٢٣٤ مدنى الملقى فقد فطن الى هذا السهو وبادر بتعديل المادة ٧٦ تجارى بمقتضى القانون ٦٥٥ بحيث تصبح متمشية مع نصوص القانون المدنى الملقى والتقنيات الحديثة بجعل اثبات الرهن التجارى جائزا بكافة طرق الاثبات المقبولة فى المواد التجارية سواء بالنسبة للمقايدين أو للغير .

ثانيا : انه وان كانت شروط اثبات الرهن وفقا لنص المادة ١١١٧ مدنى خروج عن القاعدة العامة المقررة لحرية الاثبات فى المواد التجارية الا انه قد يبدو أن المشرع ربما قصد قبل التعديل الذى تم فى ديسمبر ١٩٥٤ أن يمنع الغش والتلاعب الذى قد يحصل من المدين اضرارا ببعض دائنيه ، فحتم الكتابة واثبات التاريخ وتدوين مبلغ الرهن والعين المرهونة فى العقد ولما فطن الى أن هذه الشروط كانت سببا فى تعطيل التجارة وممانعة من سرعة المعاملات التجارية أطلق حرية اثبات الرهن بكافة الطرق القانونية بتعديل المادة ٧٦ تجارى كما تقدم .

ثالثا : انه لا محل للقول بأن القانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ انما جاء مفسرا للمادة ٧٦ تجارى وليس معدلا لها ، اذ يكفى ردا على هذا الزعم الرجوع الى المذكرة الايضاحية لهذا القانون اذ تقول « بأن المادة ٧٦ تجارى كانت تحيل على المادتين ٢٣٤ و ٥٤٩ من القانون المدنى القديم والاولى تجيز اثبات العقود التجارية بكافة طرق الاثبات والثانية تحيل بشأن اثبات الرهن

التجارى الى الأصول المقررة فى التجارة ٠ وقد خلا القانون المدنى الجديد من نص. يتضمن معنى المادتين ٢٣٤ و ٥٤٩ المذكورتين ، واشترطت المادة ١١١٧ مدنى لنفاذ رهن المنقول فى حق الغير الى جانب انتقال الحيازة أن يدون العقد فى ورقة ثابتة التاريخ يبين فيها المبلغ المضمون بالرهن والعين المرهونة بيانا كافيا كما نصت المادة ١١٢٢ من القانون المدنى على سريان الأحكام الواردة فى القانون المدنى عن رهن المنقول بالقدر الذى لا يتعارض فيه مع أحكام القوانين التجارية والأحكام الخاصة ببيوت التسليف المرخص لها ٠٠٠ ويتبين مما تقدم أن المادة ٧٦ من القانون التجارى أخلت فى هذا الشأن الى الطرق المقررة فى القانون المدنى وأن المادة ١١٢٢ أخلت بدورها الى أحكام القوانين التجارية وبذلك نشأت حلقة مفرغة كانت تتيح لها أن تضاربت الآراء فى تحديد القواعد التى تحكم الرهن من حيث انقضاؤه وكيفية إثباته وأشكل الأمر على البيوت المالية التى تزاوَل هذه الرهون. وقد عرضت الآراء المختلفة على قسم الرأى بمجلس الدولة فافتى بأن الرأى الصحيح بعد صدور القانون المدنى الجديد هو ضرورة خضوع الرهن التجارى لقواعد الرهن المدنى واضطرت البيوت المالية ازاء هذه الفتوى أن تراعى الشروط المنصوص عليها فى المادة ١١١٧ من القانون المدنى ٠ ولما كانت مراعاة الشروط المذكورة فى هذه المادة الأخيرة فى الرهون التجارية تتعارض مع مقتضيات اليسر والسرعة فى التداول وهى من طبيعة وخصائص الرهن التجارى للمنقول فقد رأى تعديل المادة ٧٦ من القانون التجارى على الوجه المبين فى المشروع المرافق ٠٠٠ ، ويبين من هذه المذكرة الأيضاحية بجملاء أن الرأى الصحيح فى هذا الصدد بعد صدور القانون المدنى الجديد ، هو ضرورة خضوع الرهن التجارى الى قواعد الرهن المدنى وشروطه المنصوص عليها فى المادة ١١١٧ مدنى ، أن المشروع وقد ثبت له صحة هذا الرأى وفطن الى أن قواعد الرهن المدنى وشروطه لا تتفق مع اليسر والسرعة التى هى من خصائص الرهن التجارى رأى تعديل المادة ٧٦ من القانون التجارى على الوجه المتقدم

ذكره (١) .

(محكمة استئناف القاهرة - الدائرة التاسعة التجارية ٢٧/٥/١٩٥٨
الاستئنافان رقما ٧٧ و ١٣٩ سنة ٧٤ ق) (١)

- متى دفع المستأنف ببطلان الاجراءات التي اتخذها المستأنف ضده
(البنك) في بيع الأسهم المرهونة اذ انه لما الى قاضي الأمور الوقفية وهي
الاجراءات التي تتبع في بيع الأسهم المرهونة رهنا تجاريا في حين أن الحماية
مدنية ويجب الرجوع في نظام بيعها الى أحكام قانون المرافعات المدنية .

فان المادة ٧٦ من قانون التجارة تعرف الرهن التجارى بأنه اذا رهن
تاجر أو غيره شيئا تأمينا على عمل من الأعمال التجارية فيثبت الرهن
بالنسبة للمتعاقدین وغيرهما بالطرق المقررة في القانون المدني فمناط الأخذ
بحكم هذا القانون أن يكون الرهن صادرا من تاجر أو غير تاجر بشرط أن
يكون تأمينا على عمل من الأعمال التجارية . فمتى ثبت أن المستأنف لم
يقدم الأسهم تأمينا لعمل تجارى فان الحساب الجارى المضمون بهذا الرهن
هو من ناحيته عمل مدنى وعلى ذلك يكون المستأنف ضده قد أخطأ في اتخاذ
الاجراءات التي جاءت في قانون التجارة دون اتخاذ الاجراءات التي جاءت في
الفصل الثالث من الباب الثانى من قانون المرافعات المدنية والتجارية . ولا
يفيد المستأنف ضده أنه اتفق مع المستأنف فى عقد فتح الحساب على اتخاذ
هذه الاجراءات لأنه من المسلم به أن اجراءات التنفيذ من قواعد النظام العام
التي لا يجوز للخصوم الاتفاق على ما يخالفها .

(محكمة استئناف القاهرة - الدائرة الثامنة التجارية - ٢٧/١/١٩٥٩
الاستئنافان رقما ٣٤٥ سنة ٧٤ و ٣٠ سنة ٧٥ ق) (٢)

(١) المرجع السابق ص ٢٠٥ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٠٦ .

الباب الثالث

اصول صياغة عقد السمسرة

تعريف عقد السمسرة :

تصدى القضاء لتعريف عقد السمسرة فقضى بأنه عقد يلتزم السمسار بمقتضاه بأن يرشد الطرف الآخر الى فرصة للتعاقد سواء باحضار طرف يقبل هذا التعاقد او بالمفاوضة للتوفيق بين الطرفين وذلك مقابل تعهد المتعاقد مع السمسار بدفع اجر (١) .

(حكم محكمة القاهرة الجزئية فى ٢٥ يناير سنة ١٩٥٠)

وعرفت محكمة النقض السمسار بأنه وكيل يكلفه أحد المفاوضين بالتوسط لدى العاقد الآخر لاتمام صفقة بينهما بأجر يستحق له بمقتضى اتفاق صريح أو اتفاق ضمنى يستفاد من طبيعة عمله عند نجاح وساطته بأبرام عقد الصفقة على يديه ، وليس يمنع عنه هذا الأجر الذى استحقه بشمام العقد أن يفسخ العقد فيما بعد .

(نقض ١٩٤٥/١٢/٢٧ مجموعة المكتب الفنى فى ٢٥ عاما ج ١ ص ٦٨١)

هل يشترك السمسار فى إبرام العقد كوكيل :

لا يشترك السمسار فى إبرام العقد كوكيل عن أحد الطرفين ، فهو يقرب الطرفين ثم يتركهما يتعاقدان بأنفسهما أو بوكلاء عنهما ، كما قد يتولى هذا التعاقد بصفته وكيلاً عن عميله وهنا لا يكون مجرد سمسار بل يصبح وكيلاً ، وذلك لا يكون الا بشرط خاص فى عقد السمسرة .

(١) مشار اليه بالمقود التجارية للدكتور عل جمال الدين ص ١١٠ .

تجارية العقد : ذكرت المادة الثانية من القانون التجارى فى فقرتها الرابعة أن يعتبر عملا تجاريا كل عمل متعلق بالسمسرة . ومفهوم هذه العبارة أن السمسرة تعتبر عملا تجاريا سواء أوقعت منفردة أم على سبيل المقابلة والتكرار وسواء أصدرت من فرد عادى بصفة عرضية أم قام بها سمسار محترف ، وذلك بخفى النظر عن موضوع السمسرة أى عن العمل الذى يتوسط السمسار فى إبرامه ، فسواء كان تجاريا كالنقل والتأمين أو مدنيا كبيع عقار (١) .

الاثبات عقد السمسرة :

تختلف طرق اثبات عقد السمسرة بحسب ما إذا كان العقد تجاريا أو مدنيا بالنسبة الى الطرف المطلوب الاثبات ضده ، فإذا كان الاثبات ضد السمسار فهو جائز بكافة الطرق ، أما اذا كان الاثبات ضد العميل والعقد بالنظر اليه مدنيا وجب اتباع الطرق المدنية ووجب تقديم دليل كتابى كلما زادت قيمة عقد السمسرة أى قيمة أجر السمسار على عشرين جنيها أو كانت غير مقدرة القيمة .

التزامات السمسار :

تقتصر مهمة السمسار على التقريب بين الطرفين وعليه أن يبذل فى قيامه بمهمته عناية السمسار العادى .

وعلى السمسار أن يراعى حسن النية فى تنفيذ التزامه وعلى هذا يجب على السمسار أن يخبر عميله بحالة التعامل معه المالية

كما تقوم مسئولية السمسار اذا علم برغبة شخص فى التعاقد مع عميله بشروط طيبة وأخفى ذلك عن عميله ثم أخذ العملية لنفسه .

(١) المرجع السابق ص ١٤٩ .

ملحوظة :

يجوز النص في عقد السمسرة على التزام السمسار بتنفيذ العقد .

التزامات العميل :

يلتزم العميل بدفع الأجر أو السمسرة ويشترط لاستحقاق ذلك :
١ - أن يوجد عقد سمسرة بين السمسار والشخص المطالب بدفع الأجر .

ملحوظة :

يجوز أن ينص في عقد السمسرة على أن يتحمل العميل نصف الأجر ويتحمل الطرف الآخر نصفه الثاني .

٢ - أن تنجح مهمة السمسار وذلك بأن يتم إبرام العقد المطلوب .

ملحوظة :

يجوز أن يتفق الطرفان على أن يستحق السمسار أجره متى نفذ العقد الذي يتوسط في إبرامه .

٣ - أن يتم العقد نتيجة تدخل السمسار .

جواز النص في العقد على استرداد المصروفات :

يجوز أن ينص في عقد السمسرة على أن للسمسار أن يسترد ما بذله من نفقات خاصة في سبيل إبرام العقد .

أحكام القضاء بشأن عقد السمسرة :

- السمسار هو وكيل يكلفه أحد العاقلين التوسط لدى العقاد الآخر لاتمام صفقة بينهما باجر يستحق له بمقتضى اتفاق صريح أو اتفاق ضمنى يستفاد من طبيعة عمله عند نجاح وساطته بإبرام عقد الصفقة على

يديه . وليس يمنع عنه هذا الأجر الذى استحقه بتجاء العقيد أن يفسخ العقد فيما بعد .

(طعن رقم ٤ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١٢/٢٧ مجموعة المكتب
اللقى فى خمسة وعشرين عاماً ص ٦٨١)

— إذا أقيم الحكم على واقعة لا سند لها فى أوراق الدعوى تمنى نقضه .
فإذا قضت المحكمة بالزام الراغب فى البيع بدفع السمسرة الى السمسار ،
وبنت حكمها على أن السمسار قام بما كلفه به المدعى عليه وقدم شخصاً
قبل الشراء بالشروط الواردة فى التفويض الصادر من المدعى عليه وكان
الثابت فى أوراق الدعوى — على خلاف ذلك — أن التفويض الصادر الى
السمسار من الراغب فى الشراء قد خلا من شرطين من الشروط المنصوص
عليها فى التفويض بالبيع ، وهما دفع معجل الثمن وترك المهمات والمواشى
للبنائع فإن هذا الحكم يكون متعيناً نقضه لاقامته على واقعة لا سند لها فى
أوراق الدعوى .

(طعن رقم ٥٢ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٦/٣/١٤)

— الأصل فى أجر السمسار أنه إنما يجب على من كلفه من طرفى العقد
السعى فى اتمام الصفقة ، وإلا يجب على كليهما إلا إذا أثبتت أنهما ناطا به
سويًا هذا السعى وذلك ما لم يقر اتفاق على غير ذلك . وإذن فمتى كانت
الطاعة قد تمسكت بأنها لم تكلف المطعون عليه الأول بوصفها راغبة فى
البيع بالسعى لايجاد مشتر وانما كان مكلفاً من قبل راغب الشراء وأنه يقدم
لها على هذا الاعتبار طالبا التصريح بمعينة المحل المراد بيعه فاذن له
بمقتضى التصريحين المتقدمين فى الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه اذ قضى
على الطاعة بقيمة السمسرة التى طلبها المطعون عليه الأول لم يحفل بالتحقق
من أن الطاعة كلفته السعى فى الصفقة وانما اعتبر التصريح له بمعينة
المبيع كافياً وحده فى الاثبات وهو استخلاص غير سائق اذ ليس من شأن
التصريح له من جانب البائع بمعينة المبيع أن يفيد تكليفه كسمسار

بالوصاطة فى البيع ومن ثم يكون الحكم قاصر التسبب فى هذا الخصوص
قصورا يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٣٠٣٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٣/٦/١٨)

- خولت الفقرة الأخيرة من المادة ٧٧ من المرسوم الصادر فى ٣١ من
ديسمبر سنة ١٩٣٣ بالموافقة على اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية ،
السمسار الذى لم يحصل على الدفع أو التسليم من عميله الحق فى طلب
تصفية العملية فى يوم العمل الثانى الذى يلى ارساله خطابا موصى عليه
للمميل بغير تنبيه آخر أو اذار سابق لى تعليق اعلان ، وأساس هذا الحق
انما يرجع الى ما شرعه القانون للسمسار بوصفه وكيل بالعمولة من تحقيق
امتيازهم المقرر فى المادة ٨٥ من القانون التجارى على البضائع المرسلة أو
المسلمة اليه أو المودعة عنده مع التيسير على السمسار المكلف بشراء الأوراق
المالية باعفاله من الاجراءات التى تتطلبها المادة ٨٩ من قانون التجارة
وهى ضرورة الحصول على اذن من القاضى بالبيع ولما كان هذا هو أساس
حق السمسار ولم يكن أساس التنفيذ فى البورصة بمعرفة السمسار هو
استعمال لحقه فى فسخ عملية البورصة التى عقدها وفى فسخ عقد الوكالة
بينه وبين العميل بمجرد انتهاء المهلة التى يحددها فى الخطاب الموصى عليه
الذى يرسله الى العميل طالبا فيه الوفاء وبغير حاجة الى قضاء ، وكان
للكيل بالعمولة كائى دائن مرتهن الحق فى التنفيذ على مدينه يوم استحقاق
الدين أو بعده ومتابعة التنفيذ الذى بدأه او عدم متابعتة كيف يشاء دون ان
يكون فى ذلك مستولا عن أى ضرر يلحق بالمميل المدين نتيجة لهبوط
الأسعار بسبب مجرد التأجيل فحسب ، لما كان ذلك ، فان الحكم اذ قضى
للسمسار بثمن الأوراق المالية محسوبا على يوم التصفية الفعلية لا يكون
قد اخطأ فى القانون .

(طعن رقم ١٢٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٥/١/٢٠)

- ان المادة ٣٨ من قرار وزير المالية رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٠ لا تخول
اللجنة المنصوص عليها فيه أكثر من اقفال المراكز المفتوحة التى تركها

السمسار المتوفى دون المساس بحساباته وبالتزاماته نحو عملائه ، فإذا كانت له شركة فإن الذى يتولى تصفيتها هو المحفى طبقا للقانون ونصوص عقدهما .

(طعن رقم ٣٢٨ لسنة ٢١ قى جلسة ١٩٥٥/٢/١٧)

- اشتراط قانون البورصة أن يكون السمسار رجلا لا يسرى على المحفى الذى لا يمنع القانون من أن يكون امرأة .

(طعن رقم ٣٢٨ لسنة ٢١ قى جلسة ١٩٥٥/٢/١٧)

- أن ما نصت عليه المادة ٦٩ من قانون التجارة المعدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٠٩ من الزام السمسار ببيان أرقام ما يشتريه لعميله من الأوراق فى الكشف الذى يفرض له عقب اتمامه العملية طبقا لما أثبتته فى دفاتره مقصود به حماية العميل وتزويده بدليل قبل السمسار على قيامه بالعملية وجديتها ، وليس هذا الكشف فى ذاته بدليل على حصول ايداع الأوراق من العمل لدى السمسار بعد انتهاء العملية .

(طعن رقم ٣٢٨ لسنة ٢١ قى جلسة ١٩٥٥/٢/١٧)

- إذا كان الحكم المطعون فيه قد ألفى الحكم الابتدائى وأخذ بالدليل المستمد من دفاتر السمسار اعتمادا على ما خلص اليه من استجواب المحصوم من أن العميل لم يطالب السمسار فى صدد عملية بيع الأسهم موضوع النزاع الا بالامهال مع أن وقائع الاستجواب لا تؤدى الى ذلك وفى الوقت ذاته أغفل المتحدث عن باقى القرائن التى اتخذ منها الحكم الابتدائى دعامة لقضائه باطراح الدفاتر المذكورة وعدم الأخذ بما تدون بها وهى أن السمسار لم يضمن كشف الحساب التى أرسلها للعميل بيانا عن عملية بيع الأسهم ولم يبادر باخطار العميل بها حين طالبه ببيع أسهم شركة أخرى مودعة لديه ، فإنه يتعين نقض الحكم .

(طعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٢ قى جلسة ١٩٥٦/١/٥ ص ٧ ص ٥٢)

- يجوز نفي ما يثبت بالدفاتر التجارية (دفاتر السمسار) لمصلحة
المتمسك بها ضد خصمه بكافة طرق الاثبات .
(ملعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/١/٥ . ص ٧ . ص ٥٢)

ـ انه وإن كانت السمسرة عملا تجاريا بطبيعته محترفا كان
السمسار أو غير محترف ومبدئية كانت الصفة التي توسط السمسار في
إبرامها أو تجارية إلا أن هذا الوصف لا ينضبط ولا يتحقق إلا في شأن
السمسار وحده لا يتعداه إلى غيره ممن قد يتعاملون معه ذلك أن النص في
المادة الثانية من قانون التجارة على اعتبار السمسرة عملا تجاريا إنما يراد
به أعمال السمسرة أو الوساطة في ذاتها وهي من خصائص السمسار وحده
ولا شأن لعميله بها . وهو بذلك لا ينصرف إلى اعتبار السمسرة عملا تجاريا
في حق السمسار وفي حق عميله سواء وبحيث يقال أن هذا الأخير إذا طلب
وساطة للسمسار في إبرام صفقة ما يباشر عملا تجاريا هو الآخر ، ومن ثم
فإن عقد السمسرة يعتبر عملا تجاريا من جانب واحد هو جانب السمسار
دائما وفي جميع الأحوال ولا يجرى عليه نفس الوصف بالنسبة للجانب
الآخر وإنما يختلف الوضع فيه باختلاف ما إذا كان هذا الجانب تاجرا أو غير
تاجر وتبعا لطبيعة الصفة التي يطلب السمسار التدخل في إبرامها ، ومؤدى
هذا النظر أن يرجع في الاثبات إلى القواعد القانونية العامة ومن مقتضاها
أنه متى كان التعاقد بين تاجرين ولأعمال تجارية اتبعت في اثباته وسائل
الاثبات التجارية وإن كان بين تاجر وغير تاجر أو بين تاجرين ولكن الأعمال
لا تتضمن بالتجارة أو مدنية بطبيعتها اتبعت في اثباته وسائل الاثبات
التجارية بالنسبة للتاجر الذي يعتبر العمل مدنيا من ناحيته وإذا كان ذلك
وكانت الصفة التي يقول إطناع أن توسط في إبرامها وهي شراء أرض
ومبنى فسحق - مدنية بطبيعتها ولا يثير من طبيعتها هذه كون للشركة
المطعون عليها تباشر نشاطها التجاري فيه فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد
خالف القانون إذا انتهى في نتيجته إلى رفض طلب اثبات عقد السمسرة بين

الطاعن والشركة المطعون عليها بالبينة ما دامت قيمته تجاوز النصاب الجائز
اثباته بشهادة الشهود .

(طعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢/٨/١٩٦٠ س ١١ ص ٦٣٥)

... - المشرع - وهو على بينة من أحكام المرسوم بقانون الصادر في ١٢
مايو سنة ١٩٤٠ - عهد إصداره المرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٢ لم
يقرر تعطيل البورصة وإنما قرر فقط نقل استحقاق شهور جمعية الشهود
تأليه وسكت عن عقود البضاعة الحاضرة تحت القطع . وهذا لأنه إذا
عطل البورصة في سنة ١٩٤٠ وانعدمت وسيلة تحديد أسعار البضاعة
الحاضرة تحت القطع وضع لها حكما خاصا يحكم أسعار بيعها ولكنه إذا أصدر
المرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٢ قصر النقص على استحقاقات معينة
وسكت عن تحديد سعر البضاعة الحاضرة تحت القطع تاركا إياها لأحكام
القواعد التجارية التي تخضعه لسعر القطع الذي يجرى به التعامل الفعلي
في أول يوم من أيام التعامل على الاستحقاق التالي . ومتى كان ذلك وكان
حكم المرسوم بقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٢ مخلفا عن حكم المرسوم بقانون
الصادر في سنة ١٩٤٠ وعن حكم المرسوم بقانون ٢٩٦ سنة ١٩٥٢ الذي
جاء على غراؤه والذي صدر في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ فإنه يتمتع القياس
بين التشريع الأول والتشريعين الآخرين ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه
صحيحا عندما رفض هذا القياس .

(طعن رقم ٤١٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١/٢٦/١٩٦١ س ١٢ ص ٧٢)

- مؤدى المادتين ٢٥ من اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية ،
٣٤ من اللائحة الداخلية للبورصة أنه يتعين على كل من تقرر لجنة البورصة
قبوله للاشتغال بالسمسرة أن يودع تأمينا قدره ألف جنيه باعتباره رصيدا
تسدده منه مطلوبات اللجنة وأعضائها والفراغات المالية وفروق الأسعار .
غذا كانت نقابة سمسرة الأوراق المالية بالقاهرة في سبيل تحقيق غرض
من الأغراض التي كونت من أجلها قد رفعت رسم الانضمام إلى ألف جنيه
كم تعادل من التأمين المشروط باللائحة واعتبرته تأمينا وتولت عن

السماسة تقديم ضمان مشترك الى لجنة البورصة فقبلته اللجنة وكان قبولها اياه مبطوليا على اعتباره رصيذا لما أعد التأمين لمواجهة ، فان المبلغ المدفوع من السمسار الى النقابة يكون هو التأمين المشروط سداده لاشتغاله بمهنته - لا يغير من ذلك أن السماسة قد وفوا بالتأمينات الى هيئة خاصة هي نقابتهم ، أو أن قانون النقابة قد وُصف خطأ المبلغ الذي يدفعه كل سمسار بأنه حصة في رأس المال - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأقام قضاءه على أن المبلغ المدفوع من السمسار للنقابة هو قيمة التأمين الذي أوجبه المادة ٢٥ من اللائحة العامة للبورصات فانه لا يكون مخالفا للقانون .

(طعن رقم ٩٥٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦١/٣/٩ س ١٢ ص ٢٠٣)

- اذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر أنه في حالة عدم اتمام التعاقد بين الطرف الذي وسط السمسار والطرف الذي أحضره السمسار بسبب خطأ الطرفين لا يكون للسمسار الا حق الرجوع على من وسطه بالتعويض ، ثم عاد الحكم وألزم الطاعن بالتعويض على الرغم من تسليمه بأنه لم يوسط المطعون ضده (السمسار) في شراء « العمارة » وأن التعاقد بشأنها لم يتم فأن الحكم يكون مشوباً بالتناقض .

(طعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٩ س ١٨ ص ٣٣٤)

- اذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمنك في دفاعه بعدم حصول ضرر للمطعون عليه بسبب التأخير في تسجيل عقد البيع ، وكان الحكم قد اعتمد في قضاائه بتخفيض السمسرة على ما قرره من أنه لحقت المطعون عليه اضرار نتيجة التأخير في تسجيل عقد البيع دون أن يبين العناصر التي استقى منها هذا التحصيل ودون أن يبحث المستندات المقدمة للمحكمة لبيان مقدار صافي ربح المقار لتحديد نسبة هذا الصافي للفوائد التي يدفعها المطعون عليه عن المبالغ المقرضة له وبيان المبالغ التي أوفاعها المشتري للمطعون عليه قبل تسجيل المقد وما اذا كان يجوز خصم مقابل ربح هذه المبالغ من قيمة الفوائد سالفة الذكر ثم تأييد ذلك كله على توافر

ركن الضرر مما يعجز هذه المحكمة عن أداء واجب الرقابة على توافر هذا الركن ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد جاء قاصراً عن بيان الأسباب التي استند إليها فيما قرره من حصول ضرر للمطعون عليه أو لا يحتمل الرد الكافي على ما تمسك به الطاعن من عدم حصول ضرر .

(طعن رقم ١٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧ ص ١٨ ص ١٣٧٩)

- الأصل أنه يكفي لاستحقاق السمسار كامل أجره مجرد إبرام الصفقة وإتمام العقد الابتدائي ، إلا أنه إذا حصل الحكم أنه قد اشترط في التفويض وجوب تسجيل عقد البيع في ميعاد معين لاستحقاق السمسرة وأن الطاعن (السمسار) لا يستحق كامل أجره إذا تم التسجيل بعد الوقت المتفق عليه ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(طعن رقم ١٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧ ص ١٨ ص ١٣٧٩)

- عدم استحقاق السمسار لأجره إذا لم تتم الصفقة على يديه . لا يحول دون حقه في الرجوع بالتفويض على من وسطه إذا تسبب بخلطه في عدم إبرام الصفقة .

(طعن رقم ٢١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٧/١١/١٤ ص ١٨ ص ١٦٤٩)

- لا يستحق السمسار أجره إلا عند نجاح وساطته بإبرام الصفقة فعلاً على يديه ، ولا يكفي لاستحقاقه هذا الأجر مجرد إفادته كل من الطرفين بقبول الآخر . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الصفقة لم تتم بين المطعون عليه والبائع في الفترة التي حددها المطعون عليه في تفويضه بالشراء للطاعنين (السمسار) ورتب الحكم على ذلك عدم استحقاقهما للأجر المتفق عليه ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(طعن رقم ٢١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٧/١١/١٤ ص ١٨ ص ١٦٤٩)

- متى تمت الصفقة نتيجة لسمي السمسار وساطته فإنه لا يحول دون استحقاقه للأجر ، أن يفسخ العقد الخاص بالصفقة أو يبطل فيما بعد

يسبب كان السمسار يجهله وقت العقد أو طرأ بعد اتمامه .

(طعن رقم ٤١٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٣/٦/١٩٦٨ من ١٩ ص ١٧٣)

- لا ترتب المادة ١٢ من الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ البطلان
إلا على عدم تقديم البيان عن الاتفاقات المنصوص عليها في المادة ١١ ولا
يلتزم في هذه الاتفاقات الاتفاق على دفع السمسرة .

(طعن رقم ٤١٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٣/٦/١٩٦٨ من ١٩ ص ١٧٣)

- توقيع المشتري على فاتورة شراء الأسهم غير لازم لصحتها كما ان
عدم توقيع السمسار بشخصه على الفاتورة الصادرة منه لا يؤثر على القرينة
المستفادة من تحريرها .

(طعن رقم ٣٨٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٠/١١/١٩٦٩ من ٢٠ ص ١٢٢٠)

- نص المادة ٣٢ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة
بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤١ والمادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٣٩
لسنة ١٩٤٢ يدل على أن المشرع خرج عن الأصل ، وهو اشتراط ركن
الاحتراف لموضوع أعمال السمسرة واشغال العمولة للضريبة على الأرباح
التجارية والصناعية ، فأخضع بالمادة ٣٢ مكررة بسالفة الذكر للضريبة
مبالغ السمسرة والعمولة ولو كان الممول الذي دفعت له لا يمتن السمسرة
أو الاشتغال بالعمولة وإنما يقوم بها بصفة عارضة لا تنصل بمباشرة
مهنته ، ولا محل لقصر أعمال السمسرة والعمولة المشار إليها على محيط
التجارة ، كما قد يستفاد من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٩ لسنة
١٩٤١ الذي أضاف المادة ٣٢ مكررة ، ذلك أن نص هذه المادة ورد عاما
دون أي قيد .

(طعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٤/١١/١٩٧١ من ٢٢ ص ٩٢٦)

- النص في الفقرة الثالثة من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة
١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على شرطان ضريبة الأرباح

التجارية والصناعية على « السمسارة وسماسرة الأوراق المالية والوكلاء بالعمولة » وبصفة عامة كل شخص أو شركة أو وكالة أو مكتب يشتغل بأعمال الوساطة لفراء أو بيع أى نوع من البضائع أو المواد الغذائية أو القيمة المالية على اختلاف أنواعها ، يدل على أن المشرع أخضع للضريبة على الأرباح التجارية والإرباح الناتجة من الوساطة دون النظر إلى الاسم الذى يطلق عليها أو الشكل الذى يتم به دفع العمولة للوسيط ، إنما يشترط لذلك أن تكون هذه الوساطة خاصة بالشراء والبيع ، وأن يكون الوسيط مستقلاً عن غيره ، في أداء عمله ، وهي الخصيصة التى تميزه عن الوسيط الذى عنه المادة ٦٧٦ من القانون المذنى والذي يحصل لحساب رب العمل ويكون تابعاً له وخاضعاً لرقابته ، ويعتبر الوسيط فى هذه الحالة أجيراً يخضع لضريبة المرتبات والأجور .

(طعن رقم ٤٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٩ من ٢٣ ص ١٤٧)

- السمسار وكيل مكلف بالتوسط لاتمام صفقة باجر يستحق له -
بمقتضى اتفاق صريح أو ضمني عند إبرام الصفقة .

- السمسار هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وكيل يكلفه أحد الماقددين التوسط لدى الماقد الآخر لاتمام صفقة بينهما باجر . يستحق له بمقتضى اتفاق صريح أو اتفاق ضمني استفاد من طبيعة عمله عند نجاح وساطته بإبرام عقد الصفقة على يديه .

(طعن رقم ٥٣٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/١/٧ من ٢٦ ص ١٢٤)

- تقدير أجر السمسار في حالة عدم الاتفاق - عناصره - أهمية العمل وما يقتضيه من جهد وما جرى عليه العرف .

- السمسار وكيل في عقد الصفقات ، وطبقاً للقواعد المتبعة في عقد الوكالة ، يتولى قاضى الموضوع تقدير أجر الوكيل في حالة عدم الاتفاق . مستمينا في ذلك بأهمية العمل وما يقتضيه من جهد يبذله الوكيل وبما جرى ،

عليه العرف في هذه الحالة . ولما كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية قدرت للمطعون عليه الأول اجرا عن وساطته بنسبة ٢٤٪ من قيمة الصفقة وأبانت على حكمها أن هذا التقدير يتفق مع ما بذله من مجهود وأهمية الصفقة التي تمت ببيع الفيلا إلى السفارة السوفيتية ، كما أنه يتفق مع العرف في هذا الشأن لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد التزم صحيح القانون .

(طعن رقم ٥٣٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/١/٧ من ٢٦ ص ١٢٤)

- طلب السمسار إحالة الدعوى للتحقيق لاثبات وساطته في عقد البيع ولاثبات العرف فيها يتعلق بأجر السمسرة - اغفال الحكم الرد على هذا الطلب - قصور .

- إذ يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعنين قدما أمام محكمة الاستئناف في فترة حيز الدعوى للحكم مذكرة سلمت صورتها لوكيل المطعون عليه الأول تمسكا فيها بطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات أن بيع الفيلا تم بواسطتها ولاثبات العرف فيها يتعلق بأجر السمسرة ، ثم أعيدت الدعوى للمرافعة وتداولت عدة جلسات حضر فيها المطعون عليهما حتى صدر الحكم المطعون فيه ، ومن ثم فقد أصبحت هذه المذكرة ورقة من أوراق الدعوى ، ويكون ما ورد بها من دفاع مطروحا على المحكمة ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل بحث هذا الدفاع الجوهرى والرد عليه واقتصر على الإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي الذي لم يتعرض للدفاع المذكور بل أنه قرر أن الطاعنين لم يطلبوا اثبات دعوامها بأي طريق من طرق الاثبات ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور .

(طعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١/٣١ من ٢٨ ص ٣١٨)

- ونفى الحكم القضاء بأجرة السمسرة استنادا إلى مجرد أن البيع تم بثمن يقل عن الثمن الوارد بالتفويض الصادر من البائع للسفسار

- اغتيال الحكم بحث دور السمسار في اتمام الصفقة ومسبب عقدها بثمن أقل - وما اذا كان البائع قد تنازل عن التمسك بالثمن الأعلى - قصور .

- اذ يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه برفض الدعوى - بطلب مقابل السمسرة - بالنسبة للمطعون عليها الثانية - البائنة - الى مخالفة شروط التفويض لأن البيع تم بثمن قدره ٣٠٠٠٠ ج على خلاف التفويض الصادر من المطعون عليها المذكورة الى الطاعن الثاني - السمسار - الذي تضمن شرطاً مقتضاه ان يكون البيع بثمن قدره ٣٥٠٠٠ ج ، وكان الحكم المطعون فيه فيما أورده لم يمن ببحث دور الطاعن الثاني في اتمام هذه الصفقة بناء على هذا التفويض بالبيع والسبب الذي دعا الى عقدها بثمن يقل عن الثمن الوارد بالتفويض المذكور ، وهل كان ذلك نتيجة تنازل المطعون عليها الثانية عن التمسك بشرط البيع بثمن التفويض ، لما كان ذلك فان الحكم يكون معيباً بالقصور .

(طعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١/٣١ ص ٢٨ ص ٣١٨)

الباب الرابع

أصول صياغة عقد الوكالة بالعمولة

تعريف الوكالة :

عرفت المادة ٨١ من القانون التجارى الوكيل بالعمولة بقولها :
« الوكيل بالعمولة هو الذى يعمل عملا باسم نفسه أو باسم شركة بأمر الموكل
على ذمته فى مقابلة أجره أو عمولة » وقالت المادة ٨٢ « وهو الملزوم دون
غيره لموكله ولمن يتعامل معه وله الرجوع على كل واحد منهما بما يخصه من
غير أن يكون لأحدهما طلب على الآخر » . وأضافت المادة ٨٣ : « وانما
إذا عقد الوكيل بالعمولة عقدا باسم موكله بناء على إذن منه بذلك فلكل
من الموكل والمقود معه إقامة الطلب على الآخر وتراعى فيما لاولكيل المذكور
من الحقوق وما عليه من الواجبات القواعد المقررة للتوكيل فقط » .

خصائص عقد الوكالة بالعمولة :

(١) أن الوكيل بالعمولة يتعاقد باسمه الشخصى :

ويترتب على أن الوكيل بالعمولة يتعاقد باسمه الشخصى أنه يجب أن تتوافر
فيه الأهلية الكاملة لمباشرة الأعمال التجارية ، فى حين أن الوكيل العادى
تكفى فيه أهلية التمييز لأنه لا يسأل عن العقد الذى يبرمه . ويرتّب عليه
أيضا « أن الوكيل بالعمولة إذا يتحمل كل نتائج العقد عن الموكل قرر له
المشروع ضمانات خاصة لا يتمتع بها الوكيل العادى » .

(٢) الوكالة بالعمولة عقد تجارى :

وعلى هذا نصت الفقرة الثالثة من المادة ٢ تجارى على أنه يعتبر عملا
تجاريا كل مقاوله أو عمل متعلق بالوكالة بالعمولة ، ومن ثم لا تعتبر الوكالة

وكالة بالعمولة الا اذا وقعت من تاجر يحترفها(١) ، وقد نظم القانون التجارى
الوكالة بالعمولة فى باب العقود التجارية .

- ورغم أن الوكالة بالعمولة باعتبارها عقدا تجاريا هى ضرب من
ضروب الوكالة ، وتخضع للقواعد العامة فى عقد الوكالة ، فإن الوكالة
التجارية لا تخضع لحكم الفقرة الثانية من المادة ٧٠٩. مدني التى نصت على
أنه اذا اتفق على أجر الوكالة كان هذا الأجر خاضعا لتقدير القاضى الا اذا دفع
طلوعا بعد تنفيذ الوكالة ، ووفقا لهذا الحكم يجوز للقاضى تعديل الأجر
المتفق عليه فى الوكالة العادية ، ولا ينطبق ذلك على الوكالة التجارية لأنه
لا يلائم مقتضياتها ، اذ هى ليست تبرعية فى الأصل كالوكالة العادية ،
ويراعى الوكيل فى تحديد أجره أو عمولته فى الوكالة التجارية مقدار
ما يتعرض له من مساهلة فى مواجهة من تعاقد معهم لمصلحة موكله ، وهو
محترف القيام بهذه الوكالة ويشكل أجره مصدرا هاما من مصادر دخله .

- اثبات العقد : الوكالة بالعمولة عقد رضائي ، تجارى بالنسبة
للكوكل . لذلك يثبت ضده بكافة الطرق التى تثبت بها العقود التجارية ،
فيجوز اثباته بالبينة كما تثبت صفة الكوكل بالقرائن .

واجبات الكوكل فى عقد الوكالة :

هناك التزامات تقع على عاتق الكوكل بالعمولة والموكل :

(١) التزامات الكوكل بالعمولة .

يلتزم الكوكل بالعمولة بتنفيذ الوكالة والقيام بالمصلحة التى كلف بها
وعلى هذا ينص فى عقد الوكالة على ذلك .

وهذه التعليمات قد ينص على انها الزامية للكوكل كما اذا حدد سعر
البيع أو الشراء فعليه أن يلتزم بها فى العقد فلا يجوز أن يخالف هذا

(١) راجع القانون التجارى للدكتور ثروت عبد الرحيم ص ١١٥١ .

السعر . أما إذا نص في العقد على ان هذه البيانات للارشاد فيكون الموكل حرية التقدير .

كما يذكر في العقد التزام الوكيل بالعمولة بتنفيذ العملية المكلف بها بنفسه ولا يجوز له أن ينيب عنه غيره الا اذا نص في العقد على أن له هذا الحق .

الالتزام بتقديم الحساب :

يذكر في العقد انه اذا أتم الوكيل بالعمولة تنفيذ الوكالة فعليه أن يقدم كشف حساب مؤيد بالمستندات يتضمن المبالغ التي أنفقتها او حصلها .

ضمانات الموكل عند الوكيل بالعمولة :

١ - تضامن الوكلاء : طبقا للمادة ١/٧٠٧ يكون الوكلاء المتعددون متضامنين في حالتين : اذا كانت الوكالة غير قابلة للانقسام ، وفي حالة وجود خطأ مشترك بين الوكلاء . ويضيف البعض حالة ثالثة بقوله كذلك ان الوكلاء بالعمولة في عمل واحد متضامنون دائما استنادا الى قاعدة افتراض التضامن في المسائل التجارية .

٢ - اذا كان الوكيل موكلا بالبيع وأفلس بعد أن سسلمه الموكل البضاعة جاز للموكل استردادها منه قبل أن تخرج من حيازته ، فاذا كانت قد بيعت فإن له أن يقبض الثمن مباشرة من الغير الذي اشتراها (م ٣٨١ تجارى) ، واذا كان موكلا بالشراء واشترى البضاعة وأفلس قبل أن يسلمها للموكل جاز لهذا الأخير أن يستردها من تفليسة الوكيل اذا اثبت ملكيته لها واستطاع أن يمينها بذاتها (م ٣٧٩ و ٣٨٠ تجارى) (١) .

(١) راجع العقود التجارية للدكتور على جمال الدين المرجع السابق ص ١٤٢

حقوق الوكيل بالعمولة :

(١) لا التزام على الموكل بتنفيذ الوكالة : وعلى هذا اذا رغب الوكيل
فى أن يكون الموكل ملزما بتنفيذ الوكالة أن ينص فى العقد على هذا
الشرط صراحة .

(٢) العمولة : ولا تستحق الا اذا نجح الوكيل فى إبرام العقد
المطلوب .

(٣) المصروفات :

يلتزم الموكل بأن يرد للوكيل ما أنفقه من مصروفات يقتضيها العرف
وطبيعة العمل .

ضمانات الوكيل بالعمولة :

(١) حبس البضاعة : وعلى هذا نصت المادتين ٨٤ ، ٨٦ من القانون
التجارى .

(٢) الامتياز :

وعلى هذا نصت المادة ٨٥ تجارى .

وتنقضى المادة ٨٧ على أن هذا الامتياز مقدم على جميع الامتيازات
الأخرى .

أحكام القضاء بشأن الوكالة :

- الوكالة بالعمولة نوع من الوكالة تخضع فى انقضاها وانقضائها
وسائر أحكامها للقواعد العامة المتعلقة بعقد الوكالة فى القانون المدنى فيما
عدا ما يتضمنه قانون التجارة من أحكام خاصة بها . واذ لم ينظم قانون
التجارة طرق القضاء عقد الوكالة بالعمولة فانه ينقضى بنفس الأسباب التى
ينقضى بها عقد الوكالة المدنية وبالتالى فانه يجوز للوكيل بالعمولة أن
يتنحى عن الوكالة فى أى وقت قبل اتمام العمل الموكول اليه وينهى العقد

بارادته المنفردة طبقا للحدود المرسومة بالقانون المدني . ولما كان مؤدى ما تقضى به المادتان ٧١٥ و ٧١٦ من القانون المدني - على ما ورد بمجموعة الأعمال التحضيرية - أن الوكالة عقد غير لازم ، فانه يجوز للموكل عزل الوكيل قبل انتهاء الوكالة ، كما أن للوكيل أن يتنحى عنها قبل اتمام العمل الموكل اليه . فاذا كانت الوكالة بأجر صح التنحي ولكن يلزم الوكيل بتعويض الموكل عن الضرر الذى قد يلحقه اذا كان التنحي بغير عذر مقبول أو فى وقت غير مناسب .

(طعن رقم ٣٥٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٨ س ١٧ ص ٥٠٩)

- تمييز الوكالة التجارية عن أعمال السمسرة .

- تختلف الوكالة التجارية عن أعمال السمسرة ، وتتميز كل منهما عن الأخرى ، اذ يقتصر عمل السمسار على التقريب بين شخصين لاتمام الصفقة ، دون أن يكون له شأن فيما يتم التعاقد عاياه ، فهو لا يمثل أحد المتعاقدين ، ولا يوقع على العقد بوصفه طرفا فيه ، اما الوكيل بالعمولة فى الوكالة التجارية فانه يتعاقد مع الغير باسمه دون اسم موكله الذى قد يجهله المتعاقد الآخر ، وان كان على الوكيل بالعمولة أن ينقل الى ذمة موكله كل الحقوق وما ترتب على العقد من التزامات ، واذا كان القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ الصادر فى ٩ يوليه سنة ١٩٦١ قد حظر بمادته الأولى مزاوله أعمال الوكالة التجارية الا للشركات الحكومية او التابعة للمؤسسات العامة، فان هذا الحظر يكون قاصرا على أعمال الوكالة بالعمولة دون أعمال السمسرة .

(طعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/٦/٧ س ٢٤ ص ٨٧٧)

- اذ كانت أهلية التصرف القانونى محل الوكالة يجب أن تتوفر فى الموكل فانه لا يجب توفرها فى الوكيل ، لأن اثر هذا التصرف لا ينصرف اليه بل ينصرف الى الموكل فيجوز توكيل التاجر فى تصرف لا أهلية له

فيه ، اذ يكفي أن يكون الوكيل مميزا ما دام يعمل باسم موكل لا باسمه الشخصي .

(د نقض ١٩٨١/١/١٧ - الطعن ٤٩٧ لسنة ٥٠ ق)

- المقرر بنص المادة ١٦ من قانون ايجار الأماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المقابلة للمادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - انه (اعتبارا من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون تبرم عقود الايجاز كتابة ويلزم المؤجر عند تأجير أى مبنى أو وحدة منه أن يثبت فى عقد الايجاز ٠٠ ويجوز للمستأجر عند المخالفة اثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الاثبات) لما كان ذلك وكانت أهلية التصرف القانونى محل الوكالة يجب أن تتوافر فى الموكل دون الوكيل لأن أثر هذا التصرف لا ينصرف اليه بل ينصرف الى الموكل ، مما يجوز معه توكيل القاصر فى تصرف لا أهلية له فيه ، اذ يكفي أن يكون الوكيل مميزا ما دام يعمل باسم موكله لا باسمه الشخصي . واذا تمسك الطاعن (المستأجر) بأن المظعون عليها الأولى (المؤجرة) قد وافقت على تأجير عين النزاع له وانها طلبت من ابنها المظعون عليه الثانى التوقيع نيابة عنها على عقد الايجاز فى مجلس العقد ، وطلب احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات صحة دفاعه ، واذا رفض الحكم المظعون فيه هذا الطلب بمقولة أن المستأنف (الطاعن) لم يقل أنها (المظعون عليها الأولى) شاركت فى التأجير أو حضرت مجلس العقد أو خاطبت بشمائه أصلا ، فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق وحجب نفسه بالتالى عن تحقيق دفاع جوهرى للطاعن كان من شأنه لو صبح تغيير وجه الرأى بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨١/١/١٧ - الطعن ٤٩٧ لسنة ٥٠ ق)

- اذا تماقد الوكيل باسمه الشخصى دون أن يفصح عن صفته وخلت نصوص العقد مما يفيد وجود وكالة صريحة أو ضمنية فإن آثار العقد تنصرف اليه وليس الى الاصيل إلا اذا كان من المفروض حتما فى ذهن من

تعاقد مع الوكيل انه يعلم بوجود الوكالة أو كان قد اتفق في العقد على حق هذا الوكيل الذي يتعامل باسمه الشخص في اختيار الغير بدلا عنه في موعد محدد واستعمل هذا الحق في هذا الميعاد ، وكان من المقرر أيضا في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع هي صاحبة الحق في تقدير ما يقدم اليها في الدعوى من الأدلة وترجيح ما تظمن الى ترجيحه منها واستخلاص ما ترى انه واقعة الدعوى دون رقابة عليها لمحكمة النقض في ذلك مادام استخلاصها سائفا وله أصله الثابت بالأوراق وكان الثابت في الدعوى أن المرحوم - مورث المعلوم ضد من الثلاث الأوليات - وقد تعاقد باسمه كمشتري في عقد البيع المؤرخ ١٩٦٠/٢/١ الذي خات نصوصه من أية اشارة الى وكالة صريحة أو ضمنية أو حق المشتري في اختيار الغير بدلا منه وبتساريخ ١٩٦٠/١٠/٣٠ حرر له - وهو أحد المتدخلين - عقد ايجار عن ٢ ف من اطيان النزاع وفي ١٩٦١/٩/١٤ وقع حجزا تحفظيا على زراعة فدانين شاملة في ستة افدنة يزرعها المستاجر المذكور بالاشتراك مع ابن عمه الطاعن ثم حصل على أمر الأداء رقم ٣٢٢٨ لسنة ١٩٦١ كفر الشيخ ضده بمبلغ ٣١ ج قيمة الايجار المستحق عن سنة ١٩٦١ وان الحجز التحفظي وأمر الأداء كانا تالين لتحقيقات الشكوى الادارية سالفة الذكر . لما كان ذلك ، وكان الحكم المعلوم فيه قد استدلل مما تقدم ومن تأشيرة البائع على ذات عقد البيع بما يفيد استلامه بالقي الثمن - دون تحرير عقد جديد باسم الطاعن وابن عمه - على أن المرحوم هو المشتري الحقيقي وكان هذا الاستخلاص سائفا وكافيا لحمل قضائه وله أصله الثابت بالأوراق فان هذا النسي يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٥ - الطعن ٣٦٧ لسنة ٤٧ ق)

- إن تحريم تعاقد الشخص مع نفسه انما يقوم على قرينة قانونية هي أن الشخص اذا وكل عنه غيره في التعاقد فهو لا يقصد التوسع في هذه الوكالة الى حد أن يبيع للوكيل أن يتعاقد مع نفسه لما في ذلك من تعارض في المصالح ، لأنه لو قصد ذلك لتعاقد معه مباشرة دون حاجة الى توكيل .

فاذا ما تعاقد الوكيل مع نفسه بالرغم من ذلك كان مجاوزا حدود الوكالة ويكون شأنه شأن كل وكيل جاوز حدود وكالته فلا يكون عمله نافذا في حق الموكل الا اذا اجازه . والقريئة القانونية المذكورة قابلة لاثبات العكس فيجوز للأصيل أن ينقضها وأن يرخص مقدما للوكيل في التعاقد مع نفسه ، وفي هذه الحالة يجعل الوكيل في حدود وكالته اذا تعاقد مع نفسه ويكون عمله نافذا في حق الأصيل .

(نقض ١٩٨١/٤/٢ - الطعن ٤٧٦ لسنة ٤٨ ق)

- ان البيع مع حق التقرير بالشراء عن الغير وان لم يرد به نص في التقنين المدني الا أنه من الجائز التعامل به ، ويجب لاعمال آثار هذا النوع من البيع أن يذكر شرط اختيار الغير في العقد بأن يحتفظ المشتري عند إبرام العقد بحقه في التقرير بالشراء عن الغير ويتفق مع البائع على مدة يعلن المشتري خلالها اسم من اشترى له الصلقة فاذا افصح المشتري الظاهر عن المشتري المستمر في الميعاد المتفق عليه اعتبر البيع صادرا من البائع الى هذا المشتري المستمر مباشرة وانصرفت اليه آثاره دون حاجة الى بيع جديد له من المشتري الظاهر .

(نقض ١٩٨١/٤/١٥ - الطعن ١١٠ لسنة ٤٧ ق)

- النص في المادة ٥/١٣ من قانون المرافعات على أنه فيما يتعلق بالشركات الأجنبية التي لها فرع أو وكيل في جمهورية مصر العربية تسلم صور الاعلانات الى هذا الفرع أو الوكيل يدل على أن مقر وكيل الشركة الأجنبية التي تبشر نشاطا في مصر يعتبر موطنها لهذه الشركة تسلم اليها الاعلانات فيه ، الا أن ذلك مشروط بأن يكون الاعلان موجها من غير الوكيل ، أما اذا كان الاعلان موجها من الوكيل الى الشركة الأجنبية الموكلة فانه يتعين اعلانها في موطنها الأصلي احتراما لقاعدة المواجهة بين الخصوم التي تعد من أهم تطبيقات مبدأ احترام حقوق الدفاع وما تقتضيه من ضرورة اعلام الخصم بما يتخذ ضده من أعمال اجرائية وفقا للشكل الذي يقرره

القانون تمكيناً له من الدفاع عن مصالحه ، لما كان ذلك وكانت الشركة الطاعنة وهي وكالة عن الشركة المطعون ضدها الأولى في مصر قد اختصمت هذه الأخيرة في الدعوى الماثلة وأعلنتها بصحيفة الدعوى في مقرها هي . - أى مقر الطاعنة - باعتباره موطناً قانونياً للشركة المطعون ضدها الأولى . فإن الإعلان يكون باطلاً وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

(نقض ١٩٨١/٦/٢٢ - الطعن ١٥٨ لسنة ٤٨ ق)

- لئن كان الأصل طبقاً للمادة ١/٧٠٣ من القانون المدني أن الوكيل ملزم بتنفيذ الوكالة دون أن يجاوز حدودها المرسومة إلا أن القرار أو اجارة الموكل أو ورثته من بعده للتصرف أو العمل المجاوز لحدود بوكاله يفيد الموكل والغير من وقت حصول التعاقد لا من وقت القرار أو الاجارة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في هذا الصدد قوله « أن عقد البيع تضمن حصته من الاطيان التي يملكها مورث المورث بمقتضى عقود مسجله كما تضمن حصته في عقارات كائنة بمركز ميت غمر وقد صادقت المستأنفة (الطاعنة) على العقد عن نفسها وبصفتها كما صادقت عليه وادة المورث واستبعدت الاطيان المبينة من محضر حصر التركة التي وقعت عليه المستأنفة هذا فضلاً عن أن محكمة الأحوال الشخصية اعتمدت البيع وصرحت للوصى بالتوقيع على عقد البيع نيابة عن القصر وذلك بالقرار الصادر في الفضيه رقم ٩٣ سنة ١٩٧٤ أحوال شخصية ميت غمر بتاريخ ١٩٧٤/٧/٨ وقصد وقع الوصى على اقرار بما يتضمن مصادقته على البيع وبذلك يكون جميع الورثة قد وافقوا على البيع وأجازوه بكافة ما تضمنه من اطيان مبيعة وثمن مقبوض » . فإن ما قرره الحكم في هذا الشأن من اجازة الورثة جميعاً بما فيهم القاصرين للبيع موضوع النزاع يتفق وصحيح القانون ولا ينال من ذلك القول بأن محكمة الأحوال الشخصية المختصة لم يكن لديها علم يتجاوز الوكيلين حدود الوكالة فيما يتعلق بحصة المورث في العقار الكائن بميت غمر . عدا ما قررها لم يلغ أو يعبدل عنه فيظل واجب الاحترام ومنتهجا لأثاره

بالنسبة لاجازة المقدم في حق القاصرين ومن ثم يكون النعمى عليه باخطئ في تطبيق القانون في غير محله ولما تقدم يتعين رفض الطعن .
(نقض ١٩٨١/٦/٢٥ - الطعن ٨٦٧ لسنة ٤٧ ق)

- من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه متى كان للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية من يمثلها قانونا وكانت هي المقصودة بذاتها بالخصومة فلا تنأثر بما يطرا على شخصية هذا الممثل من تغير . لما كان ذلك وكان الثابت بالتوكيل الذي بموجبه باشر المحامي رفع الطعن بالنقض انه صادر من المستشار القانوني للشركة الطاعنة استنادا الى التوكيل الصادر له من رئيس مجلس ادارة الشركة آنذاك متضمنا تفويضه في تمثيل الشركة امام القضاء والاذن له في توكيل المحامين في الطعن بالنقض وكان هذا التوكيل قد صدر صحيحا ممن يمثل الشركة قانونا وقت صدوره ، فان تغير رئيس مجلس الادارة في مرحلة لاحقة لصدور التوكيل لا ينال من شخصية الشركة ، ولا يؤثر على استمرار الوكالة الصادرة منها ومن ثم لا يوجب اصدار توكيل آخر من رئيس مجلس الادارة الجديد للترتيب بالطعن .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٦ - الطعن ٢٧ لسنة ٥١ ق)

- انه لما كان البين أن نيابة الطاعن عن الأشخاص المشار اليهم في المادة الاولى من الامر العسكري رقم ٤ سنة ١٩٥٦ هي نيابة قانونية حدد القانون نطاقها وبين سلطة النائب فيها ، فانه لا يجوز والحال هذه التحدى بانطباق احكام الوكالة المنصوص عليها في القانون المدني ومنها المادة ٧١٧ توصلا للقول باستمرار مهمة الطاعن بصفته الى حين تسلم واستلام من رفعت عنه الحراسة لامواله متى كان المشرع لم ينص على ذلك ويكون النعمى على الحكم المطعون فيه بهذه الاوجه لا اساس له .

(نقض ١٩٨٢/١/٢١ - الطعن ٩٣٠ لسنة ٣٤ ق)

- مؤدى نصوص المواد ٧٢ ، ٧٥ ، ٧٦ من قانون المرافعات ان من حق

الخصم أن ينيب وكيله عنه في الحضور أمام المحكمة - وهذا يصدق على ممثل الشخص الاعتباري - من المقرر أن الوكالة بالخصومة تخول للوكيل سلطة القيام بالأعمال اللازمة لرفع الدعوى ومتابعتها والدفاع فيها إلا أنها لا تجيز له الصلح بغير تفويض خاص يذكر بلفظه في التوكيل . والاقرار يعتبر عملا من أعمال التصرف فيشترط فيه أهلية التصرف والوكيل لا يجوز له الاقرار عن موكله إلا إذا كان مفوضا في ذلك بنص خاص في التوكيل إذ لا يدخل الاقرار في نطاق الوكالة العامة . فإذا جاوز الوكيل نطاقها إلى الاقرار فإن أثره لا ينصرف إلى الوكيل لأنه لا يكون في هذه الحالة نائباً عنه ولا صفة له في اتخاذ هذا التصرف باسمه .

(نقض ١٩٨٢/٢/٢١ - الطعن ٦٢٤ لسنة ٤٥ ق)

- الأصل في قواعد الوكالة أن الغير الذي يتعاقد مع الوكيل عليه أن يثبت من قيام الوكالة ومن حدودها ، وله في سبيل ذلك أن يطلب من الوكيل اثبات وكالته فإن قصر فعله في تقصيره ، وإن جاوز الوكيل حدود وكالته فلا ينصرف أثر تصرفه إلى الأصل ، ويستوى في ذلك أن يكون الوكيل حسن النية أو سيئها قصد الإضرار بالموكل أو بغيره .

(نقض ١٩٨٢/٣/٨ - الطعن ٦٥٦ لسنة ٤٧ ق)

- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عبء اثبات الوكالة يقع على من يدعيها ، فإذا احتج الغير على الموكل بالوكالة ليرجع عليه بأثر الصرف القانوني الذي عقده مع الوكيل كان على الغير أن يثبت الوكالة ومداه ، وإن الوكيل قد تصرف في نطاقها حتى يستطيع إلزام الموكل بهذا التصرف ، والوكيل لا تكون له صفة الوكالة عن الموكل إذا عمل باسم هذا الأخير . وجاوز حدود الوكالة .

(نقض ١٩٨٢/٣/٨ - الطعن ٦٥٦ لسنة ٤٧ ق)

- لما كانت العلاقة بين الوكيل المسخر والموكل ينظمها عقد الوكالة الذي أبرماه فيلتزم الوكيل المسخر بتنفيذ الوكالة في حدودها المرسومة .

مما مؤداه أن تسجيل البيع الصادر للوكيل المسخر بنقل الملكية مباشرة من الغير الى الموكل المستتر فى العلاقة بين الوكيل والموكل ، وكان الاستناد الى وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية لا يمنع من الاستناد الى سبب آخر لاكتسابها ، لما كان ذلك وكان يجوز فى الاستئناف مع بقاء موضوع الطالع الأصل على حاله تغيير سببه والاضافة اليه وفقا لحكم المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات ، وكان الثابت من صحيفة الاستئناف المقدمة صورتها الرسمية من الطاعنين ومن الصورة الرسمية المذكورة الطاعنين المقدمة لجلسة ١٩٧٧/٢/١٩ أن الطاعنين أسسا طلب الحكم بتثبيت ملكية الطاعنة الأولى لأطيان التذاعى على تملكها اياها بالتقادم المكسب وبموجب العقد المسجل الصادر للمطعون عليها من مصلحة الأملاك لانصراف أثره الى الطاعن الثانى كمشتتر وان المطعون عليها مسخرة عنه فيه ثم انتقالها فيه الى الطاعنة الأولى بموجب اقرار تغيير أوضاع ملكية الأسرة وفقا لنص المادة الرابعة من القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٦٩ وأن الطاعن الثانى لجأ الى الشراء بطريق التسخير تفاديا لتعليقات المصلحة البائعة بعدم البيع لكبار الملاك ، وركنا فى اثبات ذلك الى القرار المنسوب الى المطعون عليها المؤرخ ١٩٧٢/١/٥ وإلى سداد الأقساط ثمن الصفقة دون المطعون عليها الى المصلحة البائعة ، وطلبا احالة الدعوى الى التحقيق لإثبات حقيقة التعاقد الصادر للمطعون عليها باعتبار الدلتين سالفتي البيان مبدأ ثبوت بالكتابة يجوز تكملته بالبينة ، اضافة الى وجود مانع أدبى بين الطاعن والمطعون عليها يجيز اللجوء للبينة فى اثبات ما كان يجب اثباته بالكتابة ، فان الحكم المطعون فيه اذ اجترأ فى الرد على هذا الدفاع وطلب اثبات عقسد الوكالة المستتر بالقول بعدم توفر موجب الاحالة الى التحقيق لأن الطاعن الثانى لم يبد مبررا للتخفى وراء اسم المطعون عليها فى الشراء لأنه فى ذلك التاريخ لم يكن قد صدر قانون الإصلاح الزراعى وكان بإمكانه الشراء باسمه أو فى القليل باسم زوجته وأنه لا توجد فى أوراق الدعوى ما يفرزها وأن ما يثيره الطاعنان من أن المطعون عليها قد أقرت صراحة بملكية الطاعن الثانى لأطيان فانه مع

افتراض صحة ذلك فإن فيه ما يتعارض مع ادعاء الطاعنة الأولى تملكها بالتقادم ، على الرغم من أن الطاعن الثاني لم يدع اللجوء الى عقد التسخير للافلات من قانون الاصلاح الزراعى وبرر اللجوء اليه بتعليمات مصلحة الاملاك آنذاك ، وقدم من الأدلة والقرائن عليه ما قد يتغير بتحقيقه وجه الرأى فى الدعوى ولا يوجد ثمة تعارض بين ادعاء الطاعنة الأولى اكتساب الملكية بالتقادم وبين اكتسابها لها نتيجة لتغيير أوضاع ملكية الأسرة بينها وبين الطاعن الثانى وفقا للقانون بعد أن اكتسب هو الملكية بموجب عقد البيع المسجل الذى سخرت فيه المظنون عليها يكون معيبا بالقصور والفساد فى الاستدلال بها يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٢/٦/٨ - الطعن ١٤٣٣ لسنة ١٩٤٨ ق)

الباب الخامس صيغ عقود الشركات

نموذج رقم ١

للمعقد الابتدائي والنظام الأساسي
للشركة المساهمة التي تنشأ طبقاً لأحكام القانون
رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

عقد الشركة الابتدائي

انه في يوم / / ١٩

١ - الاسم - المهنة - الجنسية - تاريخ الميلاد - اثبات الشخصية -
المنوان .

٢ -

٣ -

مادة ١ - اتفق الموقعون على هذا المعقد على تأسيس شركة مساهمة
مصرية بترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية طبقاً لأحكام القوانين
المعمول بها ووفقاً لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم
والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١
ولائحته التنفيذية والنظام الملحق بهذا المعقد .

مادة ٢ - اسم هذه الشركة هو :

(يطلق عليها الغرض الذي قامت من أجل تحقيقه) .

مادة ٣ - غرض هذه الشركة هو :

.
.

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التى تزاوِل أعمال شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج ، كما يجوز لها أن تندمج فى الهيئات السالفة أو تنشئها أو تلحقها بها وذلك طبقا لأحكام القانون ولائحته التنفيذية .

مادة ٤ - يكون مركز الشركة ومحلها القانونى فى مدينة ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات فى جمهورية مصر العربية أو فى الخارج .

مادة ٥ - المدة المحددة لهذه الشركة هى سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى .

مادة ٦ - حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ (١) .

وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ (٢) .

موزع على سهم قيمة كل سهم منها
أسهم نقدية أسهم تقابل حصصاً عينية .

(مادة ٧)

إذا دخلت فى رأس المال حصة عينية تضاف المادة التالية :

الحصة العينية التى دخلت فى تكوين رأس المال عبارة عن :

مقدمة من بالشروط الآتية :

وقد وردت عليها خلال السنوات الخمس السابقة على تقديمها عقود

الممارسة الآتى بيانها وبيان شروطها .

(١) يجوز شطب هذه الفقرة إذا لم يرغب المؤسسون فى تحديد رأس المال المرخص به .

(٢) يراعى أن يكون تحديد رأس المال بالجنيه المصرى حتى ولو كان جزء منه مدفوعاً بعملة أجنبية .

وكانت هذه الحصة فى تلك الفترة تغل الربح الآتى ببيانه
وسبق أن ترتب عليها حقوق الرهن والامتياز الآتى ببيانه
ومن المتفق عليه التخير فى استيفاء الحصة المذكورة نقدا بالشروط
الآتية :

وقررت الهيئة العامة لسوق المال تعيين الخبراء للتحقق من التقدير
الصحيح لهذه الحصص وقدم الخبراء المذكورين تقريرهم الذى قدروا فيه
الحصص على الوجه الآتى ببيانه نقدا ووافق عليه المؤسسون
بجلسة

مادة ٧ - أكتتب المؤسسون الموقعون على هذا العقد فى رأس المال
باسهم عددها قيمتها على النحو التالى :

وطرحت باقى الأسهم ومقدارها سهما وقيمتها
بتساريخ وتم الاكتتاب لدى بنك والمرخص له بتلقى
الاكتتابات .

(تشطب اذا لم يكن هناك اكتتاب عام) .

الاسهم والجنسية	عدد الاسهم	القيمة الاسمية	العملة التى تم بها الوفاء
١ -			
٢ -			
٣ -			

اكتتاب عام/او مساهمون آخرون

وتبلغ نسبة مشاركة المصريين

- وقد دفع المكتتبون ربع كامل القيمة الاسمية وقدره • • • • •
- فى بنك • • • • • المسجل لدى البنك المركزى المصرى •
- وهذا المبلغ لا يجوز سحبه الا بعد قيد الشركة بالسجل التجارى •

(مادة ٠٠٠)

(تشطب فى حالة عدم وجود حصص تأسيس)

حصص التأسيس قد تقرر منحها الى • • • • • مقابل التنازل
للشركة عن الالتزام الممنوح له من الحكومة فى شأن • • • • • أو مقابل
الحقوق المعنوية الآتى بيانها :

وقد خصص للخصص المذكورة نسبة • • • • • من الأرباح بعد
سحب الاحتياطى القانونى ووفاء • • • • • على الأقل بصفة ربع
لرأس المال • وعقد حل الشركة وتصفيتها لا يكون لأصحاب هذه الحصص
أى نصيب فى فائض التصفية •

وللجمعية العامة بعد مضى سنة من تاريخ تأسيس الشركة الحق فى
الغائها مقابل التعويض العادل والذي يتم تقديره على أساس • • • • •

مادة ٨ - يتعهد الموقعون على هذا بالسعى فى الحصول على موافقة
اللجنة المنصوص عايتها فى المادة (١٨) من قانون شركات المساهمة
وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار اليه
على انشاء الشركة والقيام بكافة الاجراءات اللازمة لاتمام تأسيسها • وفى
هذا السبيل وكأولا عنهم • • • • • فى القيام بالنشر والقييد
بالسجل التجارى واتخاذ الاجراءات القانونية واستيفاء المستندات اللازمة
وادخال التعديلات التى تراها الجهات المختصة لازمة سواء على هذا العقد أو
على نظام الشركة المرفق وتسليم كافة الوثائق الى مجلس ادارة الشركة •

مادة ٩ - تلتزم الشركة بأداء المصروفات والنفقات والأجور والتكاليف التي تم اتفاقها بسبب تأسيس الشركة وذلك خصما من حساب المصروفات العامة .

مادة ١٠ - حرر هذا العقد بمدينة بجمهورية مصر العربية سنة ١٤ هجرية الموافق سنة ١٩ ميلادية من . . . نسخة لكل من المتعاقد نسخة وباقي النسخ لتتقدمها الى الجهات المعنية لاستصدار القرار المرخص في التأسيس .

التوقيعات

الاسم الثلاثي	الجنسية	الاقامة	التوقيع
١ -			
٢ -			
٣ -			
٤ -			
٥ -			
٦ -			
٧ -			

النظام الاساسى للشركة

الباب الاول

فى تأسيس الشركة

مادة ١ - تأسست طبقا لاحكام القوانين المعمول بها فى جمهورية مصر العربية ووفقا لاحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والنظام الاساسى التالى شركة مساهمة مصرية بالشروط المقررة فيما يعمه :

مادة ٢ - اسم هذه الشركة هو : شركة مساهمة
متمتعة بالجنسية المصرية .

مادة ٣ - غرض هذه الشركة هو :

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع الهيئات التى تزاوّل أعمالا شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج ، كما يجوز لها أن تندمج فى الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقا لاحكام القانون ولائحته التنفيذية .

مادة ٤ - يكون مركز الشركة ومحلها القانونى فى مدينة ويجوز لمجلس الادارة أن ينشئ لها فروعاً أو توكيلات فى مصر أو فى الخارج .

مادة ٥ - المدة المحدودة لهذه الشركة هي سنة ١٩
تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى .

الباب الثاني

فى رأس مال الشركة

- مادة ٦ - حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ٠٠٠ جنيه (١) •
 وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ٠٠٠٠ جنيه موزع على ٠٠٠ •
 سهما قيمة كل سهم (٢) ٠٠٠٠ جنيه منها ٠٠٠٠ أسهم نقدية و ٠٠٠ •
 أسهم مقابل حصص عينية •

مادة ٧ - جميع أسهم الشركة اسمية وقد تم الاكتتاب فى رأس المال
 على النحو التالى :

الاسم والجنسية	عدد الأسهم	القيمة الاسمية	العملة التى تم بها الوفاء
١ -			
٢ -			
٣ -			
٤ -			

وتبلغ نسبة مشاركة المصريين •

(١) يجوز شطب هذه الفقرة اذا لم يرغب المؤسسون فى تحديد رأس المال المرخص به
 مع مراعاة أحكام المادة ٦ من اللائحة التنفيذية •

(٢) لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن ألف جنيه •

وقد دفع المكتتبون (ربح) (١) القيمة الاسمية بالكامل للسهم عند
الاكتتاب (٢) .

مادة ٨ - تستخرج الأسهم أو الشهادات الممثلة للأسهم من دفتر
ذى قسائم وتمطى أرقاما متسلسلة ويوقع عليها عضوان من أعضاء مجلس
الإدارة وتختتم بخاتم الشركة .

ويجب أن يتضمن السهم على الأخص اسم الشركة وتاريخ قيدها
بالسجل التجارى ورقمه وقيمة رأس المال بنوعيه وعدد الأسهم الموزع
عليها وخصائصها وغرض الشركة ومركزها ومدتها والتاريخ المحدد لاجتماع
الجمعية العامة العادية .

ويكون للأسهم كوبونات ذات أرقام متسلسلة ومشملة أيضا على رقم
السهم .

مادة ٩ - يجب أن يتم الوفاء بباقي قيمة كل سهم خلال
سنوات (٣) على الأكثر من تاريخ تأسيس الشركة وذلك فى المواعيد والطريقة
التي يمينها مجلس الإدارة على أن يعلن عن تلك المواعيد قبل حلولها بخمسة
عشر يوما على الأقل وتقييد المبالغ المدفوعة على شهادات الأسهم ، وكل سهم
لم يؤشر عليه تأشيرًا صحيحًا بالوفاء بالمبالغ الواجبة الأداء يبطل حتما
تداوله .

وكل مبلغ واجب السداد وفاء لباقي قيمة السهم ويتأخر أدائه عن
الميعاد المحدد له تستحق عنه فائدة لصالح الشركة بواقع ٠.٠٠٪ سنويا من
يوم استحقاقه بالإضافة الى التعميطات المترتبة على ذلك .

(١) أو أكثر بحسب المدفوع .

(٢) إذا كانت الشركة من شركات الاكتتاب المسام تضاف عبارة « واكتب المؤسسون
وحدهم . . . بما لا يقل عن نصف رأس المال المصدر أو ما يساوى (١٠٪) من رأس المال
المخصص به » .

(٣) يحده عدد السنوات بما لا يجاوز عشرة .

ويحق لمجلس ادارة الشركة أن يقوم ببيع هذه الأسهم لحساب المساهم المتأخر عن الدفع وعلى ذمته وتحت مسئوليته بلا حاجة الى تنبيه أو اجراءات قضائية وذلك بعد اتخاذ الاجراءات الآتية :

(أ) اعذار المساهم المتخلف بالدفع وذلك بكتاب مسجل على عنوانه المبين بسجلات الشركة ومضى ستين يوما على ذلك .

(ب) الاعلان فى احدى الصحف اليومية أو فى صحيفة الشركات عن أرقام الأسهم التى تأخر أصحابها فى الوفاء بقيمتها .

(ج) اخطار المساهم بكتاب مسجل بصورة من الاعلان وعدد الجريدة أو الصحيفة التى تم نشره بها ومضى خمسة عشر يوما على ذلك ، وشهادات الأسهم التى تباع بهذه الكيفية تلتفى حتما على أن تسلم شهادات جديدة للمشتريين عوضا عنها تحمل ذات الأرقام التى كانت على الشهادات القديمة .

ويخضع مجلس ادارة الشركة من ثمن البيع ما يكون مطلوباً للشركة من أصل وفوائد ومصاريف ثم يحاسب المساهم الذى يبيع أسهمه على ما قد يوجد من الزيادة ويطالبه بالفرق عند حصول عجز . ولا يؤثر التجاؤء الشركة الى استعمال الحق المقرر بالفقرة السابقة على حقها فى الالتجاء الى جميع ما تخوله القوانين من حقوق و ضمانات أخرى فى نفس الوقت أو فى وقت آخر .

مادة ١٥ - تنتقل ملكية الأسهم باثبات التصرف كتابة فى سجل خاص لدى الشركة يطلق عليه سجل نقل ملكية الأسهم وذلك بعد تقديم اقرار موقع عليه من المتنازل والمتنازل اليه بمراعاة الأحكام القانونية المقررة لتداول الأوراق المالية وللشركة الحق فى أن تطلب التصديق على توقيع الطرفين باثبات أهليتهما بالطرق القانونية(١) .

(١) فى حالة إيراد نصوص فى النظام تنصن قيودا على تداول الأسهم فإنه يتعين مراعاة أحكام المواد من ١٣٩ - ١٤١ من اللائحة التنفيذية .

وبالرغم من حصول التنازل وإثباته في سجل الشركة يظل المكتتبون الأصليون والمتنازلون المتعاقبون مسئولين بالتضامن فيما بينهم ومع من تنازلوا اليهم عن المبالغ المتبقية من قيمة الأسهم المتنازل عنها إلى أن يتم سداد قيمة الأسهم وفي جميع الأحوال ينقضى التضامن بانقضاء سنتين من تاريخ إثبات التنازل في السجل المشار اليه ، ويوقع اثنان من أعضاء مجلس الادارة على الشهادات المثبتة لقيده الأسهم الاسمية في سجل نقل الملكية وبالنسبة لأيلولة الأسهم إلى الغير بالارث أو الوصية يجب على الوارث أو الموصى له أن يطلب قيد نقل الملكية في السجل المشار اليه ، وإذا كان نقل ملكية الورقة المالية تنفيذا لحكم نهائي جرى القيد في السجلات على مقتضى هذا الحكم وذلك كله بعد تقديم المستندات الدالة على ذلك .

وفي جميع الأحوال يؤثر على السهم بما يفيد نقل الملكية باسم من انتقلت اليه .

مادة ١١ - لا يلزم المساهم الا بقيمة كل سهم من أسهمه ولا يجوز زيادة التزاماته وتخضع جميع الأسهم من نفس النوع لنفس الالتزامات .

مادة ١٢ - تترتب حتما على ملكية السهم قبول نظام الشركة وقرارات جمعيتها العامة .

مادة ١٣ - كل سهم غير قابل للتجزئة .

مادة ١٤ - لا يجوز لورثة المساهم أو لدائنيه بأية حجة كانت أن يطالبوا بوضع الاختام على دفاتر الشركة أو قراطينها أو ممتلكاتها ولا أن يطلبوا قسمتها أو بيعها جملتها لعنم امكان القسمة ولا أن يتدخلوا بأية طريقة كانت في ادارة الشركة ويجب عليهم في استعمال حقوقهم التعويل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية العامة .

مادة ١٥ - كل سهم يخول الحق في حصة معادلة لحصة غيره من

الأسهم من نفس النوع بلا تمييز في اقتسام الأرباح وفي ملكية موجودات الشركة عند التصفية (١) .

مادة ١٦ - تدفع الأرباح المستحقة عن السهم لآخر مالك له مقيدا اسمه في سجل الشركة ويكون له وحده الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصا في الأرباح أو نصيبا في موجودات الشركة .

مادة ١٧ - مع مراعاة حكم المادة ٣٣ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية يجوز زيادة رأس مال الشركة بإصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الاسمية التي للأسهم الأصلية كما يجوز كذلك تخفيض رأس المال على الوجه المبين بهذا القانون ولائحته التنفيذية (٢) .

مادة ١٨ - في حالة زيادة رأس المال بأسهم نقدية ، يكون للمساهمين القدامى حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الزيادة كل بحسب عدد الأسهم التي يمتلكها (٣) ، (٤) وذلك بشرط مراعاة ما يكون للأسهم الممتازة من حقوق أولوية خاصة بها (٥) .

ويتم إخطار المساهمين القدامى بإصدار أسهم الزيادة - في حالة تقرير حقوق أولوية خاصة بهم - بالنشر أو بكتاب مسجل على حسب الأحوال

(١) مع مراعاة حقوق الأسهم الممتازة .

(٢) بالنسبة للأسهم الممتازة وخصص الأرباح وخصص التأسيس فانه يكون للمؤسسين النص عليها في النظام في حالة تقريرها وذلك في ضوء أحكام القانون ولائحته التنفيذية مع الإحاطة بأنه لا يجوز زيادة رأس المال بأسهم ممتازة الا اذا كان النظام يرخص بذلك ابتداء .

(٣) يجوز تحديد حقوق الأولوية للمساهمين القدامى بحيث تقتصر على مجرد الأسبقية في الاكتتاب فقط ، أو تشمل بالإضافة لذلك الإعفاء من علاوة الإصدار أو جزء منها .

(٤) يجوز للجمعية العامة غير العادية بناء على تقرير مراقب الحسابات ، أن تطرح في أسهم الزيادة - كلها أو بعضها - للاكتتاب العام دون تقرير حقوق الأولوية للمساهمين القدامى .

(٥) تشطب هذه الفقرة اذا لم يتضمن النظام بانشاء أسهم ممتازة .

طبقا لما هو منصوص عليه باللائحة التنفيذية ، مع منح المساهمين القدامى مهلة للاكتتاب لا تقل عن ثلاثين يوما من فتح باب الاكتتاب .

مادة ١٩ - فى حالة زيادة رأس المال ، يجوز للجمعية العامة غير العادية تقرير حقوق الأولوية فى الاكتتاب فى أسهم الزيادة للمساهمين القدامى كل بحسب قيمة الأسهم التى يحملها ، وذلك بشرط أن يتساوى جميع المساهمين من ذات المرتبة فى التمتع بهذه الحقوق^(١) .

الباب الثالث

فى السندات

مادة ٢٠ - مع مراعاة أحكام المواد من ٤٩ الى ٥٢ من قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية للجمعية العامة أن تقرر اصدار سندات من أى نوع كانت ويوضح هذا القرار قيمة السندات وشروط اصدارها ومدى قابليتها للتحويل الى أسهم .

(١) يجوز للجمعية العامة غير العادية بناء على تقرير من مراقب الحسابات أن تطرح لمرء أسهم الزيادة كلها أو بعضها للاكتتاب العام دون تقرير حقوق الأولوية للمساهمين القدامى .

الباب الرابع

في إدارة الشركة

الفصل الأول

مجلس إدارة الشركة

مادة ٢١ - يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من
عضواً (أو من عضواً على الأقل و عضو على الأكثر) تعينهم
الجمعية العامة (١) (٢) ويشترط في كل منهم أن يكون مالكا لعدد
من أسهم الشركة لا تقل قيمتها عن (٣) .

واستثناء من طريقة التعيين السابقة الذكر عين المؤسسون أول مجلس
إدارة من عضو هم :

الاسم	الجنسية	السن
-------	---------	------

مادة ٢٢ - يعين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات
غير أن مجلس الإدارة المعين في المادة السابقة يبقى قائماً بأعماله لمدة .

(١) يشترط أن يكون العدد فردياً ولا يقل عن ثلاثة ، ويجوز النص على ضم عضوين.
على الأكثر لا يتوافر فيهم نصاب ملكيته أسهم الشركة .

(٢) إذا قرر النظام اشتراك العاملين في عضوية مجلس الإدارة تنطبق الفقرة الآتية :
« يكون من بينهم (.....) عضواً ممن يعملون في الشركة يختارهم العاملون.
بالشركة ممن يتوافر فيهم شروط العضوية » .
- أما إذا قرر النظام إنشاء أسهم العمل مملوكة لجميع العاملين بالشركة تنطبق العبارة
الآتية :

« يكون من بينهم (.....) عضواً ممن يعملون في الشركة يختارهم الجمعيات.
الخاصة بالعاملين من أصحاب أسهم العمل على النحو المحدد باللائحة التنفيذية » .
(٣) بشرط ألا تقل قيمتها الاسمية عن خمسة آلاف جنيه .

• • • • • سنوات (١) •

ولا يخل ذلك بحق الشخص المصنوى فى مجلس الادارة فى استبدال من
يمثله فى المجلس وذلك على الوجه المبين باللائحة التنفيذية •

مادة ٢٣ - لمجلس الادارة - اذا لم يكن هناك أعضاء يحلون محل
العضو الاصل - أن يعين أعضاء فى المراكز التى تخلو فى أثناء السنة ويجب
عليه اجراء هذا التعيين اذا نقص عدد أعضائه عن • • • • • عضوا •

• ويباشر الأعضاء المعينون على الوجه المبين فى الفقرة السابقة العمل فى
الحال الى أن ينقذ أول اجتماع للجمعية العامة فاما أن تقرر تعيينهم أو تعيين
آخرين بدلا عنهم •

مادة ٢٤ - يعين المجلس من بين أعضائه رئيسا ويجوز تعيين نائب
الرئيس ويحل محله أثناء غيابه وفى حالة غياب الرئيس ونائبه يعين المجلس
العضو الذى يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتا •

مادة ٢٥ - يجوز لمجلس الادارة أن يعين من بين أعضائه عضوا منتدبا
أو أكثر ويحدد المجلس اختصاصاته ومكافأته كما يكون له أن يؤلف من بين
أعضائه لجنة أو أكثر يمنحها بعض اختصاصاته أو يعهد بمراقبة سير العمل
بالشركة وتنفيذ قرارات المجلس •

مادة ٢٦ - يعقد مجلس الادارة جلساته فى مركز الشركة كلما
دعت مصلحتها الى انعقاده بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب ثلث
أعضائه ، ويجب أن يجتمع مجلس الادارة • • • • • مرات على الأقل خلال
السنة المالية الواحدة •

ويجوز أيضا أن يعقد المجلس خارج مركز الشركة بشرط أن يكون

جميع أعضائه الحاضرين أو ممثلين في الاجتماع وأن يكون هذا الاجتماع في مصر .

مادة ٢٧ - لمضو مجلس الإدارة أن يتنبأ عنه عند الضرورة في المجلس أحد زملائه وفي هذه الحالة يكون لهذا العضو صوتان ويجب أن يكون النائب عن العضو المصري مصرياً ولا يجوز أن يتوب عضو مجلس الإدارة عن أكثر من عضو واحد وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد أصوات المنيبين على ثلث عدد أصوات الحاضرين .

مادة ٢٨ - لا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره
عضوا (ثلاثة على الأقل) .

مادة ٢٩ - تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية
عضوا (يجوز النص على نصاب معين في بعض الموضوعات) .

مادة ٣٠ - مع مراعاة أحكام المواد من ٩٦ الى ١٠١ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة. المشار اليه وأحكام لائحته التنفيذية لمجلس الإدارة أوسع سلطة لإدارة الشركة فيما عدا ما احتفظ به صراحة نظام الشركة (١) للجمعية العامة وبدون تحديد لهذه السلطة يجوز له مباشرة جميع التصرفات ووضع اللوائح المتعلقة بالشئون الإدارية والمالية وشئون العاملين ومعاملتهم المالية ، كما يضع المجلس لائحة خاصة بتنظيم أعماله واجتماعاته وتوزيع الاختصاصات. والمسئوليات .

مادة ٣١ - يمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة أمام القضاء والغير .

مادة ٣٢ - يملك حق التوقيع (٢) عن الشركة على افراد كل من.

(١) يجوز النص على اختصاص الجمعية العامة بموضوعات معينة اذا رؤى اخراجها من اختصاص مجلس الإدارة .
(٢) يجوز أن يتضمن النظام تنظيماً آخر لحق التوقيع .

رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة المنتخبين وكل عضو آخر ينتدبه المجلس لهذا الغرض .

وللمجلس الإدارة الحق في أن يعين عدة مديرين أو وكلاء مفوضين وأن يخولهم أيضا حق التوقيع عن الشركة منفردين أو مجتمعين .

مادة ٣٣ - لا يتحمل أعضاء مجلس الإدارة بسبب قيامهم بدهام وظائفهم ضمن حدود وكالتهم بأية مسئولية فيما يتعلق بالتزامات الشركة .

مادة ٣٤ - تتكون مكافأة مجلس الإدارة من النسبة المئوية المنصوص عليها في المادة (٥٧) من النظام ومن بدل الحضور الذي تحدده الجمعية العامة قيمته كل سنة .

الفصل الثاني

اللجنة الإدارية المعاونة (١)

مادة ٣٥ - يشكل مجلس إدارة الشركة لجنة إدارية معاونة من العاملين .

وتختص اللجنة المذكورة بدراسة كافة الموضوعات المتعلقة بدراسة برامج العمالة بالشركة مع مراعاة الإدارة الاقتصادية السليمة وكذلك كل ما يتعلق بشئون العاملين وبرامج وخطط وقواعد تحديد الأجور والمرتبات فضلا عن الموضوعات التي تحال اليها من مجلس الإدارة أو عضو مجلس الإدارة المنتدب . وترفع اللجنة توصيتها ونتائج دراستها الى مجلس الإدارة .

(١) اذا لم يتضمن النظام طريقة من طرق اشتراك العاملين في مجلس الإدارة المنصوص عليها في المادتين ٢٥١ ، ٢٥٢ من اللائحة التنفيذية تبين أن يتضمن النظام النصوص المحببة الى هذا الفصل .

ويحضر رئيس اللجنة اجتماعات مجلس الإدارة ويكون له صوت معدود
في المداولات .

مادة ٣٦ - تعين اللجنة من بين أعضائها رئيسا وفي حالة غيابه
تعين العضو الذي يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتا .

ويحضر اجتماعات اللجنة عضو مجلس الإدارة المنتخب أو من يفوضه
من أعضاء مجلس الإدارة ، وعدد من المديرين المسئولين بالفكرة يختارهم
مجلس الإدارة دون أن يكون لهم صوت معدود في المداولات .

مادة ٣٧ - يتولى مجلس الإدارة وضع قواعد وشروط اختيار أعضاء
اللجنة الإدارية المعاونة ومدة العضوية وطريقة التجديد ونظام عملها ومكافأة
أعضائها وتجتمع اللجنة مرة على الأقل كل شهرين ولا يكون الاجتماع صحيحا
إلا إذا حضره ثلث عدد الأعضاء على الأقل ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات
الحاضرين فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي منه الرئيس أو من يقوم
بمقامه .

مادة ٣٨ - توضع اللجنة تقريرا سنويا خلال السنة المالية للشركة
يعرض على مجلس الإدارة توضح فيه الموضوعات التي أحيلت إليه وما أوصت
به في شأنها واقتراحاتها التي ترى عرضها على المجلس والتي يؤدي الأخذ
بها إلى تحقيق مصلحة الشركة .

الباب الخامس في الجمعية العامة

مادة ٣٩ - تمثل الجمعية العامة جميع المساهمين ولا يجوز انعقادها
الأولى المدينة التي بها مركز الشركة .

مادة ٤٠ - لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة للمساهمين
بطريق الاتصال أو الالاباة .

ولا يجوز للمساهم من غير أعضاء مجلس الإدارة أن ينيب عنه أحد
أعضاء مجلس الإدارة في حضور الجمعية العامة .

ويشترط لصحة النيابة أن تكون ثابتة في توكيل كتابي وأن يكون
الوكيل مساهماً ولا يكون لأى مساهم من غير الأشخاص الاعتباريين بوصفه
أصيلاً أو نائباً عن الغير أو بالصفقتين معا عدد من الأصوات يجاوز ()
من عدد الأصوات المقررة لأسهم الحاضرين (١) .

ويجب أن يكون مجلس الإدارة ممثلاً في الجمعية العامة بما لا يقل عن
العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته ، وذلك في غير الأحوال التي
ينقص فيها عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ذلك ولا يجوز تخلف أعضاء
مجلس الإدارة عن حضور الاجتماع بشرط عذر مقبول (٢) .

وفي جميع الأحوال لا يبطل الاجتماع إذا حضره ثلاثة من أعضاء مجلس

(١) يجوز النص على تحديد الحد الأدنى لعدد الأصوات المقررة ، أو الحد الأقصى لما
يحملة الوكيل من أسهم .

(٢) حدد النسبة بواسطة الجمعية التأسيسية للشركة .

الإدارة على الأقل يكون من بينهم رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو أحد الأعضاء المنتدبين للإدارة ، وذلك إذا توافر للاجتماع الشروط الأخرى التي يتطلبها القانون واللائحة التنفيذية .

مادة ٤١ - يجب على المساهمين الذين يرغبون في حضور الجمعية العامة أن يثبتوا أنهم أودعوا أسهمهم في مركز الشركة أو في أحد البنوك قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام كاملة على الأقل .

ولا يجوز قيد أى نقل للملكية الأسهم في سجل الشركة من تاريخ نشر الدعوة للاجتماع الى انقضاء الجمعية العامة .

مادة ٤٢ - تنعقد الجمعية العامة العادية للمساهمين كل سنة بدعوة من رئيس مجلس الإدارة في الزمان والمكان اللذين يحددهما اعلان الدعوة ، وذلك خلال الستة الشهور (على الأكثر) التالية لنهاية السنة المالية للشركة .

ولمجلس الإدارة أن يقرر دعوة الجمعية العامة كلما دعت الضرورة الى ذلك .

وعلى مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة العادية الى الانعقاد اذا طلب اليه ذلك مراقب الحسابات ، أو عدد من المساهمين يمثلن ٥٪ من رأس مال الشركة على الأقل ، بشرط أن يوضحوا أسباب الطلب وأن يودعوا أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المعتمدة ، ولا يجوز سحب هذه الأسهم الا بعد انقضاء الجمعية .

ولمراقب الحسابات أو الجهة الإدارية المختصة أن يدعو الجمعية العامة لانعقاد في الأحوال التي يتراخى فيها مجلس الإدارة عن الدعوة ، على الرغم من وجوب ذلك ومضى شهر على تحقق الواقعة ، أو بسبب التأخير الذي يجب عليه توجيه الدعوة الى الاجتماع .

كما يكون للجهة الادارية المختصة أن تدعو الجمعية العامة اذا نقص عدد أعضاء مجلس الادارة عن الحد الأدنى الواجب توافره لصحة انعقاده •
أو امتنع الأعضاء المكملين لذلك الحد عن الحضور وفي جميع الأحوال تكون مصاريف الدعوة على نفقة الشركة •

مادة ٤٣ - تنعقد الجمعية العامة العادية السنوية للنظر على الأخص فيما يأتي :

- (أ) انتخاب أعضاء مجلس الادارة وعزلهم •
- (ب) مراقبة أعمال مجلس الادارة والنظر في اخلائه من المسئولية •
- (ج) المصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر •
- (د) المصادقة على تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة •
- (هـ) الموافقة على توزيع الأرباح وتحديد مكافأة وبدلات أعضاء مجلس الادارة •
- (و) تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه •
- (ز) كل ما يرى مجلس الادارة أو الجهة الادارية المختصة أو المساهمين الذين يملكون ٥٪ من رأس المال عرضه على الجمعية العامة •

مادة ٤٤ - على مجلس الادارة أن يعد عن كل سنة مالية - في موعد يسمح بعهده الجمعية العامة للمساهمين خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهائها - ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها ، وذلك كله طبقاً للأوضاع والشروط والبيانات التي حددتها اللائحة التنفيذية للقانون •

يجب على مجلس الادارة أن ينشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وخلاصة وافية لتقريره والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات قبل اجتماع الجمعية العامة بعشرين يوماً على الأقل •

يجوز الاكتفاء برسالة نسخة من الأوراق المبينة في الفقرة الأولى^(١) إلى كل مساهم بطريق البريد الموصى عليه قبل تاريخ عقد الجمعية العامة بمشرين يوما على الأقل .

مادة ٤٥ - يجب نشر الاخطار بدعوة الجمعية العامة للاجتماع مرتين في صحيفتين يوميتين على أن يتم النشر في المرة الثانية بعد انقضاء خمسة أيام على الأقل من تاريخ نشر الاخطار الأول .

يجوز^(٢) الاكتفاء برسالة اخطار الدعوة إلى المساهمين على عناوينهم الثابتة بسجلات الشركة بالبريد المسجل أو بتسليم الاخطار للمساهمين باليد مقابل التوقيع .

وترسل صورة مما ينشر أو يخطر به المساهمين على النحو الوارد بالمادتين ٤٥ و ٤٦ إلى الإدارة العامة للشركات والهيئة العامة لسوق المال وممثل جماعة حملة السندات في نفس الوقت الذي يتم فيه النشر أو الإرسال إلى المساهمين .

مادة ٤٦ - لا يكون انعقاد الجمعية العامة صحيحا إلا إذا حضره مساهمون يمثلون على الأقل^(٣) . فإذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الأول ، وجب دعوة الجمعية العامة إلى اجتماع ثانٍ يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الأول .

ويجوز الاكتفاء بالدعوة إلى الاجتماع الأول إذا حدد فيها موعد الاجتماع الثاني^(٤) .

(١) جوازية .

(٢) يقتصر فقط على الشركات التي لم تطرح أسهمها للاكتتاب العام .

(٣) ربع رأس المال على الأقل وبشرط ألا يتجاوز نصف رأس المال .

(٤) جوازية .

. ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا أيا كان عدد الأسهم المثلة فيه .
وتصدر قرارات الجمعية العامة بالأغلبية المطلقة للأسهم المثلة في
الاجتماع (١) .

مادة ٤٧ - تخصص الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة
مع مراعاة ما يأتي :

(أ) لا يجوز زيادة التزامات المساهمين ويقع باطلا كل قرار يصدر
من الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق المساهم الأساسية التي
يستمدّها بصفته شريكا .

(ب) يجوز إضافة أغراض مكملة أو مرتبطة أو قريبة من غرض
الشركة الأصلي ولا يجوز تغيير الغرض الأصلي إلا لأسباب توافق عليها اللجنة
المخصوص عليها في المادة (١٨) من القانون .

(ج) يكون للجمعية العامة غير العادية النظر في اطالة أمد الشركة
أو تقصيره أو حلها قبل موعدها أو تغيير نسبة الحسارة التي يترتب عايتها
حل الشركة إجباريا أو ادماج الشركة .

إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر وجب على مجلس
الإدارة أن يبادر الى دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل الشركة
أو استمرارها .

مادة ٤٨ - مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالجمعية العامة العادية تسرى
على الجمعية العامة غير العادية الأحكام الآتية :

(أ) تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة مجلس الإدارة ،
وعلى المجلس توجيه الدعوة اذا طلب اليه ذلك عدد من المساهمين يمشاون

(١) إلا اذا اشترط النظام أهلية خاصة في إصدار القرارات .

١٠٪ من رأس المال على الأقل لأسباب جدية وبشرط أن يودع الطالبون أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المعتمدة ، ولا يجوز سحب هذه الأسهم إلا بعد انقضاء الجمعية ، وإذا لم يتم المجلس بدعوة الجمعية خلال شهر من تقديم الطلب كان للطالبين أن يتقدموا إلى الجهة الإدارية المختصة التي تتولى توجيه الدعوة •

(ب) لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحا إلا إذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس المال (على الأقل) ، فإذا لم يتوافر الحيد الأدنى في الاجتماع الأول وجهت دعوة الجمعية إلى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الأول ، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا إذا حضره عدد من المساهمين يمثل ربع رأس المال (على الأقل) •

(ج) تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع إلا إذا كان يتعلق بزيادة رأس المال أو خفضه أو حل الشركة قبل الميضاء أو تغيير الغرض الأصلي أو ادماجها ، فيشترط لصحة القرار في هذه الأحوال أن يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع •

مادة ٤٩ - لا يجوز للجمعية العامة المداولة في غير المسائل المدرجة في جدول الأعمال ومع ذلك يكون للجمعية حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تتكشف أثناء الاجتماع •

ومع مراعاة أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار إليه ولائحته التنفيذية والمادة ٥٣ من هذا النظام تكون القرارات الصادرة من الجمعية العامة ملزمة لجميع المساهمين سواء كانوا حاضرين الاجتماع الذي صدرت فيه هذه القرارات أو غائبين أو مخالفين ، وعلى مجلس الإدارة تنفيذ قرارات الجمعية العامة •

مادة ٥٠ - تسجل أسماء الحاضرين من المساهمين في سجل خاص

يثبت فيه حضورهم وما اذا كان بالإضافة أو بالوكالة ، ويوقع هذا السجل قبل بداية الاجتماع من كل من مراقب الحسابات وجامعى الأصوات .
ويكون لكل مساهم يحضر اجتماع الجمعية العامة الحق فى مناقشة الموضوعات المدرجة فى جدول الأعمال ، واستجواب أعضاء مجلس الإدارة ومراقبى الحسابات بشأنها .

ويشترط تقديم الأسئلة مكتوبة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام على الأقل فى مركز إدارة الشركة بالبريد المسجل أو باليد مقابل إيصال .

ويجيب مجلس الإدارة على أسئلة المساهمين واستجواباتهم بالتقدير الذى لا يمرض مصلحة الشركة أو المصلحة العامة للضرر ، وإذا رأى المساهم ان الرد غير كاف احتكم الى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ .

ويكون التصويت فى الجمعية العامة (١) ، ويجب ان يكون التصويت بطريقة سرية اذا كان القرار يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم أو باقامة دعوى المسؤولية عليهم ، أو اذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين يمثل عشر الأصوات الحاضرة فى الاجتماع على الأقل .

ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك فى التصويت على قرارات الجمعية العامة فى شأن تحديد رواتبهم ومكافآتهم أو إبراء ذمتهم وإخلاء مسئوليتهم عن الإدارة .

مادة ٥١ - يحضر محضر اجتماع يتضمن اثبات الحضور وتوافر نصاب الانعقاد وكذلك اثبات حضور ممثلى الجهات الادارية أو الممثل القانونى لجماعة حملة السندات كما يتضمن خلاصة وافية لجميع مناقشات الجمعية

(١) يعنى النظام طريقة التصويت فلذا لم يمينها فانها تتم بالطريقة التى يقرها رئيس الاجتماع وتوافق عليها الجمعية .

العامة وكل ما يحدث أثناء الاجتماع والقرارات التي اتخذت في الجمعية وعدد الأصوات التي وافقت عليها أو خالفتها وكل ما يطلب المساهمون إثباته في المحضر .

وتدون محاضر اجتماعات الجمعية العامة بصفة منتظمة بحسب كل جلسة في سجل خاص ، ويوقع على المحضر والسجل رئيس الجلسة وأمين السر وجامعا الأصوات ومراقب الحسابات .

ويجب إرسال صورة من محضر اجتماع الجمعية العامة للجهات الادارية المختصة خلال شهر على الأكثر من تاريخ انعقادها .

مادة ٥٢ - مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسنى النية يقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة بالمخالفة لأحكام القانون أو نظام الشركة .

وكذلك يجوز ابطال كل قرار يصدر لصالح فئة مينة من المساهمين أو للاضرار بهم ، أو لجلب نفع خاص لأعضاء مجلس الادارة أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة .

ولا يجوز أن يطلب البطلان في هذه الحالة الا المساهمون الذين اعترضوا على القرار في محضر الجلسة أو الذين تقيبوا عن الحضور بسبب مقبول ، ويجوز للجهة الادارية المختصة أن تنوب عنهم في طلب البطلان اذا تقدموا بأسباب جديدة .

ويترتب على الحكم بالبطلان اعتبار القرار كأن لم يكن بالنسبة الى جميع المساهمين وعلى مجلس الادارة نشر ملخص الحكم بالبطلان في احدى الصحف اليومية وفي صحيفة الشركات .

وتسقط دعوى البطلان بضى سنة من تاريخ صدور القرار ، ولا يترتب على رفع الدعوى وقف تنفيذ القرار ما لم تأمر المحكمة بذلك .

الباب السادس في مراقب الحسابات

مادة ٥٣. - مع مراعاة أحكام للنواد. من ١٠٣ الى ١٠٩ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر في شأنهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة تعينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه .

واستثناء مما تقدم عين المؤسسون السيد/ المقيم في مراقبا أول الشركة .

ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا عن مجموع المساهمين ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة إن يناقش تقرير المراقب وأن يستوضحه عما ورد به .

الباب السابع

سنة الشركة - الجرد - الحساب الختامي

المال الاحتياطي - توزيع الأرباح

مادة ٥٤ - تبتدىء السنة المالية للشركة من وتنتهى،
فى من كل سنة على أن السنة الأولى تشمل المدة التى تنقضى
من تاريخ تأسيس الشركة حتى من السنة التالية .

مادة ٥٥ - على مجلس الإدارة أن يعد كل سنة مالية فى موعد.
يسمح بعقد الجمعية العمومية للمساهمين خلال (ستة أشهر على الأكثر
من تاريخ انتهائها) ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر مشتملين.
على جميع البيانات الواردة فى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية،
بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية .

وعلى المجلس أيضا أن يعد تقريره عن نشاط الشركة خلال السنة المالية.
وعن مركزها المالى فى ختام السنة ذاتها .

مادة ٥٦ - توزع أرباح الشركة الصافية سنويا بعد خصم جميع
المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يلى :

١ - يبدأ باقتطاع مبلغ يوازى من الأرباح لتكوين
الاحتياطي القانونى (٥٪ على الأقل) ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع
الاحتياطي قدرا يوازى من رأس مال الشركة المصدر (نصف
رأس المال) ومتى نقص الاحتياطي تعين العودة الى الاقتطاع .
..... (١)

(١) يجوز أن ينص نظام الشركة على تجنب نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين
احتياطي نظامى لمواجهة الأغراض التى يحددها النظام .

ويكون للمعاملين نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعها نقداً بى حدود ٠.٠٠٠٪ بشرط ألا يزيد على مجموع الأجور السنوية للمعاملين (١) ، (٢) .

٢ - يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها ٠.٠٠٠ (٥٪ على الأقل) للمساهمين عن المدفوع من قيمة أسهمهم وللمعاملين .

على أنه إذا لم تسمح أرباح سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين التالية .

٣ - ويخصص بعد ما تقدم ٠.٠٠٠ (عشرة فى المائة على الأكثر) من الباقي لمكافحة مجلس الادارة .

٤ - ويوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين والمعاملين (فى الحدود والنسب المقررة فى هذا النظام) كحصة اضافية فى الأرباح أو يرحل بناء على اقتراح مجلس الادارة الى السنة المقبلة أو يكون به احتياطي غير عادى أو مال استهلاك غير عادى .

مادة ٥٧ - يستعمل الاحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الادارة فيما يكون أوفى بمصالح الشركة .

مادة ٥٨ - تدفع الأرباح الى المساهمين فى المكان والمواعيد التي يحددها مجلس الادارة بشرط ألا تتجاوز شهرا من تاريخ قرار الجمعية العامة بالتوزيع .

(١) لا يجوز أن تقل النسبة عن ١٠٪ من الأرباح .

(٢) كما يجوز للنظام أن يقرر للمعاملين نسبة أكبر من ١٠٪ وفى هذه الحالة يجنب نصيب المعاملين فى الزيادة على ١٠٪ فى حساب خاص يستثمر لصالح المعاملين ، يجوز توزيع -مبالغ منه على المعاملين فى السنوات التي لا تتحقق فيها أرباح بسبب خارج عن ارادة الشركة أو استخدامه فى مشروعات لخدمات المعاملين .

الباب الثامن في المنازعات

مادة ٥٩ - لا يترتب على أى قرار يصدر من الجمعية العامة سقوط دعوى المسئولية المدنية ضد أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تقع منهم في تنفيذ مهمتهم وإذا كان الفعل الموجب للمسئولية قد عرض على الجمعية العامة بتقرير من مجلس الإدارة أو مراقب الحسابات فتسقط هذه الدعوى من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة بالمصادقة على تقرير مجلس الإدارة .

ومع ذلك فإن كان الفعل المنسوب الى أعضاء مجلس الإدارة يكون جناية أو جنحة فلا تسقط الدعوى الا بسقوط الدعوى العمومية .

مادة ٦٠ - مع عدم الإخلال بحقوق المساهمين المقررة قانونا لا يجوز رفع المنازعات التي تمس المصلحة العامة والمشاركة للشركة ضد مجلس الإدارة أو ضد واحد أو أكثر أعضائه الا باسم مجموع المساهمين وبمقتضى قرار من الجمعية العامة .

وعلى كل مساهم يريد إثارة نزاع من هذا القبيل أن يخطر بذلك مجلس الإدارة قبل انعقاد الجمعية العامة التالية بشهر واحد على الأقل ويجب على المجلس أن يدرج هذا الاقتراح في جدول أعمال الجمعية .

الباب التاسع في حل الشركة وتصفيتها

مادة ٦١ - في حالة خسارة نصف رأس المال تحل الشركة قبل انقضاء أجلها الا اذا قررت الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك .

مادة ٦٢ - مع مراعاة احكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية .

تبين الجمعية العامة مصفيا او أكثر وتحدد اتعابهم ويكون المصفين من بين المساهمين أو الشركاء أو غيرهم .

وفي حالة صدور حكم بحل الشركة أو بطلانها تبين المحكمة المصفين من بين المساهمين أو الشركاء أو غيرهم .

ولا ينتهى عمل المصفي بوفاة الشركاء أو اشهار افلاسهم أو اعسارهم أو بالحجر عليهم ولو كان مصفيا من قبلهم .

وتنتهى وكالة مجلس الادارة بتعيين المصفين .

أما سلطة الجمعية العامة فتبقى قائمة طوال مدة التصفية الى أن يتم اخلاء عهدة المصفين .

الباب العاشر

أحكام ختامية.

مادة ٦٣ - تخصص المصاريف والأتعاب المبفوعة في سبيل تأسيس الشركة من حساب المصروفات العامة .

مادة ٦٤ - تسرى أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية فيما لم يرد في شأنه نص خاص في هذا النظام .

مادة ٦٥ - يودع هذا النظام وينشر طبقاً للقانون .

نموذج رقم (٢)

العقد الابتدائي والنظام الأساسي
لشركة التوصية بالأسهم التي تنشأ طبقاً لأحكام
القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١
عقد الشركة الابتدائي

انه في يوم

فيما بين الموقعين أدناه :

١ - الاسم - المهنة - الجنسية - تاريخ الميلاد - الـبات الشخصية -
العنوان

(بيان صفة الشريك متضامن - موسى)

٢ -

٣ -

مادة ١ - اتفق الموقعون على هذا العقد على تأسيس شركة توصية
بالأسهم بترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية طبقاً لأحكام القوانين
المعمول بها ووفقاً لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية
بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩
لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والنظام الملحق بهذا العقد .

مادة ٢ - اسم هذه الشركة وعنوانها هو :

(ضرورة أن يتكون العنوان من اسم واحد أو أكثر من أسماء الشركة-
التضامنين دون غيرهم)

مادة ٣ - غرض هذه الشركة هو :

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التى تزاوِل أعمال شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج .

كما يجوز لها أن تنضم فى الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقا لأحكام القانون ولائحته التنفيذية .

مادة ٤ - يكون مركز الشركة ومحلها القانونى فى مدينة ويجوز أن يكون لها فروع أو مكاتب أو توكيلات فى جمهورية مصر العربية أو فى الخارج .

مادة ٥ - المدّة المحددة لهذه الشركة هى : سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى .

وكل اطالة لمدة الشركة يجب أن توافق عليها اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار اليه .

مادة ٦ - حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ (١) .
وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ (٢) .

موزع على سهم وجسدة قيمة كل منها : أسهم نقدية و أسهم تقابل حصصا عينية وتمثل حصص الشركاء المتضامنين حصص بمبلغ

(١) يجوز شطب هذه الفقرة إذا لم يرغب المؤسسون فى تحديد رأس المال المرخص به .
(٢) يوافق أن يكون تحديد رأس المال بالجنيه المصرى بحدن ولو كان جزء منه بدلتونا
بمئة أجنبية .

مادة ٥٥٠ - إذا دخلت في رأس المال حصصة عينية تضاف المادة

التالية :

الحصصة العينية التي دخلت في تكوين رأس المال عبارة عن
مقدمة من وبالشروط الآتية

.
.

وقد وردت عليها خلال السنوات الخمس السابقة على تقديمها عقود
المفاوضة الآتي بيانها وبيان شروطها .

.

وكانت هذه الحصصة في تلك الفترة تغل الربح الآتي بيانه
وسبق أن ترتب عليها حقوق الرهن والامتياز الآتي بيانها :

ومن المتفق عليه التخيير في استيفاء الحصصة المذكورة نقدا بالشروط
الآتية :

وقررت الهيئة العامة لسوق المال تعيين الخبراء للتحقق من التقدير
الصحيح لهذه الحصص وقدر الخبراء المذكورين تقريرهم الذي قدروا فيه
الخصص على الوجه الآتي بيانه نقدا ووافق عليه المؤسسون
عليه بجلسة

مادة ٧ - اكتتب المؤسسون الموقعون على هذا العقد في رأس مال

الشركة بأسمهم وخصص عددها قيمتها

على النحو التالي :

وطرحت باقي الأسهم ومقدارها سهما وقيمتها
لاكتتاب العام بموافقة الهيئة العامة لسوق المال بتصريح رقم
بتاريخ وتم الاكتتاب لدى بنك المرخص له بتلقي
الاكتتابات .

(تشطب اذا لم يكن هناك اكتاب عام) .

الاسم والجنسية	عدد الاسهم	القيمة الاسمية	العملة التي تم بها الوفاء
----------------	------------	----------------	---------------------------

الشركاء المتضامنون

- ١ -

- ٢ -

الشركاء الموصون

- ٣ -

وتبلغ نسبة مشاركة الجانب المصرى :

وقد دفع المكتتبون ربع كامل القيمة الاسمية وقدره
فى بنك المسجل لدى البنك المركزى المصرى .

وهذا المبلغ لا يجوز سحبه الا بعد قيد الشركة بالسجل التجارى .

مادة ٨ - يتعهد الموقعون على هذا العقد بالسعى فى الحصول على موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٨) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة على انشاء الشركة والقيام بكافة الاجراءات اللازمة لاتمام تأسيسها . وفى هذا السبيل وكلوا عنهم فى القيام بالنشر والقيد بالسجل التجارى واتخاذ الاجراءات القانونية واستيفاء المستندات اللازمة وادخال التعديلات التى تراها الجهات المختصة لازمة سواء على هذا العقد أو على نظام الشركة المرفق وتسليم كافة الوثائق والأوراق الى مجلس ادارة الشركة .

مادة ٩ - تلتزم الشركة بإداء المصروفات والنفقات والأجور والتكاليف

التي تم انفاؤها بسبب تأسيس الشركة وذلك خصما من حساب المصروفات العامة .

مادة ٩٠ - حرر هذا العقد بمدينة بجمهورية مصر العربية في سنة ١٤ هجرية الموافق سنة ١٩ ميلادية من نسخة لكل من المتعاقدين نسخة وباقي النسخ لتقديعها الى الجهات المعنية لاستصدار القرار المرخص في التأسيس .

التوقيعات

الاسم الثلاثي والصفة	الجنسية	الاقامة	التوقيع
١ - متضامن			
٢ - موسى			
٣ -			
٤ -			
٥ -			
٦ -			
٧ -			

النظام الأساسي للشركة

الباب الأول

في تأسيس الشركة

مادة ١ - تأسست طبقاً لأحكام القوانين المعمول بها في جمهورية مصر العربية ووفقاً لأحكام قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي التالي شركة توصية بالأسهم بالشروط المقررة فيما بعد :

مادة ٢ - اسم هذه الشركة وعنوانها هو شركة توصية بالأسهم^(١) .

مادة ٣ - غرض هذه الشركة (٢) .

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع الهيئات التى تزاوئ أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج ، كما يجوز لها أن تندمج فى الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية .

مادة ٤ - يكون مركز الشركة ومحلها القانونى فى مدينة ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو توكيلات فى مصر أو فى الخارج .

مادة ٥ - المدة المحددة لهذه الشركة هى سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى .

(١) يجب أن يتكون العنوان من اسم واحد أو أكثر من أسماء الشركاء المتضامنين دون غيرهم .
(٢) لا يجوز أن يتولى أعمالاً للتأمين أو أعمال البنوك أو الإذخار أو تلقيها بلودائع أو استثمار الأموال لحساب الغير .

الباب الثاني في رأس مال الشركة

مادة ٦ - حصة رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ
جنيها (١)
وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ
جنيها موزع على
سهما حصة قيمة كل منها (٢)
جنيها
أسهم نقدية وحصى أو أسهم حصة
بمبلغ

مادة ٧ - جميع حصص وأسهم الشركة اسمية وقد تم الإكتتاب في
رأس المال على النحو التالي :

بالاسم والجنسية	عند الأسهم	القيمة الاسمية	العملة التي تم الوفاء بها
	أو الحصص		

الشركة المتضامنين :

الشركة الموصون :

أ -

ب -

ج -

د - إكتتاب عام

وتبلغ نسبة مشاركة المصريين :

- (١) يجوز شطب هذه الفقرة إذا لم يرغب المؤسسون في تحديد رأس المال المرخص به .
(٢) لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ألف جنيه .

وقد دفع المكتتبون (ربيع) (١) القيمة الاسمية للسهم بالكامل عند الاكتتاب (٢) الحصص

عادة ٨ - تستخرج الأسهم أو الشهادات المثلثة للأسهم من دفتر ذي قسائم وتطلى أرقاماً متسلسلة ويوقع عليها عضوان من أعضاء مجلس المراقبة وتختتم بخاتم الشركة .

ويجب أن يتضمن التنبه على الأخص السجل - الشركة وتاريخ قيدها بالسجل التجارى ورقمه وقيلنة رأس المجلد بنوعيه وقيلنة الأسهم الموزع عليها وخصائصها وغرض الشركة ومركزها ومدتها والتاريخ المحدد لاجتماع الجمعية العامة العادية .

ويكون للأسهم كويونات ذات أرقام متسلسلة ومقتولة أيضاً على رقم السهم .

و يسرى على الحصة ما يسرى على السهم .

مادة ٩ - يجب أن يتم الوفاء بباقي قيمة كل سهم وحصة خلال (٣) سنوات على الأكثر من تاريخ تأسيس الشركة وذلك فى المواعيد والطريقة التى يعينها مجلس المراقبة على أن يعلن عن تلك المواعيد قبل حلولها بخمسة عشر يوماً على الأقل وتقييد المبالغ المدفوعة على شهادات الأسهم ، وكل سهم لم يؤشر عليه تأشيراً صحيحاً بالوفاء بالمبالغ الواجبة الأداء يظل حتماً تداوله .

وكل مبلغ واجب السداد وفاء لباقي قيمة السهم ويتأخر إداؤه عن

(١) أو أكثر بحسب المشروع .

(٢) إذا كانت الشركة من شركات الاكتتاب المسام تضاف عبارة : واكتفية المؤسسون وحسبهم بـ بما لا يقل عن نصف رأس المال المصدر أو ما يساوى ١٠٪ من رأس المال المرغى به .

(٣) يحدد عدد السنوات بما لا يتجاوز العشرة .

الميعاد المحدد له تستحق عنه فائدة لصالح الشركة بواقع ٠.٠٠٠٪ سنويا من يوم استحقاقه بالإضافة الى التعويضات المترتبة على ذلك ، ويحق لمجلس المراقبة أن يقوم ببيع هذه الأسهم لحساب المساهم المتأخر عن الدفع وعلى ذمته وتحت مسؤوليته بلا حاجة الى تنبيه أو اجراءات قضائية وذلك بعد اتخاذ الاجراءات الآتية :

(أ) لعذار المساهم المتخلف بالدفع وذلك بكتاب مسجل على عنوانه المبين بسجلات الشركة ومضى ستين يوما على ذلك .

(ب) الاعلان في احدى الصحف اليومية أو في صحيفة الشركات عن أرقام الأسهم التي تأخر أصحابها في الوفاء بقيمتها .

(ج) احتفاظ المساهم بكتاب مسجل بصورة من الاعلان وعدد الجريدة أو الصحيفة التي تم نشره بها ومضى خمسة عشر يوما على ذلك ، وشهادات الأسهم التي تباع بهذه الكيفية تلغى حتما على أن تسلم شهادات جديدة للمشتريين عوضا عنها تحمل ذات الأرقام التي كانت على الشهادات القديمة .

ويخصص مدير الشركة من ثمن البيع ما يكون مطلوبا للشركة من أصل وفوائده ومصاريف ثم يحاسب المساهم الذي بيعت أسهمه على ما قد يوجد من الزيادة ويطالبه بالفرق عند حصول عجز .

ولا يؤثر التجاه الشركة الى استعمال الحق المقرر بالفقرة السابقة على حقها في الالتجاء الى جميع ما تخوله القوانين من حقوق وضمانات أخرى في نفس الوقت أو في أى وقت آخر .

مادة ١٥ - تنتقل ملكية الأسهم باثبات التصرف كناية في سجل خاص لدى الشركة يطلق عليه سجل نقل ملكية الأسهم وذلك بعد تقديم اقرار موقع عليه من المعتازل والمتنازل اليه بمراجعة الأحكام القانونية المقررة لتداول الأوراق المالية وللشركة الحق في أن تطلب التصديق على توقيع

الطرفين بإثبات أهليتها بالطرق القانونية (١) .

وبالرغم من حصول التنازل وإثباته فى سجل الشركة يظل المكتتبون الأصليون والمتنازلون المتعاقبون مسئولون بالتضامن فيما بينهم ومع من تنازلوا اليهم عن المبالغ المتبقية من قيمة الأسهم المتنازل عنها الى أن يتم سداد قيمة الأسهم وفى جميع الأحوال يقتضى التضامن بإقتضاء سنتين من تاريخ اثبات التنازل فى السجل المشار إليه ، ويوقع اثنان من أعضاء مجلس المراقبة على الشهادات المثبتة لقيد الأسهم فى سجل نقل الملكية وبالنسبة لأيلولة الأسهم الى الغير بالارث أو الوصية يجب على الوارث أو الموصى له أن يطلب قيد نقل الملكية فى السجل المشار اليه وإذا كان نقل ملكية الورقة المسالية تنفيذا لحكم نهائى جرى القيد فى السجلات على مقتضى هذا الحكم وذلك كله بعد تقديم المستندات الدالة على ذلك .

وفى جميع الأحوال يؤشر على السبب بما يفيد نقل الملكية باسم من انتقلت اليه .

مادة ١١ - لا يلزم المساهم الا بقيمة كل سهم من أسهمه ولا يجوز زيادة التزاماته وتخضع جميع الأسهم لالتزامات متساوية .

أما الشركاء المتضامنون أصحاب الحصص فيسألون عن التزامات الشركة مسئولية غير محدودة .

مادة ١٢ - يترتب حتما على ملكية السهم أو الحصة قبول نظام الشركة وقرارات جمعيتها العامة .

مادة ١٣ - كل سهم غير قابل للتجزئة مع مراعاة أحكام قانون شركات

(١) على حالة إيراد نصوص فى النظام لتنظيم قيودا على تداول الأسهم فإنه يتمين مراعاة أحكام المواد من ١٣٩ - ١٤١ من اللائحة التنفيذية .

المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة:
المشار إليه ولائحته التنفيذية .

مادة ١٤ - لا يجوز لإثثة المساهم أو لدائيه بأية حجة كانت أن يطالبوا بوضع الاختام على دفاتر الشركة أو قراطيسها أو بمتابكتها ولا أن يطلبوا قسمتها لئ يبعها جملة لعدم إمكان القسمة ولا أن يتدخلوا بأية طريقة كانت في إدارة الشركة ويجب عليهم في استعمال حقوقهم التمويل على قوائم بنود الشركة لحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية العامة .

مادة ١٥ - كل سهم أو حصة يخول الحق في نصيب مبادل لنصيب غيره من الأسهم من نفس النوع بلا تمييز في اقتسام الأرباح وفي ملكية موجودات الشركة عند التصفية .

مادة ١٦ - تدفع الأرباح المستحقة عن الأسهم والحصص لأخر مالك لها مقيد اسمه في سجل الشركة ويكون له وحده الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصا أو نصيبا في موجودات الشركة .

مادة ١٧ - مع مراعاة حكم المادة ٣٣ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار إليه . يجوز زيادة رأس مال الشركة باضذار أسهم جديدة بنفس القيمة الاسمية التي للأسهم الأصلية كما يجوز كذلك تخفيض رأس المال على الوجه المبين بهذا القانون ولائحته التنفيذية (١) .

مادة ٢٨ - في حالة زيادة رأس المال باسمهم يتم الاكتتاب فيها نقداً .
يكون للمساهمين الدامى وأصحاب الحصص حق الأولوية في الاكتتاب في

(١) بالنسبة للأسهم الممتازة وحصص الأرباح وحصص التأسيس فإنه يكون للمؤسسين النص عليها في النظام في حالة تقريرها وذلك في ضوء أحكام القانون ولائحته التنفيذية مع الإحاطة بأنه لا يجوز زيادة المال باسمهم ممتازة إلا إذا كان النظام يرخس بذلك ابتداء .

(سهم الزيادة كل بحسب عدد الأسهم أو الحصص التي يمتلكها) (١) ، (٢) ،
وذلك بشرط مراعاة ما يكون للأسهم المتهببة من حقوق أولوية خاصة
بها (٣) .

ويتم إخطار المساهمين القدامى بإصدار أسهم الزيادة - في حالة تقرير
حقوق أولوية خاصة بهم - بالتضرر أو بكتاب ممدجل على حسب الأحوال طبقا
لما هو منصوص عليه باللائحة التنفيذية مع فتح المساهمين القدامى مهلة
للاكتتاب لا تقل عن ثلاثين يوما من فتح باب الاكتتاب .

مادة ١٩ - في حالة زيادة رأس المال ، يجوز للجمعية العامة غير
العادية تقرير حقوق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الزيادة للمساهمين
القدامى كل بحسب قيمة الأسهم التي يحملها ، وذلك بشرط أن يتساوى
جميع المساهمين من ذات المرتبة في التمتع بهذه الحقوق (٤) .

(١) يجوز تحديد حقوق الأولوية للمساهمين القدامى بحيث تقتصر على مجرد الأسبقية في
الاكتتاب فقط ، أو تشمل بالإضافة لذلك الاعطاء من علاوة الإصدار أو جزء منها .

(٢) يجوز للجمعية العامة غير العادية بناء على تقرير مراقبي الحسابات ، أن تطرح أسهم
الزيادة - كلها أو بعضها للاكتتاب العام دون تقرير حقوق الأولوية للمساهمين القدامى .

(٣) تشطب هذه الفقرة إذا لم يتضمن النظام بإنشاء أسهم متقاربة .

(٤) يجوز للجمعية العامة غير العادية بناء على تقرير من مراقبي الحسابات أن تطرح
أسهم الزيادة كلها أو بعضها للاكتتاب العام دون تقرير حقوق الأولوية للمساهمين القدامى .

الباب الثالث

في السندات

٠٠ مادة ٣٠ - مع مراعاة أحكام المواد من ٤٩ الى ٥٢ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار إليها ، ولائحته التنفيذية للجمعية العامة أن تقرر اصدار سندات من أى نوع كانت: ويوضح هذا القرار قيمة السندات وشروط اصدارها ومدى قابليتها للتحويل الى أسهم .

الباب الرابع في ادارة الشركة

الفصل الأول - المدير أو المديرون

مادة ٢١ - يتولى ادارة الشركة السيد /
المقيم (١) بصفته الشريك المتضامن ، ومسئوليته
مسئولية غير محدودة عن التزامات الشركة (٢) .

للمدير (والمديرين) في مسجبل الادارة اوسع السلطات التي
تستلزمها ادارة الشركة ، وتمثيل الشركة أمام القضاء أو الغير والتوقيع
عنها مجتمعين أو منفردين والتصرف والتعاقد في كل ما يتعلق بأمر الشركة
..... وذلك كله فيما عدا ما احتفظ به النظام للجمعية العامة أو لمجلس
المراقبة (٣) وهو مسئول أمام الغير وأمام باقي الشركاء ، وليس للشركاء
الموصين أى تدخل في الادارة ومسئوليتهم محصورة في تحديد قيمة أسهمهم
المدبوعة في رأس مال الشركة .

وللمدير الاستعانة بمن يرون من الفنيين والاداريين وتفويضهم في
بعض اختصاصاتهم على أن يكون المدير مسئولاً شخصياً عن أعمال هؤلاء
المعاونين .

(١) اذا كانت الادارة لأكثر من مدير تمثل الصياغة على هذا النحو : ويرأى تحديد
سلطاتهم مجتمعين أو منفردين - وفقاً لما يتفق عليه .

(٢) يشترط في كل الأحوال في المدير الوحيد أو المديرين المتضامنين أن يكونوا من بين
الشركاء المتضامنين .

(٣) يجوز اخراج بعض الاختصاصات من سلطات المدير الى مجلس المراقبة أو للجمعية
العامة ، ويستحسن لتسهيل اختصاصات المدير .

مادة ٢٢ - تحدد مكافأة الشريك المبرر (أو الشركاء المديريين)
بمبدأ ٠٠٠٠٠ سنويا أو بنسبة ٠٠٠٠٠٪ من الأرباح الصافية على النحو
النصوص عليه في المادة (٥١) من هذا النظام .
ويجوز للجمعية العامة تقرير بدلات انتقال واستقبال بما
لا يجاوز () .

مادة ٢٣ - لا يجوز للمدير أن يعمل في أي عمل تجاري يتعارض مع
نشاط هذه الشركة ، كما لا يجوز له مباشرة أي عمل يترتب عليه
الاختصاص مما تتطلبه إدارة الشركة من وقت وجهه .

مادة ٢٤ - لا يترتب على وفاة المدير أو تخليه عن الإدارة باختياره أو
بغير اختياره لأي سبب من الأسباب أن تعتبر الشركة منحلة بل تستمر
قائمة وللمجلس المراقبة أن يعين مديرا مؤقتا للشركة يتولى أعمال الإدارة
المعلقة الى أن تُعقد الجمعية العامة لاختيار مدير للشركة ، ويجب على المدير
المؤقت دعوة الجمعية العامة للانعقاد خلال شهر من تعيينه .

ولا يكون المدير المؤقت مسئولاً إلا عن تنفيذ وظيفته فقط .

وإذا كانت الإدارة لأكثر من مدير وتوفي أحدهما أو تخلى عن الإدارة
يستمر المدير الآخر في تولي الإدارة بمفرده الى حين انعقاد الجمعية العامة
وتعيين مدير بدلا ممن انتهت ادارته .

الفصل الثاني - مجلس المراقبة

مادة ٢٥ - يكون للشركة مجلس مراقبة مؤلف من ثلاثة أعضاء على الأقل (أو من عضو على الأقل و عضو على الأكثر) تعيينهم الجمعية العامة (١) من المساهمين غير المديرين .

واستثناء من طريقة التعيين السالفة الذكر عين المؤسسون أول مجلس للمراقبة من عضوا هم :

الاسم	الجنسية	السن
-------	---------	------

مادة ٢٦ - يعين أعضاء مجلس المراقبة لمدة ثلاث سنوات .

غير أن مجلس المراقبة المعين في المادة السابقة يبقى قائما بأعماله لمدة سنوات (٢) .

ولا يخل ذلك بحق الشخص المعنوي في مجلس الإدارة في استبداله من يمثله في المجلس وذلك على الوجه المبين باللائحة التنفيذية .

وللجمعية العامة عزل المجلس كله أو بنصفه إذا كانت هناك أسباب لذلك .

مادة ٢٧ - لمجلس المراقبة - إذا لم يكن هناك أعضاء يحلون محنته العضو الأصلي - أن يعين أعضاء في المراكز التي تخلق في أثناء السنة ويجب عليه إجراء هذا التعيين إذا نقص عدد أعضائه عن عضوا .

يباشر الأعضاء المعينون على الوجه المبين في الفقرة السابقة العمل فور

(١) يشترط أن يكون العدد فرديا ولا يقل عن ثلاثة .

(٢) لا يجوز أن تزيد المدد على خمس سنوات .

الحال الى ان ينعقد أول اجتماع للجمعية العامة فاما أن تقر تعيينهم أو تعين آخرين بدلاً منهم .

ويكمل العضو الذي يعين بدلا من آخر المدة المتبقية من مدة سلفه .

مادة ٢٨ - يعين المجلس من بين أعضائه رئيسا ويجوز تعيين نائب للرئيس يحل محله أثناء غيابه وفي حالة غياب الرئيس ونائبه يعين المجلس العضو الذي يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتا .

كما يعين المجلس سكرتيرا له من الاعضاء او تقييهم .

مادة ٢٩ - يعقد مجلس المراقبة جلساته في مراكز الشركة كلما دعت مصلحتها الى انعقاده بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب ثلث أعضاء مجلس المراقبة ، ويجب أن يجتمع مجلس المراقبة ٠٠٠٠ مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة .

ويجوز أيضا أن ينعقد المجلس خارج مركز الشركة بشرط أن يكون ثلاثة أرباع أعضائه حاضرين أو ممثلين في الاجتماع وأن يكون هذا الاجتماع في مصر *

مادة ٣٠ - تحدد مكافأة وبدلات حضور مجلس المراقبة

(أو تعدد الجمعية العامة المكافأة والبدلات المستحقة لرئيس وأعضاء مجلس المراقبة) :

..... مادة ٣١ - لا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا اذا حضره
 عضوا (ثلاثة على الأقل) وتصدر قرارات مجلس الادارة بأغلبية
 عضوا (يجوز النص على نصاب معين في بعض الموضوعات) واذا كانت
 القرارات بالأغلبية المطلقة يرجع صوت الرئيس في حالة التساوي .

وتثبت مداوات المجلس؛ وقراراته. في محاضر تدون في سجل خاص

مرقومة صفحاته ويوقع عليها الرئيس وأمين السر ، ويصدق رئيس المجلس على صور أو مستخرجات هذه المحاضر .

مادة ٣٢ - يقوم مجلس المراقبة بتمثيل الشركاء في علاقاتهم مع إدارة الشركة ويتولى الاشراف الدائم على أعمال المديرين ومراجعة نشاطات الشركة واستثماراتها وتقديم الاقتراحات لإدارة الشركة . بما يراه لتنمية أعمال الشركة وتطويرها ، وللمجلس أن يطلب الى المديرين تقديم حساب عن ادارتهم وله أن يخلص دفاتر الشركة ووثائقها وأن يقوم بجرد الصندوق والأوراق المالية المثبتة لحقوق الشركة والبضائع الموجودة لديها ويجب على المديرين أن يوفرؤا له من حقوق الاطلاع على مستندات الشركة وأوراقها ما هو مقرر لمراقبي الحسابات .

ولمجلس المراقبة أن يبدى الراى فى المسائل التى يعرضها عليه مديرو الشركة وله أن يأذن بأجراء التصرفات التى يتطلب هذا النظام أذنه فيها(١) .
ويقدم مجلس المراقبة الى الجمعية العامة العادية فى اجتماعها السنوى لنظر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر تقريراً بملاحظاته على اذاعة الشركة .

ويجوز لمجلس المراقبة أن يقرر دعوة الجمعية العامة للاجتماع .

(١) يجوز النص على الاختصاصات الأخرى لمجلس المراقبة أو التى يتمتعن أذنه فيها قبل اجرائها من قبل المديرين .

الباب الخامس ..

في الجمعية العامة

مادة ٣٣ - تمثل الجمعية العامة جميع المساهمين وأصحاب الحصص ولا يجوز انعقادها الا في ٠٠٠٠٠ (المدينة التي بها مركز الشركة) ٠٠

مادة ٣٤ - لكل شريك الحق في حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق الاصل أو النيابة ولا يجوز للشريك أن ينوب أحد المديرين في حضور الجمعية العامة (١) .

ويشترط لصحة النيابة أن تكون ثابتة في توكيل كتابي وأن يكون الوكيل مساهماً .

ويجب حضور المدير ومراقب الحسابات جلسة الجمعية العامة كما يجب أن يكون مجلس المراقبة ممثلاً فيها بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته .

ويرأس الجمعية العامة رئيس مجلس المراقبة .

مادة ٣٥ - على المساهمين من الشركاء الذين يرغبون في حضور الجمعية العامة أن يثبتوا أنهم أودعوا أسهمهم في مركز الشركة أو في أحد البنوك ٠٠٠٠٠٠ قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام كاملة على الأقل .

ولا يجوز قيد أى نقل للملكية الأسهم في سجل الشركة من تاريخ نشره الدعوة لاجتماع الى التفاضل الجمعية العامة .

(١) يجوز النص على تحديد الحد الاقصى لعدد الاصوات للقررة ، أو الحد الأدنى لما يحمله الوكيل من أسهم .

مادة ٣٦ - تمعد الجمعية العامة العادية للشركة كل سنة بدعوة من المدير في الزمان والمكان اللذين يحددهما اعلان الدعوة ، وذلك خلال السنة الشهور (على الأكثر) التالية لإنهاء السنة المالية للشركة .

وللمدير أو مجلس المراقبة أن يقرروا دعوة الجمعية العادية كلما دعت الضرورة الى ذلك .

وعلى المدير (أو المديرين) أن يدعو الجمعية العامة العادية الى الانعقاد اذ طلب اليه ذلك مراقب الحسابات ، أو عديد من الشركاء يمثل ٥٪ من رأس مال الشركة على الأقل ، بشرط أن يوضحوا أسباب الطلب وأن يدعوا أسهمهم من مركز الشركة أو أحد البنوك المتحدة ، ولا يجوز سحب هذه الأسهم الا بعد انقضاء الجمعية .

ومراقب الحسابات أو الجهة الادارية المختصة أن يدعو الجمعية العامة للانعقاد في الأحوال التي يتراخى فيها المدير عن الدعوة - على الرغم من وجوب ذلك ومضى شهر على تحقيق الواقعة أو بدء التأريخ الذي يجب فيه توجيه الدعوة الى الاجتماع .

مادة ٣٧ - تمعد الجمعية العامة العادية السنوية للنظر على الأخص فيما يأتي :

(أ) تعيين أعضاء مجلس المراقبة وعزلهم وكذلك تعيين المديرين وعزلهم .

(ب) مراقبة أعمال المدير أو المديرين .

(ج) المصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر .

(د) المصادقة على تقرير الادارة عن نشاط الشركة ونظر تقرير مجلس المراقبة .

(هـ) الموافقة على توزيع الأرباح وتحديد مكافأة وبدلات المديرين ومجلس المراقبة .

(و) تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه .

(ز) كل ما يرى المدير أو مجلس المراقبة أو الجهة الادارية المختصة أو الشركاء الذين يملكون ٥٪ من رأس المال عرضه على الجمعية العامة .

مادة ٣٨ - على المدير أن يعد عن كل سنة مالية - في موعد يسمح بمعد الجمعية العامة للمساهمين خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهائها - ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها ، وذلك كله طبقاً للأوضاع والشروط والبيانات التي حددتها اللائحة التنفيذية للقانون .

ويجب على المدير (أو المديرين) أن ينشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وخلاصة وافية لتقريره والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات قبل اجتماع الجمعية العامة بمشرين يوماً على الأقل .

ويجوز الاكتفاء بإرسال نسخة من الأوراق المبينة في الفقرة الأولى (١) الى كل شريك بطريق البريد الموصى عليه قبل تاريخ عقد الجمعية العامة بمشرين يوماً على الأقل .

مادة ٣٩ - يجب نشر الاخطار بدعوة الجمعية العامة للاجتماع مرتين في صحيفتين يوميتين على أن يتم النشر في المرة الثانية بعد انقضاء خمسة أيام على الأقل من تاريخ نشر الاخطار الاول .

ويجوز (٢) الاكتفاء بإرسال اخطار الدعوة الى الشركاء على عناوينهم

(١) جوازية .

(٢) يقتصر فقط على الشركات التي لم تخرج أسهمها للاكتتاب العام .

الثابتة بسجلات الشركة بالبريد المسجل أو بتسليم الاخطارات الى الشركاء
باليه مقابل التوقيع .

وترسل صورة مما ينشر أو يخطر به الشركاء على النحو الوارد في
المادتين ٣٩ ، ٤٠ الى الادارة العامة للشركات والهيئة العامة لسوق المال
وممثل جماعة حملة السندات في نفس الوقت الذي يتم فيه النشر أو
الارسال الى الشركاء .

مادة ٤٠ - لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحا الا اذا حضره
شركاء يمثلون من رأس المال على الأقل (١) . فاذا
لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الأول ، وجب دعوة الجمعية العامة الى
اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الأول .

ويجوز الاكتفاء بالدعوة الى الاجتماع الأول اذا حدد فيها موعد الاجتماع
الثاني (٢) .

ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا أيا كانت نسبة رأس المال الممثلة فيه .
وتصدر قرارات الجمعية العامة بالأغلبية المطلقة (٣) لصدد الأصوات
المقررة للمخصص والأسهم الممثلة في الاجتماع .

ولا يجوز للجمعية العامة أن تبشّر أو تقر الأعمال المتعلقة بهمة
الشركة بالغير ، أو أي عمل من أعمال الادارة الخارجية للشركة .

مادة ٤١ - تختص الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة مع
مراعاة ما يأتي :

(١) ربع رأس المال على الأقل وبشرط ألا يتجاوز نصف رأس المال .

(٢) جوازية .

(٣) الا اذا اشترط النظام أغلبية خاصة في اصدار القرارات .

(أ) لا يجوز زيادة التزامات الشركاء ويقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق الشريك الأساسية التي يستملها بصفته شريكا .

(ب) يجوز إضافة أغراض مكملة أو مرتبطة أو قريبة من غرض الشركة الأصل ولا يجوز تغيير الغرض الأصلي إلا لأسباب توافق عليها اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٨) من القانون .

(ج) يكون للجمعية العامة غير العادية النظر في إطالة أمد الشركة أو تقصيره أو حلها قبل موعدها أو تغيير نسبة الحسارة التي يترتب عليها حل الشركة اجباريا أو ادماج الشركة .

إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر وجب على مجلس الإدارة أن يبادر إلى دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل الشركة أو استثمارها .

وفي جميع الأحوال لا يجوز للجمعية العامة غير العادية تعديل نظام الشركة إلا بموافقة الشريك أو الشركاء المديرين (١) .

مادة ٤٢ - مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالجمعية العامة العادية تسرى على الجمعية العامة غير العادية الأحكام الآتية :

(أ) تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة المدير أو مجلس المراقبة ، وعلى المدير توجيه الدعوة إذا طلب إليه ذلك عدد من الشركاء يمثلون (١٠٪) من رأس المال على الأقل لاستئجاب جدية وبشرط أن يودع الطالبون من المساهمون أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المعتمدة . ولا يجوز سحب هذه الأسهم إلا بعد انقضاء الجمعية ، وإذا لم يتم المدير بدعوة

(١) هذه الفقرة يجوز الاتفاق على ما يخالفها .

الجمعية خلال شهر من تقديم الطلب كان للطلاب أن يتقدموا الى الجهة الادارية المختصة التي تتولى توجيه الدعوة .

(ب) لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحا الا اذا حضره شركاء يمثلون نصف رأس المال (على الأقل) ، فاذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الأول وجهت دعوة الجمعية الى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الأول ، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا اذا حضره عدد من الشركاء يمثل ربع رأس المال (على الأقل) .

(ج) تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي رأس المال الممثل في الاجتماع الا اذا كان القرار يتعلق بزيادة رأس المال أو خفضه أو حل الشركة قبل الميعاد أو تغيير الغرض الأصلي أو ادماج الشركة في أخرى . فيشترط لصحة القرار في هذه الأحوال أن يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع رأس المال الممثل في الاجتماع .

مادة ٤٣ - لا يجوز للجمعية العامة المداولة في غير المسائل المدرجة في جدول الأعمال ومع ذلك يكون للجمعية حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تكشف انتهاء الاجتماع .

ومع مراعاة أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولوائحته التنفيذية والمادة ٤٧ من هذا النظام تكون القرارات الصادرة من الجمعية العامة ملزمة لجميع الشركاء الموصين والمتضامنين سواء كانوا حاضرين الاجتماع الذي صدرت فيه هذه القرارات أو غائبين أو مخالفين ، وعلى المدير تنفيذ قرارات الجمعية العامة .

مادة ٤٤ - تسجل أسماء الحاضرين من الشركاء في سجل خاص يثبت فيه حضورهم وما اذا كان بالاصالة أو بالوكالة ، ويوقع هذا السجل قبل بداية الاجتماع من كل من مراقب الحسابات وخامس الأصوات .

• ويكون لكل شريك يحضر اجتماع الجمعية العامة الحق في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال ، واستجواب المديرين ومراقبي الحسابات بشأنها •

ويشترط تقديم الأسئلة مكتوبة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام على الأقل في مراكز ادارة الشركة بالبريد المسجل أو باليد مقابل ائصال •

ويجب المديرين على أسئلة الشركاء واستجواباتهم بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة أو المصلحة العامة للضرر ، وإذا رأى الشركاء أن الرد غير كاف احتكم الى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ •

ويكون التصويت في الجمعية العامة « » (١) •
ويجب أن يكون التصويت بطريقة سرية اذا كان القرار يتعلق بانتخاب مجلس المراقبة أو بعزله أو بعزل المديرين أو بإقامة دعوى المسؤولية عليهم ، أو اذا طلب ذلك المدير أو عدد من الشركاء يمثل عشر الأصوات الحاضرة في الاجتماع على الأقل •

ولا يجوز للأعضاء المديرين الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة في شأن تحديد رواتبهم ومكافآتهم أو أي أمر يتعلق بمسئوليتهم •

مادة ٤٥ - يحرر محضر اجتماع يتضمن إثبات الحضور وتوافر نصاب الانعقاد وكذلك إثبات حضور ممثلي الجهات الادارية أو الممثل القانوني لجمعية حملة السندات كما يتضمن ملخصا وافيا لجميع مناقشات الجمعية العامة وكل ما يحدث أثناء الاجتماع والقرارات التي اتخذت في الجمعية وعدد الأصوات التي وافقت عليها أو خالفتها وكل ما يطلبه الشركاء إثباته في المحضر •

(١) عين النظام طريقة التصويت فإذا لم يبينها فإنها تتم بالطريقة التي يقرها رئيس الاجتماع وتوافق عليها الجمعية

وتدون محاضر اجتماعات الجمعية العامة بصفة منتظمة عقب كل جلسة
فى سجل خاص ، ويوقع على المحضر والسجل رئيس الجلسة وأمين السر
وجامعا الأصوات ومراقب الحسابات •

ويجب ارسال صورة من محضر اجتماع الجمعية العامة للجهات الادارية
المختصة خلال شهر على الأكثر من تاريخ انعقادها •

مادة ٤٦ - مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية يقع باطلا كل
قرار يصدر من الجمعية العامة بالمخالفة لأحكام القانون أو نظام الشركة •

وكذلك يجوز ابطال كل قرار لصالح فئة معينة من الشركاء أو للاضرار
بهم أو لطلب نفع خاص للمديرين أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة •

ولا يجوز أن يطلب البطلان فى هذه الحالة الا الشركاء الذين اعترضوا
على القرار فى محضر الجلسة أو الذين تقيبوا عن الحضور بسبب مقبول ،
ويجوز للجهة الادارية المختصة أن تنوب عنهم فى طلب البطلان اذا تقدموا
بأسباب جديده •

ويترتب على الحكم بالبطلان اعتبار القرار كأن لم يكن بالنسبة الى
جميع الشركاء وعلى المديرين نشر ملخص الحكم بالبطلان فى احدى الصحف
اليومية وفى صحيفة الشركات •

وتسقط دعوى البطلان بضى سنة من تاريخ صدور القرار ، ولا
يترتب على رفع الدعوى وقف تنفيذ القرار ما لم تأمر المحكمة بذلك •

الباب السادس في مراقب الحسابات

مادة ٤٧ - مع مراعاة أحكام المواد من ١٠٣ إلى ١٠٩ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوفر في شأنهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة تعيينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه .

واستثناء مما تقدم عين المؤسسون السيد /
المقيم مراقباً أول الشركة .

ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا عن مجموع الشركاء ولكل شريك أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش تقرير المراقب وأن يستوضحه عما ورد به .

الباب السابع

صلة الشركة - الجرد - الحساب الختامي المال الاحتياطي - توزيع الأرباح

مادة ٤٨ - تمتد السنة المالية للشركة من
وتنتهى فى من كل سنة على أن السنة الأولى تشمل
المدة التى تنقضى من تاريخ تأسيس الشركة حتى
من السنة التالية .

مادة ٤٩ - على المدير أن يعد كل سنة مالية فى موعد يسمح بعقد
الجمعية العامة للشركة خلال (ستة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهائها)
ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر مشتملين على جميع البيانات
الواردة فى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات
ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية .

وعلى المدير أيضا أن يعد تقريره عن نشاط الشركة خلال السنة المالية
وعن مركزها المالى فى ختام السنة ذاتها .

مادة ٥٠ - توزع أرباح الشركة الصافية سنويا بعد خصم جميع
المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يلى :

١ - يبدأ باقتطاع مبلغ يوازي ٠٠٠٪ من الأرباح لتكوين الاحتياطي
القانوني (٥٪ على الأقل) ويقت هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي
قدرا يوازي ٠٠٠٪ من رأس مال الشركة المدفوع (٢٠٪ على الأقل) ومتى
نقص الاحتياطي تعين العودة الى الاقتطاع .

.....(١) *

ويكون للمعاملين نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعها نقدا في حدود ٠٠٠٠ ٪ بشرط ألا يزيد على مجموع الأجر السنوية للمعاملين بالشركة (٢) ، (٣) *

٢ - يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها ٠٠٠٠ ٪ (٥) على الأقل) للشركاء عن المدفوع من قيمة أسهمهم وحصصهم والمعاملين .
على أنه إذا لم تسمح أرباح سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين التالية *

٣ - ويخصص بعد ما تقدم ٠٠٠٠٠ (عشرة في المائة على الأكثر) من الباقي كمكافأة للمديرين *

٤ - ويوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على الشركاء والمعاملين (في الحدود والنسب المقررة في هذا النظام) كحصة اضافية في الأرباح أو يرحل بناء على اقتراح المديرين الى السنة المقبلة أو يكون به احتياطي غير عادي أو مال استهلاك غير عادي *

مادة ٥١ - يستعمل المال الاحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح المدير فيما يكون بمصالح الشركة *

مادة ٥٢ - تدفع الأرباح الى الشركاء في المكان والمواعيد التي يحددها مجلس الإدارة بشرط ألا تجاوز شهرا من تاريخ قرار الجمعية العامة بالتوزيع *

(١) يجوز أن ينص نظام الشركة على تجنب نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي لمواجهة الأزمات التي يحددها النظام *

(٢) لا يجوز أن تقل النسبة من ١٠ ٪ من الأرباح *

(٣) كما يجوز للنظام أن يقرر للمعاملين نسبة أكبر من ١٠ ٪ وفي هذه الحالة يجنب نصيب المعاملين في الزيادة على الـ ١٠ ٪ في حساب خاص يستثمر لمصالح المعاملين ويجوز توزيع مبالغ منه على المعاملين في السنوات التي لا تتحقق فيها أرباح بسبب خارج عن إرادة الشركة أو استخدامه في مشروعات لمصالح المعاملين *

الباب الثامن في المنازعات

مادة ٥٣ - لا يترتب على أى قرار يصدر من الجمعية العامة سقوط دعوى المسئولية المدنية ضد المديرين بسبب الأخطاء التي تقع منهم في تنفيذ مهامهم وإذا كان الفعل الموجب للمسئولية قد عرّض على الجمعية العامة بتقرير من المديرين أو مراقب الحسابات فتسقط الدعوى من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة بالمصادقة على هذا التقرير .

ومع ذلك فإن كان الفعل المنسوب الى المديرين يكون جنائية أو جنحة فلا تسقط الدعوى الا بسقوط الدعوى الجنائية .

مادة ٥٤ - مع عدم الإخلال بحقوق الشركاء المقررة قانونا لا يجوز رفع المنازعات التي تمس المصلحة العامة والمشاركة للشركة ضد المديرين أو مجلس المراقبة أو ضد واحد أو أكثر من أعضائه الا باسم مجموع الشركاء وبمقتضى قرار من الجمعية العامة .

ويجب على كل شريك يريد إثارة نزاع من هذا القبيل يخطر بذلك مجلس المراقبة والمديرين قبل انعقاد الجمعية العامة التالية بشهر واحد على الأقل ويجب أن يدرج هذا الاقتراح في جدول أعمال الجمعية .

الباب التاسع في حل الشركة وتصفيتها

مادة ٥٥ - في حالة خسارة نصف رأس المال تحل الشركة قبل انقضاء أجلها الا اذا قررت الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك .

مادة ٥٦ - مع مراعاة أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية .

تعين الجمعية العامة مصفيا أو أكثر وتحدد أتعابهم ، ويكون تعيين المصفين من بين المساهمين أو الشركاء أو غيرهم .

وفي حالة صدور حكم بحل الشركة أو بطلانها تبين المحكمة طريقة التصفية كما تعين المصفي وتحدد أتعابه .

ولا ينتهى عمل المصفي بوفاة الشركاء أو اشهار افلاسهم أو اعسارهم أو بالخبر عليهم ولو كان معينا من قبلهم .

وتنتهى وكالة مجلس الادارة بتعيين المصفين .

اما سلطة الجمعية العامة فتبقى قائمة طوال مدة التصفية الى أن يتم اخلاء عهدة المصفين .

الباب العاشر أحكام ختامية

مادة ٥٧ - تخصص المصاريف والأتعاب المدفوعة في سبيل تأسيس الشركة من حساب المصروفات العامة .

مادة ٥٨ - تسرى أحكام قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار إليها ولائحته التنفيذية فيما لم يرد في شأنه نص خاص في هذا النظام .

مادة ٥٩ - يودع هذا النظام وينشر طبقا للقانون .

نمسوفج رقم (٣)

لعقد تأسيس شركة ذات مسئولية محدودة
طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية
عقد تأسيس
شركة ذات مسئولية محدودة

انه في يوم

وفيما بين الموقعين أدناه .

١ - الاسم - المهنة - الجنسية - تاريخ الميلاد - اثبات الشخصية -
محل الإقامة (أو مركز الإدارة إذا كان الشريك شخصا معنويا) .

٢ -

٣ - (١)

وقد اتفقوا فيما بينهم على تأسيس شركة ذات مسئولية محدودة وفقا
لأحكام القوانين النافذة ، وأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية
بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩
لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وأحكام هذا العقد ، ويقر الموقعون أنهم
واعوا القواعد المقررة في القوانين المذكورة في تأسيس هذه الشركة .

(١) لا يقل عدد الشركاء عن اثنين ولا يزيد عددهم عن خمسين .

الباب الأول

اسم الشركة - غرضها - مدتها - مركزها العام

مادة ١ - عنوان الشركة أو اسمها (شركة ذات مسئولية محدودة) (١) *

مادة ٢ - غرض الشركة هو (٢) :

مادة ٣ - مدة الشركة هي (٣) تبدأ من تاريخ قيامها في السجل التجارى ويجوز اطالة المدة بالشروط المبينة في هذا العقد وبموافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٨) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة *

مادة ٤ - يكون مركز الشركة الرئيسى وموطنها القانونى بمدينة (٤) بجمهورية مصر العربية *

ويجوز لمديرى الشركة أن يقرروا نقل المركز الرئيسى الى أية جهة أخرى فى نفس المدينة كما يجوز لهم أن يقرروا انشاء فروع أو وكالات للشركة فى مصر أو فى الخارج *

وإذا نقل المركز الرئيسى فى مصر أو فى الخارج *

وإذا نقل المركز الرئيسى الى مدينة أخرى فيلزم أن يكون ذلك بناء على قرار من الجمعية العامة غير العادية للشركاء *

(١) للشركة أن تختار اسماً خاصاً ، ويجوز أن يكون اسمها مستعرباً من غرضها ، ويجوز أن يتضمن عنوانها اسم شريك أو أكثر (بيان الزامى) *
(٢) لا يجوز أن تتولى الشركة أعمال التأمين أو أعمال البنوك أو الادخار أو تدبير الودائع أو استثمار الأموال لحساب الغير بوجه عام (بيان الزامى) *
(٣) * (٤) بيانات الزامية *

الباب الثاني رأس المال - الحصص

مادة ٥ - حدد رأس مال الشركة (١) بمبلغ موزع الى
..... حصة قيمة كل منها حصة نقدية قيمتها
حصة عينية قيمتها

وهذه الحصص موزعة بين الشركاء على (٢) الوجه الآتى :

اسم صاحب الحصة وجنسيته	عدد الحصص العينية	عدد الحصص النقدية	القيمة النقدية	نسبة المشاركة
---------------------------	----------------------	----------------------	-------------------	------------------

الغ
المجموع

ويقرر الشركاء أن الحصص النقدية دفعت بالكامل وقدرها

وفيما يلي بيان الحصص العينية المقدمة من الشركاء (٣) :

١ - قدم السيد	ما يأتى
٢ - قدم السيد	ما يأتى

وتؤول ملكية هذه الحصص للشركة من تاريخ التوقيع على العقد كما

(١) لا يقل عن خمسين ألف جنيه مصرى ومقسمة الى حصص متساوية لا تقل كل منها
عن ١٠٠ جنيه مصرى * (بيان الزامى) *

(٢) لا يزيد عددهم على خمسين شريكا ولا يكون كسب منهم مستولا الا بقدر حصته
(بيان الزامى) *

(٣) يجب بيان نوع كل حصة عينية وقيمتها والتمن الذى ارتضاه باقي الشركاء لها
ومقدار حصة الشريك في رأس المال مقابل ما قبضه من حصة عينية *

تنتقل جميع الحقوق والالتزامات المتعلقة بها الى الشركة كما اتفق المؤسسون على تقدر الحصة العينية المقدمة من السيد / بمبلغ

مادة ٦ - تخول الحصص حقوقا متساوية في الحصول على الأرباح وفي اقتسام موجودات الشركة عند التصفية ولا يلتزم الشركاء الا في حدود قيمة حصصهم .

والحقوق والالتزامات المتعلقة بالحصة تتبعها في أيدي كل من تؤول اليه ملكيتها ، ويترتب حتما على ملكية الحصة قبول احكام هذا العقد وقرارات الجمعية العامة .

مادة ٧ - يجوز زيادة رأس المال على دفعة واحدة أو أكثر سواء بإصدار حصص جديدة أو بتحويل رأس المال الاحتياطي الحر الى حصص وذلك بقرار من الجمعية العامة غير العادية وطبقا للأحكام المنصوص عليها في كل من القانون ولائحته التنفيذية .

وفي حالة إصدار حصص نقدية جديدة يكون للشركاء حق أفضلية الاكتتاب فيها بنسبة عدد ما يملكه كل منهم من حصص . ويستعمل هذا الحق وفقا للأوضاع والشروط التي يمينها المديرون بموافقة مجلس المراقبة ما لم تقرر الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك .

مادة ٨ - للجمعية العامة غير العادية أن تقرر تخفيض رأس المال لأي سبب وعلى أن لا يقل الحد الأدنى لرأس المال المحدد باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ويكون التخفيض بالكيفية التي تراها الجمعية سواء عن طريق انقاص عدد الحصص أو استرداد وتخفيض بعضها أو تخفيض القيمة الاسمية على أن لا تقل القيمة الاسمية لكل منها عن مائة جنيها .

مادة ٩ - الحصص قابلة للانتقال بين الشركاء أو بينهم وبين الغير ، ويجب أن يثبت هذا الانتقال أو التصرف بالسجل المعد لذلك .

ويجب على من يمتزم بين حصته للغير أن يقوم بإخطار ادارة الشركة بذلك بخطاب موصى عليه يتضمن اسم ولقب المتنازل اليه ومهنته ومحل اقامته وعدد الحصص المتنازل عنها ، وتقوم الادارة بدورها بإخطار الشركاء فى خلال الثلاثة أيام التالية ، وللشركاء خلال شهر من الاخطار الاول استرداد الحصة بالشروط نفسها والا سقط هذا الحق ، واذا استعمل حق الاسترداد أكثر من شريك قسمت الحصة المبعة بينهم بنسبة حصة كل منهم فى رأس المال .

مادة ١٠ - يعد مركز الشركة سجل خاص للشركاء يتضمن ما يأتى :

١ - أسماء الشركاء وجنسياتهم ومحال اقامتهم ومهنتهم .

٢ - عدد الحصص التى يملكها كل شريك ومقدار ما دفعه .

٣ - حالات التنازل عن الحصص وانتقال ملكيتها مع بيان تاريخ وتوقيع المتنازل اليه فى حالة التصرف بين الأحياء وتوقيع المدير ومن آلت اليه الحصة فى حالة الانتقال بطريق الميراث . ولا يكون للتنازل أو الانتقال أثر بالنسبة الى الشركة أو الى الغير الا من تاريخ قيده فى هذا السجل .

ويجوز لكل شريك ولكل ذى مصلحة من غير الشركاء الاطلاع على هذا السجل فى أوقات العمل اليومى للشركة .

وترسل فى شهر يناير من كل سنة قائمة تضمنت على البيانات الواردة فى هذا السجل ومن كل تغيير يطرأ عليها الى الادارة العامة للشركات .

الباب الثالث

ادارة الشركة

مادة ١١ - يتولى ادارة الشركة السيد/ (١) .

المقيم في باعتباره المدير الوحيد . وتنتهى وظيفته في

. او يباشر الادارة لجهة غير محدودة .

او يتولى ادارة الشركة مديرون تعيينهم الجمعية العامة من بين الشركاء

او من غيرهم واستثناء مما تقيم عين الشركاء هيئة الادارة الاولى من :

١ - السيد/ المقيم في

٢ - السيد/ المقيم في

الفصل

وتنتهى وظيفة المدمر في او يباشرون وظيفتهم لمدة

محدودة .

مادة ١٢ - يمثل المدير او المديرون الشركة في علاقاتها مع الغير

ولهم « منفردين او مجتمعين » (٢) في هذا الصدد اوسع السلطات

للتمثيل بلاسيها واجراء كافة العقود والمعاملات بالداخلية ضمن غرض الشركة

وعلى الاخص تعيين ووقف وعزل وكلاء ومستخدمي الشركة بتجديدهم بتاتهم

واجورهم ومكافآتهم وقبض ودفع كافة المبالغ وتوقيع وتحويل وبيع وتسديد

كافة المستندات الاذنية التجارية وابرام جميع العقود والمشارطات والصفقات

(١) بيانات الزامية

(٢) يختار أحد الحكيم

- الاختصاصات المشار اليها على سبيل التمثيل ويجوز اسناد بعضها للجمعية العامة -

التي تتعلق بمعاملات الشركة بالنقد أو بالأجل ، ولهم شراء جميع المواد والمهمات والبضائع والمنقولات والاقتراض بطريق الاعتمادات ... الخ .

أما القروض غير المفتوح بها اعتمادات بالبنوك والمشتريات والمبادلات وبيع المحلات التجارية والعقارات والرهون وكذلك الاشتراك في المؤسسات الأخرى فلا يجوز إجراؤها إلا بعد موافقة الجمعية العامة بأغلبية الشركاء الحائزة لثلاثة أرباع رأس المال (أو بناء على قرار اجماعي من الشركاء) (١) . ولا يكون التصرف ملزماً للشركة إلا إذا وقع المدير أو غيره من الصاملين جشعاً بالصفة التي يتعامل بها .

مادة ١٣ - المدير قابل للعزل في أي وقت بقرار مسبب يصدر بموافقة الأغلبية العددية للشركاء الحائزة لثلاثة أرباع رأس المال ، أو بقرار اجماعي من الشركاء ، وله أن يستقيل في نهاية السنة المالية على أن يقدم الاستقالة الى رئيس مجلس الرقابة أو باقى المديرين أو الجمعية العامة قبل ذلك بشهر على الأقل .

مادة ١٤ - في حالة انتهاء وظيفة أحد المديرين يجب على المديرين الباقين خلال شهر أن يدعوا الجمعية العامة غير العادية للانعقاد للنظر في الأمر وتعيين مدير جديد .

مادة ١٥ - للمديرين في علاقتهم مع بعضهم وكثيرهم ذى صلة داخلية أن يؤلفوا مجلس ادارة يتولى بنفسه تعيين رئيسه وسكرتيره .

ويجتمع مجلس الادارة بناء على طلب الرئيس أو عضوين آخرين من أعضائه كلما دعت مصلحة الشركة الى ذلك . ويعقد الاجتماع في مركز الشرطة أو في أي مكان آخر يمينه خطاب الدعوة .

ولا يكون انعقادهم صحيحا الا بحضور نصف أعضاء مجلس الإدارة على الأقل .

وتصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات المديرين الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا وتثبت القرارات المذكورة في محاضر تدون في سجل خاص مرقومة صفحاته ويوقع عليها المديرين الذين اشتركوا في إصدار هذه القرارات . ويصليق رئيس المجلس على صورة أو مستخرجاته هذه المحاضر .

ويتداول مجلس الإدارة في جميع المسائل المروضة عليه والتي تتعلق بإدارة شئون الشركة . ويجب على المجلس أن يبت بصفة خاصة في كل عملية أو تعاقد يترتب عليه تعهد من الشركة أو مصروف تزيد قيمته على () .

ويجب على المديرين أن يقوموا بتنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الإدارة وأن يتبعوا تعليماته وإرشاداته والا عزلوا من وظيفتهم والزموا بتعويضات للشركة .

مادة ١٦ - للمديرين الحق في مبلغ سنوي إجمالي قدره ٠٠٠٠ جنيه بصفة مكافأة تدفع كل شهر أو ثلاثة شهور مثلا ، وتقيد بحساب المصروفات العامة وذلك علاوة على حقهم في استرداد مصروفات التمثيل وبدل السفر والانتقال .

ولهم أيضا حق الحصول على حصة الأرباح على الوجه المبين في المادة ٣٨ من هذا العقد .

ويتم توزيع هذه المبالغ بين المديرين طبقا لما يتفق عليه فيما بينهم .

مادة ١٧ - يجب أن تحمل الإعلانات وتُسَخَّ العقود وجميع الأوراق والمطبوعات الأخرى التي تصدر من الشركة اسم الشركة وأن تسبقها أو تلحقها عبارة « شركة ذات مسئولية محدودة » مكتوبة بأحرف واضحة ومقرومة مع بيان مركز الشركة وبيان رأس المال إذا لم يكن أقل من قيمته الثابتة في آخر ميزانية •

مادة ١٨ - تكون تبليغات الشركة للمشاركين إليها في هذا العقد سواء كانت بين الشركاء أو بينهم وبين الشركة على هيئة خطابات موصى عليها •

الباب الرابع مجلس الرقابة (١)

مادة ١٩ - يكون للشركة مجلس رقابة مؤلف من ثلاثة أعضاء على الأقل أو من ٠٠٠٠٠ عضوا على الأكثر تنتخبهم الجمعية العامة من بين الشركاء وتقدر أتايبهم .

واستثناء مما تقدم عين المؤسسون أول مجلس ورقابة من ٠٠٠٠٠ عضوا هم :

١ - السيد / ٠٠٠٠٠ المقيم في ٠٠٠٠٠

٢ - السيد / ٠٠٠٠٠ المقيم في ٠٠٠٠٠

الخ ٠٠٠٠

مادة ٢٠ - مدة العضوية لمجلس الرقابة هي ٠٠٠٠٠ سنوات .
« ثلاثة مثلا » .

غير أن مجلس الرقابة المعين في المادة السابقة يبقى قائما بأعماله مدة ٠٠٠٠٠ سنة .

وفي نهاية هذه المدة يتجدد المجلس بأجمعه وبعد ذلك يتجدد ثلث الأعضاء « مثلا » في كل سنة عند انعقاد الجمعية العامة ، ويصير الثلثان الأولان بطريق الاقتراع ثم يتجدد الأعضاء بعد ذلك بحسب الأقدمية في التعيين ، فإذا كان عدد أعضاء المجلس غير قابل للتقسمة على ثلاثة اندمج

(١) يلغى هذا الباب إذا لم يزد الشركاء على عشرة وتلغى كذلك كل إشارة تتعلق بمجلس الرقابة .

العدد الباقي فيمن يتناولهم آخر تجديد • ويجوز دائما إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مهلة عضويتهم •

مادة ٢١ - يشترط أن يكون عضو المجلس الرقابة مالكا لعدد من حصص الشركة قدره • • • • • بحصة على الأقل تخصص لضمان الأخطاء التي قد يرتكبها خلال عضويته وتكون هذه الحصص غير قابلة للتداول خلال المهلة المذكورة (١) • • • • •

مادة ٢٢ - لمجلس الرقابة أن يعين أعضاء في مراكز الأعضاء التي تخلو خلال السنة بسبب الاستقالة أو الوفاة أو لأي سبب آخر • ويجب إجراء ذلك خلال الشهر التالي للخلو إذا نقص عدد الأعضاء عن ثلاثة • •

ويباشر الأعضاء المعينون على هذا الوجه العمل في الحال إلى أن يُعقد أو اجتماع للجمعية العامة فاما أن تقر تعيينهم أو أن تعين آخرين بدلا منهم •
ويكمل العضو الذي يعين بدلا من آخر المهلة المتبقية من مدة سلفه •

مادة ٢٣ - يعين مجلس الرقابة من بين أعضائه رئيسا وأميناً للسر وعند غياب الرئيس يعين المجلس العضو الذي يقوم بأعمال الرئيس مؤقتا •

ويُعقد مجلس الرقابة اجتماعاته في مركز الشركة أو في أي مكان آخر يحدده خطاب الدعوة كلما دعت مصلحتها إلى انعقاده بناء على دعوة الرئيس أو عضوين من أعضائه مثلا ويجوز دعوته إلى انعقاد غير عادي بناء على طلب إدارة الشركة •

ويكون انعقاد المجلس صحيحا بحضور نصف عدد أعضائه على الأقل وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يكونه صوت الرئيس مرجحا •

(١) حكم هذه المادة اختياري •

وتتبع مداولات المجلس وقراراته في محاضر تدون في سجل خاص
مرفوعة صفحاته ويوقع عليها الرئيس وأمين السر ويصدق رئيس المجلس
على صور أو مستخرجات هذه المحاضر .

مادة ٢٤ - يقوم مجلس الرقابة بتمثيل الشركاء في علاقاتهم مع إدارة
الشركة . وعليه فحص الدفاتر والحسابات والخزينة ومحفظة الأوراق المالية
وقيم الشركة .

ويقدم كل سنة الى الجمعية العامة تقريراً بنتيجة أعماله يبين فيه
المخالفات والأخطاء التي قد يجدها في قوائم الجرد كما يبين الأسباب التي
قد تحول دون اجراء توزيع حصص الأرباح التي تترحها إدارة الشركة .

مادة ٢٥ - لأعضاء مجلس الرقابة الحق في أن يتقاضوا مبلغ ٠٠٠٠
جنيه بصفة « بدل حضور أو مكافأة » يجرى توزيعه بينهم حسب ما يتراضى
لهم .

الباب الخامس

الجمعية العامة

مادة ٢٦ - تمثل الجمعية العامة جميع الشركاء ولا يجوز انعقادها إلا في (المدينة التي يقع بها مركز الشركة) .

مادة ٢٧ - لكل شريك حق حضور الجمعية العامة مهما كان عدد الحصص التي يمتلكها سواء كان ذلك بطريق الاصالة أو بطريق ائابة شريك. آخر لتمثيله في الجمعية ولكل شريك عدد من الأصوات يقدر بعدد ما يملكه أو يمثله من حصص دون تجديد .

مادة ٢٨ - يرأس الجمعية العامة رئيس مجلس الرقابة أو المدير بحسب الأحوال أو من ينوب عنها وعند غيابه يرأسها أحد زملائه يختاره المجلس ويعين الرئيس أمينا للسر ومراجعا لفرز الأصوات على أن تقر الجمعية العامة تعيينهما .

مادة ٢٩ - توجه الدعوة لحضور الجمعيات العامة بموجب خطابات موصى عليها ترسل لكل شريك قبل موعد انعقادها بخمسة عشر يوما على الأقل .

ويجب أن تشمل خطابات الدعوة على بيان جدول الأعمال ومكان الاجتماع وزمانه .

مادة ٣٠ - لا يجوز للجمعية العامة أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال المبين في خطاب الدعوة وتكون القرارات التي تصدرها الجمعية العامة طبقا لمقد الشركة ملزمة لجميع الشركاء بما فيهم الغائبين والمخالفين في الرأي وعديمي الأهلية .

مادة ٣١ - تنعقد الجمعية العامة كل سنة بناء على دعوة من إدارة الشركة خلال الستة أشهر التالية لنهاية السنة المالية للشركة .

وتجتمع على الأخص لسماع تقرير المديرين عن نشاط الشركة ومركزها المالي وتقرير مجلس الرقابة والتصديق عند اللزوم على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتجديد حصص الأرباح التي توزع على الشركاء . وتعيين المديرين أو أعضاء مجالس الرقابة وتحديد مكافآتهم وغير ذلك من المسائل التي لا تدخل في اختصاص الجمعية غير العادية .

ولا تكون قرارات الجمعية العامة العادية صحيحة الا اذا صدرت بأغلبية الأصوات التي تمثل برأس المال على الأقل (١) . وفي حالة عدم توفر النصاب لصحة الاجتماع الأول تعين عقد الجمعية الباسمة ثانية خلال الثلاثين يوما التالية . ويعتبر اجتماعها الثاني صحيحا مهما كان عدد الحاضرين المحتة فيه .

وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات على الأقل (٢) وفي حالة التساوى يرجع الجانب الذي منه الرئيس .

ويجوز أن تتضمن الدعوة إلى الاجتماع الأول موعد الاجتماع الثاني في حالة عدم تكامل النصاب (٣) .

مادة ٣٢ - للجمعية العامة غير العادية أن تعبد عقد الشركة عددا ما تعلق منها بزيادة التزامات الشركاء ما لم تكن موافقتهم اجماعية .

ولا تكون قرارات الجمعية صحيحة الا اذا صدرت بموافقة الأغلبية المتعدية للشركة الحائزة لثلاثة أرباع رأس المال (على الأقل) .

(١) ، (٢) يمكن زيادة نصاب الحضور والتصويت .

(٣) حكم هذه الفقرة اختياري .

على أنه إذا كان القرار يتعلق بعزل أحد المديرين فإن الأغلبية تحسب بعد استبعاد الحصص التي يمثلها المدير المقترح عزله وإذا كان القرار يتعلق بالمساس بحقوق فئة من أصحاب الحصص فإنه يشترط في هذه الحالة حضور الأغلبية العددية لأصحاب تلك الحصص الذين يمثلون ثلاثة أرباع قيمتها .

مادة ٣٣ - يجوز للمديرين دعوة الجمعية العامة للانعقاد غير عاذا كلما دعت ضرورة الى ذلك ويجوز لمجلس الرقابة أن يتولى توجيه الدعوة اذا طلب ذلك من المديرين بخطاب موسى عليه وانقضت ثمانية أيام دون أن يقوم المديرين توجيه الدعوة .

ويجوز أن تدعى الجمعية العامة بناء على طلب شريك أو أكثر يمثل أكثر من ٥٪ من رأس المال اذا طلب ذلك من المديرين بخطاب موسى عليه وانقضت ثمانية أيام دون أن يقوم المديرين بتوجيه الدعوة .

ويوضع جدول الأعمال بمعرفة « الجهة التي وجهت الدعوة للانعقاد ، المديرين أو مجلس الرقابة أو الشركاء حسب الأحوال » .

مادة ٣٤ - لكل شريك أثناء انعقاد الجمعية العامة حق مناقشة المسائل الواردة في جدول الأعمال ويكون المديرين ملزمون بالاجابة على استئلة الشركاء بالقدر الذي لا يمرض مصالح الشركة للضرر .

فاذا رأى أحد الشركاء ان الرد على سؤاله غير كاف احتكم الى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ .

مادة ٣٥ - وتدون مداولات الجمعية العامة وقراراتها في محاضر تقيده في سجل خاص مرقومة صفحاته ويوقع عليها رئيس الجمعية وأمين السر وفارز الأصوات ومراقب الحسابات ويصدق رئيس الجمعية على صور أو مستخرجات هذه المحاضر .

الباب السادس

سنة الشركة - الجرد - الحساب الختامي

المال الاحتياطي - توزيع الأرباح

مادة ٣٦ - السنة المالية للشركة اثنتي عشر شهرا ميلادية. تبدأ من أول ٠٠٠٠٠٠ وتنتهي في آخر ٠٠٠٠٠٠ على أن السنة الأولى تشمل المدة التي تنقضي من تاريخ تأسيس الشركة النهائي حتى ٠٠٠٠٠

وتنقضي أول جمعية عامة عقب هذه السنة .

مادة ٣٧ - على مديري الشركة أن يعدوا عن كل سنة مالية في موعد يسمح بعقد الجمعية العامة خلال ٦ أشهر على الأكثر ، من تاريخ انتهاء ميزانية الشركة وقائمة الجرد وحساب الأرباح والخسائر تقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية ومركزها المالي في ختام السنة ذاتها .

وتودع الميزانية بعد انقضاء ١٥ يوما من تاريخ اعدادها مكتب السجل التجاري ولكل ذي شأن أن يطلب الاطلاع عليها لديه .

ويجوز لكل شريك خلال الخمسة عشر يوما التي تسبق انعقاد الجمعية العامة أن يطلع بنفسه أو بواسطة وكيل يختاره من بين الشركاء أو من غيرهم على هذه الأوراق وكذلك على تقرير مجلس الرقابة .

مادة ٣٨ - توزع ارباح الشركة الصافية السنوية بعد خصم جميع المصروفات والتكاليف الأخرى كما يأتي :

١ - يبدأ باقتطاع مبلغ (٥ ٪) على الأقل ١ من الأرباح لتكوين احتياطي ويوقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدراً يوازي

(..... على الأقل) من رأس المال ومتى قل الاحتياطي عن ذلك تعين العودة الى الاقتطاع .

٢ - يقتطع بعد ذلك المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها (٥ ٪) من رأس المال على الأقل على الشركاء عن قيمة حصصهم على أنه اذا لم تسمح أرباح الشركة في سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين القادمة .

٣ - يخصص بعد ما تقدم « ١٠ ٪ من الأرباح المتبقية (على الأكثر) » لكافة المديرين (١) .

٤ - تخصص نسبة من الأرباح بناء على اقتراح مجلس الإدارة واعتماد الجمعية العامة توزع على العاملين (٢) .

٥ - يوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على الشركاء كحصة اضافية على الأرباح أو يرسل (٣) بناء على اقتراح مجلس الإدارة الى السنة المقبلة أو يكون به غير عادي أو مال للاستهلاك غير عادي .

اما الخسائر - ان وجدت فيتحملها الشركاء بنسبة حصصهم دون أن يلزم أحدهم بأكثر من قيمة حصصه .

(١) في حالة الشركات التي يبلغ رأسمالها الحد الأدنى لشركات المساهمة المنفصلة يصاغ البند ٣ على النحو التالي :

- يقتطع بعد ذلك المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها ٥ ٪ على الأقل على الشركاء والعاملين بحيث لا يقل نصيب العاملين عن ١٠ ٪ من الأرباح الموزعة وبشرط ألا يزيد على مجموع الأرباح السنوية للعاملين بالشركة ، على أنه اذا لم تسمح أرباح الشركة في سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين المقبلة .

(٢) تشطب في حالة وجود نصيب وجوبى توزع على العاملين من الأرباح .

(٣) يرأى تعديل النص بأن يشمل التوزيع العاملين بذات الشروط المقررة قانونا وذلك على حالة وجود توزيع وجوبى من الأرباح عليهم .

مادة ٣٩ - يستعمل الاحتياطي بقرار من مجلس الإدارة فيما يعود على الشركة بالنفع .

مادة ٤٠ - تدفع حصص الأرباح الى الشركاء في المكان والمواعيد التي يحددها المدبرون .

ويجوز للمديرين بموافقة مجلس الرقابة أن يقوموا بتوزيع مبلغ من أصل حصص أرباح السنة الجارية اذا كانت الأرباح المخصصة بالجارية تسمح بذلك .

في مراقبة الحسابات

مادة ٤١ - يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر فيهم الشروط المقررة بقانون مزاولة مهنة المحاسبة تعينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه واستثناء مما تقدم غير المؤسسون السيد / المقيم في مراقبا أول للشركة ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا عن مجموع المساهمين ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش تقرير المراقب وأن يستوضحه عما ورد به .

الباب السابع المنازعات

مادة ٤٢ - لا يجوز رفع المنازعات التي تمس المصلحة العامة والمشاركة ضد المديرين أو ضد أحدهم إلا باسم مجموع الشركاء وبمقتضى قرار من الجمعية العامة .

ويجب على كل شريك يريد رفع نزاع من هذا القبيل أن يخطر المديرين بذلك بخطاب موصى عليه قبل انعقاد الجمعية العامة التالية بشهر واحد على الأقل ويجب على المديرين إدراج هذا الاقتراح في جدول أعمال الجمعية .

وإذا رفضت الجمعية هذا الاقتراح فلا يجوز لأى شريك إعادة طرحه باسمه الشخصى أما إذا قبل تعيين الجمعية العامة لمباشرة الدعوى مندوباً أو أكثر ويجب أن توجه إليهم جميع الاعلانات الرسمية .

الباب الثامن

حل الشركة - تصفيتها

مادة ٤٣ - عند انتهاء مدة الشركة أو فى حالة حلها قبل الأجل المحدد تبين الجمعية بناء على طلب المديرين طريقة التصفية وتعين مصف أو عدة مصفين وتحدد سلطاتهم . وتنتهى سلطة المديرين بتعيين المصفين أما سلطة الجمعية العامة فتبقى قائمة طوال مدة التصفية الى أن يتم اخلاء مهدة المصفين .

الباب التاسع احكام ختامية

مادة ٤٤ - تسرى احكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية فيما لم يرد في شأنه نص خاص في هذا العقد .

مادة ٤٥ - قيد هذا العقد في السجل التجارى وينشر طبقا للقانون ،وقد فوض الشركاء السيد / فى اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة فى هذا الشأن . والمصروفات والنفقات والأجور والتكاليف التى تم انفاقها فى سبيل تأسيس الشركة تخصم من حساب المصروفات العامة .

صیغ الدعاوي التجارية

صيغة انذار على يد محضر

النص القانوني :

يجرى نص المادة ٩ من قانون المرافعات على النحو التالي :
يجب ان تشتمل الأوراق التي يقوم المحضرون باعلانها على البيانات
الآتية :

- ١ - تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التي حصل فيها الاعلان .
- ٢ - اسم الطالب ولقبه ومهنته او وظيفته وموطنه واسم من يمثله
ولقبه ومهنته او وظيفته وموطنه كذلك ان كان يعمل لغيره .
- ٣ - اسم المحضر والمحكمة التي يعمل بها .
- ٤ - اسم المعلن اليه ولقبه ومهنته او وظيفته وموطنه فان لم يكن
موطنه معلوما وقت الاعلان فاخر موطن كان له .
- ٥ - اسم وصلة من سلمت اليه صورة الورقة وتوقيعه على الاصل
بالاستلام .
- ٦ - توقيع المحضر على كل من الاصل والصورة .

الصفة

انه في يوم

بناء على طلب ومهنته وجنسيته
بمقيم ومحل الاختار مكتب الأستاذ
المحامي بشارع بجهة

• أنا • • • • • محضر محكمة • • • • • الجزئية قد انتقلت
في التاريخ المذكور أعلاه الى محل اقامة • • • • • ومهنته • • • • • وجلسيته
• • • • • وقيم • • • • • مخاطبا مع •

واندوته بالآتى :

يذكر موضوع الانذار والتكليف الذى يرغب المنذر من المنذر اليه
بموجبه •

لذلك

انا المحضر سالف الذكر قد انتقلت فى تاريخه حيث اقامة المنذر
اليه ، وسلمته صورة من هذا الانذار ، للعلم بما جاء به وسريان مفعوله فى
لقه •

ولاجل العلم •••

ملاحظات واحكام :

- الأصل فى أوراق المحضرين أنها متى تم اعلانها قانونا لا تنتج
أثرها الا بالنسبة لذات الشخص الذى وجهت اليه وبالصفة الصحيحة المحددة
فى ورقة الاعلان ولا ينسحب هذا الأثر الى غيره من الأشخاص أيا كانت
علاقاتهم به • لما كان ذلك ، وكانت المطعون ضدها الثانية لم يشملها أصلا
قرار الوصاية الصادر فى ١٩٥٧/١٢/٤ لوالدها المطعون ضدها السابعة
- المقدمة صورته الرسمية - لبلوغها سن الرشد قبل صدوره اذ هى من
مواليد ١٩٣٦/١٠/٣١ ، فمن ثم يكون توجيه اجراءات التنفيذ العقارى فى
سنة ١٩٦١ الى والدتها المطعون ضدها السابعة بزعم أنها وصية عليها غير
ذى أثر قانونى بالنسبة لها بفض النظر عن المساكنة او صلة القرى
بينهما •

(نقض ١٩٨٠/١/١٧ سنة ٣١ الجزء الأول ص ١٩٧)

- اعلان صحف الدعاوى والاستئناف • وجوب اشتغال الأصل
والصورة على اسم وتوقيع المحضر • خلو الصورة دون الأصل منه • لاعلم
اليه التمسك ببطان الاعلان •

(نقض ١٩٨٣/٦/٥ طعن رقم ٣٣ لسنة ٥٠ قضائية)

- بطلان الصحيفة الناشئة عن اغفال توقيع المحضر على صورة الاعلان
متعلق بالنظام العام • علة ذلك • عدم سقوطه بحضور المعلن اليه أو بعدم
تمسكه به ولا بالتزول عنه •

(نقض ١٩٨٣/٦/٥ طعن رقم ٣٣ لسنة ٥٠ قضائية)

- عدم بيان اسم الشركة المملنة كاملا وعدم بيان موطن طالب الاعلان
اختواء ورقة الاعلان على بيانات من شأنها عدم التجهيل بهما • لا بطلان

(نقض ١٩٨٣/٣/٧ طعن رقم ١١٧٣ لسنة ٤٩ قضائية)

صيغة إعلان موجه

لأحدى الشركات التجارية

النقص القانوني :

يجرى نص المادة ٣/١٣ مرفعات على النحو التالي :

٣ - ما يتعلق بالشركات التجارية يسلم في مركز إدارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير أو لمن يقوم مقامهم فإن لم يكن للشركة مركز تسلم لواحد من هؤلاء لشخصه أو في موطنه .

الصيغة

انه في يوم

بناء على طلب ومهنته وجنسيته
ومقيم ومحلته المختار مكتب الأستاذ المحامي
بشارع بجهة

أنا محضر محكمة الجزئية قد انتقلت في
التاريخ المذكور أعلاه الى محل إقامة بصفته رئيس مجلس
الإدارة بشركة بمركزها الكائن مخاطبا مع .

وأعلنته بالآتي

يذكر موضوع الدعوى المراد إقامتها

ملاحظات وأحكام .

- وجوب تسليم صورة الاعلان فيما يتعلق بالشركات التجارية في

مركز ادارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الادارة أو للمدير فإن لم يكن للشركة مركز تسلم لأحد هؤلاء لشخصه أو فى موطنه •
نص المادة ١٤ مرافعات فقرة أخيرة لا ينطبق الا فى حالة الامتناع عن تسلم الصورة أو الامتناع عن التوقيع على أصل الاعلان بالاستلام •

(نقيض ١٥/٢/١٩٦٢ المكتب الفنى سنة ١٣ ص ٢٨٨)

صيفة اعلان
موجه الى شركة اجنبية
لها فرع او وكيل
في جمهورية مصر العربية

النص القانوني :

يجرى نص المادة ١٣/٥ مرافعات على النحو التالي :

٥ - ما يتعلق بالشركات الأجنبية التي لها فرع او وكيل في
الجمهورية العربية المتحدة يسلم الى هذا الفرع او الوكيل .

الصيفة

انه في يوم

بناء على طلب

انا محضر محكمة الجزئية قد التقلت في
التاريخ المذكور اعلاه الى محل اقامة بصفته مدير فرع شركة
(او وكيل شركة) الكائن مركزها بمقر الوكيل
او الفرع بشارع بجهة مخاطبا مع .

واعلنته بالاتي

(يذكر موضوع الدعوى)

ملاحظات واحكام :

- جواز اعلان الشركات الأجنبية لدى فرعها او وكيلها في مصر .
لا يقصد به حرمان صاحب الشأن من أصل حقه في اجراء الاعلان في مركز
الشركة الرئيسي بالخارج .
(نقض ١٢/١٠/١٩٧٠ سي ٢١ ص ١٢١٦)

- تسليم صورة الاعلان الى من يقوم مقام رئيس مجلس الادارة او
المدير في مركز ادارة الشركة التجارية • توجيه خطاب مسجل للمعلن اليه
غير لازم (م ١٣ مرافعات) •

(نقض ١٦/١١/١٩٨٢ طعن رقم ٢٠٤١ لسنة ٥٠ ق) (١)

(١) منشور بملحق المرافعات للمستشار عز الدين الدناصوري والاستاذ حامد عكاظ •

صيغة اعلان موجه الى أحد بحارة السفن التجارية أو العاملين بها

النص القانوني :

يجرى نص المادة ٨/١٣ من قانون المرافعات على النحو التالي :
- ما يتعلق ببحارة السفن التجارية أو العاملين فيها يسلم
للربان .

الصيغة

أنا في يوم
بناء على طلب
أنا محضر محكمة الجزئية قد انتقلت في
التاريخ المذكور أعلاه الى ميناء حيث ترسو السفينة
التجارية وأعلنت ممثلاً في شخص
.....

وأعلنته بالآتي :

ربان السفينة

ممثلاً في شخص ربان السفينة .
مخاطباً مع
.....

(تذكر الصيغة)

ملاحظات وأحكام :

- اكتساب أحد الحصوم صفة من الصفات المبينة بالفقرات السادسة
والسابعة والثامنة من المادة ١٣ مرافعات . وجوب علم المعلن علماً يقينية
بهذه الصفة وقت الاعلان والا وجب اتباع القواعد الأصلية فيه .
(ملحق ١٩٨٣/١٢/٤ طعن رقم ٧٩٨ لسنة ٥٠ ق لم ينشر بعد)

الصيغة الخاصة بالشركات
صيغة دعوى لعدم استيفاء
اجراءات تكوين الشركة

النص القانوني :

يجرى نص المادتين ٥٠٧ مدني و٥١ من القانون التجاري على النحو
التالي :

المادة ٥٠٧ مدني :

(١) يجب أن يكون عقد الشركة مكتوباً والا كان باطلاً . وكذلك
يكون باطلاً كل ما يدخل على العقد من تعديلات دون أن تستوفي الشكل
الذي افرغ فيه ذلك العقد .

(٢) غير أن هذا البطلان لا يجوز أن يحتج به الشركاء قبل الغير .
ولا يكون له اثر فيما بين الشركاء أنفسهم ، الا من وقت أن يطلب الشريك
الحكم بالبطلان .

مادة ٥١ تجاري - يجب استيفاء هذه الاجراءات في مدة خمسة عشر
يوماً من تاريخ وضع الامضاء على الميثاق والا كانت الشركة لاغية .

الصيغة

انه في يوم

بناء على طلب ومهنته وجنسيته ومقيم
و محلله المختار مكتب الأستاذ المحامي بشارع
بجهة

انا محضر محكمة الجزئية قد انتقلت في التاريخ

المذكور أعلاه الى محل اقامة كل من :

- ١ - ومهنته وجنسيته ومقيم
- ٢ - ومهنته وجنسيته ومقيم
- ٣ - ومهنته وجنسيته ومقيم
- ٤ - ومهنته وجنسيته ومقيم

وأعلنتهم بالآتي :

بتاريخ تعالذ الطالب مع المعلن اليهم على تكوين شركة .
(يذكر نوع الشركة)

ورغم انقضاء أكثر من خمسة عشر يوما على وضع الامضاء على المشاركة
ولم تستوف اجراءات الشركة .

واذ كان نص المادة ٥١ من قانون التجارة يوجب استيفاء اجراءات
الشركة على مدة خمسة عشر يوما والا كانت لاغية .

الأمر الذي سعى من اجله للحكم له بطلباته .

لذلك

انا المحضر سالف الذكر قد أعلنت كلا من المعلن لهم بصورة من هذا
وكلفتهم بالحضور أمام محكمة الابتدائية الكائنة بـ
الدائرة التجارية بجلستها التي ستعقد علنا يوم ابتداء من الساعة
الثامنة صباحا لسماعهم الحكم بالفاء عقيد الشركة سنالفة الذكر المحرر
بتاريخ مع كل ما يترتب على ذلك قانونا وتعيين مصف يكون له
الحقوق المقررة قانونا .

ملاحظات واحكام :

- لما كان القانون المدني قد اوجب فى المادة ٥٠٧ منه أن يكون عقد الشركة مكتوبا والا كان باطلا وأصبح بذلك عقد الشركة عقدا شكليا ، فإنه لا يقبل فى اثباته بين طرفيه غير الكتابة ولا يجوز لهما الاتفاق على اثباته بشير هذا الطريق .

(نقض جلسة ١٧/١/١٩٦٦ س ١٧ مج فنى مدنى ص ١٨٢)

- استمرار الورثة فى استغلال نشاط مورثهم قيام شركة واقع فيما بينهم ' .

(نقض جلسة ٢٢/١٢/١٩٧١ س ٢٢ مج فنى مدنى ص ١٠٧٩)

صيغة دعوى عزل شركة منتدب للإدارة

النص القانوني :

يجرى نص المادتين ٥١٦ مدنى ، ٣٤ تجارى على النحو التالى :

مادة ٥١٦ - (١) للشريك المنتدب للإدارة بنص خاص فى عقد الشركة أن يقوم ، بالرغم من معاوضة سائر الشركاء ، بأعمال الإدارة وبالتصرفات التى تدخل فى غرض الشركة ، متى كانت أعماله وتصرفاته خالية من الغش ، ولا يجوز عزل هذا الشريك من الإدارة دون مسوغ ، ما دامت الشركة باقية .

(٢) وإذا كان انتداب الشريك للإدارة لاحقاً لعقد الشركة جاز الرجوع فيه كما يجوز فى التوكيل العادى .

(٣) أما المديرون من غير الشركاء فهم دائماً قابلون للعزل .

مادة ٣٤ تجارى تناط اذاعة هذه الشركة بوكلاء الى أجل معلوم سواء كانوا من الشركاء او من غيرهم وباجرة او لا يجوز عزلهم ولو كان تعيينهم مصرحاً به فى نظام الشركة او وجد شرط يقضى بعدم عزلهم .

الصيغة

انه فى يوم

بناء على طلب :

- ١ - ومهنته وجنسيته ومقيم
- ٢ - ومهنته وجنسيته ومقيم
- ٣ - ومهنته وجنسيته ومقيم

بـ ٢١٩

ومحلهم المختار مكتب الأستاذ المحامي بشارع
بجهة

أنا محضر محكمة الجزئية قد انتقلت في التاريخ
المذكور أعلاه الى محل اقامة ومهنته وجنسيته
ومقيم مخاطبا مع .

وأعلنته بالآتي :

تكونت شركة بين الطالبين والمعلن اليه وتضمن عقد تكوينها النص
على انتخاب المعلن اليه بالادارة .

واذ تجاوز المعلن اليه حدود السلطات الموقولة له واضر بالشركة اضرارا
جسيمة (تذكر نماذج من التصرفات التي يتضرر منها الشركاء) .

وحيث أن استمرار بقاء المعلن له في الادارة يمرض مصالح الشركة
للمضاياع ويحق للطالبين طلب عزله من الادارة عملا بالمادتين ٥١٦ من القانون
المدني و٣٤٤ من قانون التجارة .

لذلك

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت المعلن له بصورة من هذا وكلفت
بالحضور أمام محكمة الابتدائية الكائنة بـ الدائرة
التجارية بجلستها التي ستنعقد علنا يوم ابتداء من الساعة الثامنة
صباحا لسناعه الحكم بعزله من ادارة شركة المبينة
بصدر هذه العريضة . مع الزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم
مشمول بالنفاذ المجل .

ولأجل

ملاحظات واحكام :

تضمنت الأعمال التحضيرية للمادة ٥١٦ من القانون المدني ما يأتي :

تتناول المادة حق الشركاء في ادارة الشركة في الحدود المبينة في العقد ، أو في حالة سكوت العقد طبقا للقواعد التي يقرها المشرع ، وتعرض لحالة ما اذا كانت الادارة متروكة للمدير هو أحد الشركاء أو شخص غير شريك . ويحدد النص طريقة تعيين المدير ، وكيفية عزله ، وسلطاته .

أما عن طريقة تعيين المدير ، فهو إما أن يعين بنص خاص في عقد الشركة وإما أن يتم تعيينه باتفاق لاحق للعقد ، والشرط اللازم في الحالتين هو رضا جميع الشركاء ، لأن التعيين بالنسبة للمدير المعين بالعقد هو جزء من الاتفاق ويجب رضا جميع الشركاء به . وكذلك بالنسبة للمدير المعين باتفاق لاحق ، لابد من اجماع الشركاء عليه لأن الاتفاق الجديد يتضمن خروجاً على العقد الأول .

ولما يتعلق بعزل المدير . يميز النص بين الشريك المدير المعين بعقد الشركة والمدير من غير الشركاء المعين بالعقد كذلك ، والمدير العادي المعين باتفاق لاحق أما الشريك الذي يعين مديراً بالعقد فلا يجوز عزله إلا لسبب مشروع يبرر فسخ الاتفاق على التعيين كالاخلال بالتزامات ، أو أعمال الخيانة ، أو عدم القدرة على العمل ، لأن الاتفاق على تعيين المدير هو جزء من عقد الشركة يأخذ حكمه من حيث الالتزام ، فإن كان المدير المعين من غير الشركاء جاز عزله دائماً لأن علاقة هذا المدير بالشركاء لم تخرج عن كونها وكالة يجوز الرجوع فيها طبقاً للقواعد العامة ، ولذلك تقرر الفقرة الثالثة جواز عزل المديرين من غير الشركاء دائماً ، وهو نفس الحكم الوارد بالمادة ٥٣٦/٤٣٦ من التقنين الحالي . وعلى هذا النحو يضع المشروع حداً للنزاع القائم في الفقه والقضاء . أما المدير العادي المعين باتفاق لاحق ، فهو وكيل عادي يجوز عزله بمحض الإرادة طبقاً للقواعد العامة ويحدد عقد الشركة

عادة من له الحق فى عزل المدير « فإذا سكنت العقد وجب بالنسبة للمدير الشريك المعين بالعقد أن يقرر القاضى بنسائه على طلب واحد أو أكثر من الشركاء ، وجود سبب شرعى يبرر عزله . أما المدير من غير الشركاء المعين بالعقد وكذلك المدير العادى ، فيجوز عزلهما بمجرد ارادة الشركاء دون حاجة لتدخل القضاء ، انما يلزم اجماع الشركاء ، أو على الأقل موافقة الذين قاموا بالتعيين ، على أنه اذا كان هناك مبرر شرعى للعزل . جاز لأحد الشركاء وحده أن يرفع دعوى قضائية بطلب العزل ، ولا يترتب على عزل المدير انحلال الشركة ، والا التزم الشركاء بالاحتفاظ بمدير خائن أو غير كفء تقاديا لانحلال شركة ناجحة . ثم ان الأمر لا يتعمد مجرد انهاء الوكالة المعطاة للمدير ، فيكون للشركاء إذن اما ادارة الشركة جماعة طبقا للقواعد العامة أو تعيين مدير جديد .

أما فيما يتعلق بسلطات المدير ، اذا كان العقد لم يحددها تحديدا كافيا ، أو لم تعدد فى الاتفاق اللاحق الذى تم به التعيين ، فانه يجب منطقيًا أن تعتبر الشركاء قد منحوا المدير السلطات اللازمة للوصول الى الغرض المقصود ، وتحقيق غاية الشركة ، ولذلك يقرر النص أنه -يجوز للشريك « بالرغم من ممارسة سائر الشركاء أن يقوم بأعمال الادارة » . وبناء على ذلك يكون للمدير حتما كل سلطات الادارة التى يتطلبها نشاط الشركة ، لكن كما تقرر للمادة ٤٣٩/٥٣٦ من التقنين الحالى ، ليس للمديرين أن يفعلوا شيئا مخالفا للغرض المقصود من الشركة على أنه كمبدأ عام لا يستطيع المدير ، بدون رضاء الشركاء ، وعدم وجود شرط خاص فى العقد ، أن يعقد صلحا أو تحكيميا ، أو يتنازل عن ضمان ، أو رهن للشركة ، أو يبرئ مدينًا من الدين ، أو يقبل رفع الرهن قبل الوفاء بالدين المضمون ، أو يفترض باسم الشركة ، أو يرهن عقاراتها ، أو يبيع فيما عدا حالات البيع الداخلة فى غرض الشركة (١) .

(١). مبررة الأعمال التجارية ، ص ٣٢٧ وما بعدها .

أحكام القضاء :

- إذا كان عقد الشركة قد تضمن شرطا مقتضاه أن ليس لأحد المديرين إلزام الشركة بتوقيعه منفردا وهو شرط جائز قانونا ويسرى في حق الغير ممن يتعاملون مع الشركة متى تم نشره وفقا للمادة ٤٩ من قانون التجارة فإنه يكون خطأ ما قرره الحكم المطعون فيه من أن الشرط المشار إليه لا يحتاج به الغير على الإطلاق سواء نشر أو لم ينشر .

(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٤/٥/١٣)

- اعتبار توقيع الشريك المدير في شركة التضامن باسمه على تعهد من تعهدات الشركة دون بيان عنوان الشركة مجرد قرينة على تعامله لحسابه الخاص يجوز اثبات عكسها بكافة طرق الإثبات .

- توقيع الشريك المدير في شركة التضامن باسمه على تعهد من التعهدات دون بيان عنوان الشركة لا يترتب عليه بمجرد إعفاء الشركة من الالتزام وإنما يقوم قرينة على أن الشريك المدير يتعامل في هذه الحالة لحسابه الخاص وهي قرينة على أن الشريك المدير يتعامل في هذه الحالة لحسابه الخاص ، وهي قرينة تقبل إثبات العكس بكافة طرق الإثبات بما فيها القرائن .

(طعن رقم ٩١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٥/٧/٧)

- لما كان عضو مجلس الإدارة المنتدب هو الذي يمثل الشركة أمام القضاء في جميع المناوئ التي ترفع منها أو عليها وكان مجلس الإدارة قد اختار لجنة ثلاثية من أعضائه لتتولى إدارة الأعمال وتمارس سلطات العضو المنتدب حتى يبت نهائيا في شغل هذا المركز فإن هذه السلطات تنتقل الى اللجنة الثلاثية التي حلت محل العضو المنتدب . وإذا لم ينص قرار مجلس الإدارة على عدم جواز افراد أى من أعضاء هذه اللجنة بالإدارة فإن لكل عضو من أعضائها أن يقوم وحده بأى عمل من أعمال الإدارة المختلفة التي عهد بها مجلس الإدارة الى اللجنة ويدخل فيها توكيل المحامين والاتفاق على

الأتعاب على أن لكل من العضوين الآخرين أن يعترض على العمل قبل تمامه
والا كان هذا الاتفاق ملزماً للشركة لصدوره ممن يمثلها قانوناً عملاً بالمادة
١٠٥ من القانون المدني .

(طعن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣٦٦/٤/٢٨ س ١٧ ص ٩١٦)

- لا تنال الخصومة بما يطرا على شخصية ممثل الشركة من تغيير .

- الشركة ذات شخصية مستقلة عن شخصية مديرها باعتبارها
الأصلية في الدعوى المقصودة بذاتها بالخصومة دون ممثلها فلا تنال بما
يطرا على شخصية هذا الممثل من تغيير .

(طعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٥ س ٢٠ ص ١٠٦٣)

- القيود الواردة بالمادة ٢٤ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ معدلة
بالقانون ١١٤ لسنة ١٩٥٨ - سرياتها على ما يتقاضاه أعضاء مجلس الادارة
بصفتهم هذه دون مديري الشركة - عضو مجلس الادارة الذي يجمع بين
هذه الصفة وعمل المدير - خضوعه للقيود سالفة الذكر بصفته الأولى دون
الأخيرة .

- مفاد نص المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - معدلة
بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ والمادة ٤٢ منه ، وعلى ضوء ما أوردته
المذكرة الايضاحية لهذا القانون من أن « القيد الوارد بالمادة ٢٤ الخاص
بمقدار الراتب المقطوع يقتصر على ما يتناوله عضو مجلس الادارة بصفته
هذه فإن كلف بعمل آخر في الشركة كما لو عين مديراً لها كان من حقه أن
يؤجر على هذا العمل دون أن يختسب الأجر ضمن الراتب المقطوع » ، أن
المشرع أورد قيوداً في المادة ٢٤ خص بها أعضاء مجلس الادارة بصفتهم
هذه دون المديرين الأجراء الذين يختص مجلس الادارة بتعيينهم والذين
تقوم علاقاتهم بالشركة على أساس من عقد العمل ، وإن من كان يجمع من
أعضاء المجلس بين صفته هذه وبين عمل المدير - وذلك قيل حظر الجمع

بمقتضى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٢ ما أورده المادة ٤٢ سالفه البيان هو وسيلة لتمكين جماعة المساهمين من مباشرة حقوقهم في الاشراف على تقدير أجور ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة بصفتهم هذه ومراقبة موافقتها لنظام الشركة وما يقرره القانون بشأنها ، كما أن المظرة (ج) من تلك المادة صريحة في أنها تمنى المبالغ التي لا يملك المجلس حق تقريرها وإنما مجرد اقتراحها ولا تنصرف الى الأجور التي يحصل عليها المديرون لقاء عملهم هذا ، وإذا كانت المكافآت محل النزاع إنما تقرر صرفها للمطعون ضده وعلى ما هو ثابت من تقارير الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه - مقابل قيامه بعمله مديرا للشركة سواء إبان فترة جمعه بين هذا العمل وعضوية مجلس الإدارة أو في الفترة التالية والتي تفرغ فيها لمصلحة الأولى ، فإنه لم يكن ثمة موجب لتعيين الكشف التفصيل المنوه عنه بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بيانا لها .

(طعن رقم ٤٠٢ لسنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٧)

- الخصومة لا تتأثر بما يطرا على شخصية ممثل الشركة من تغيير .

- من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه متى كان للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديرها وكانت هي المقصودة بذاتها بالخصومة فلا تتأثر بما يطرا على شخصية هذا الممثل من تغيير .

(طعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٦/١/٢٦ من ٢٧ ص ٣٠١)

- مدير شركة التوصية بالأسهم - وكيل عنها وليس عاملا لديها - عدم جواز قيام الشركة المساهمة بالترخيص لنفسه في مجلس إدارتها بإدارة شركة توصية بالأسهم - علة ذلك .

- لما كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه - بجواز جمع المطعون عليه بين إدارة شركة التوصية بالأسهم وعضوية مجلس إدارة الشركة المساهمة - إلا أن الشركة المساهمة أذنت له بأن يقوم الى جانب عمله بها

يتصفية التزاماته لشركة التوصية بالأسهم ووافقت المؤسسة التي تتبعها الشركة الأولى على هذا القرار ، وذلك عملاً بما نصت عليه المادة ٣٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ من أنه لا يجوز لمضو مجلس إدارة شركة المساهمة أن يقوم بصفة دائمة بأى عمل فنى أو إدارى بأية صورة كانت فى شركة مساهمة أخرى إلا بترخيص من رئيس الجمهورية وقد أصبح هذا الترخيص طبقاً للمادة ٢٩ من قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ من اختصاص مجلس إدارة المؤسسة بالنسبة للشركات المساهمة التى تشرف عليها ، كما أيقنه الحكم الى أن لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تجيز لرئيس مجلس إدارة الشركة فى المادة ٥٢/ب أن يأذن العامل أن يؤدى أعمالاً باجر أو بدون أجر فى غير أوقات العمل الرسمية ، وكان لا محل لاستناد الحكم الى ما تقدم ، ذلك أن المادة ٥٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ السالف ذكره اذ تنص على أن « يعهد بإدارة شركة التوصية بالأسهم الى شريك متضامن أو أكثر ويعين عقد تأسيس الشركة ونظامها أسماء من يعهد اليهم بالإدارة وسلطاتهم فيها » وكان مفاد هذا النص هو أن مدير شركة التوصية بالأسهم ليس أجنبياً عن الشركة إنما هو أحد الشركاء المتضامنين فيها ويجب ذكر اسمه فى عقد تأسيس الشركة ونظامها وأنه وكيل عنها وليس عاملاً لديها ، ومن ثم فإن الترخيص والأذن سالفى الذكر إنما ينصرفان الى التصريح بالقيام بأعمال فنية أو إدارية لدى شركة مساهمة أخرى أو بالعمل لدى رب عمل آخر لا الى القيام بإدارة شركة توصية بالأسهم .

(طعن رقم ٤٨ لسنة ٤٠ قى جلسة ١٩٧٦/٦/١ س ٢٧ ص ١٢٥٥)

- استقلال شخصية الشركة الاعتبارية عن شخصية ممثلها القانونى
- ورود الاسم المميز للشركة الطاعنة فى صحيفة الطعن - كطابق ذلك لبيحة الإعلان - لا حاجة لإيضاح اسم ممثلها القانونى .

- اذا كان الواضح من صحيفة الطعن أنه أقام من الشركة الطاعنة

وكان لهذه الشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية ممثلها ، وكانت هي الأصيل المقصود بذاته في الخصومة دون ممثلها ، فان ذكر اسم الشركة الطاعنة المميز لها في صحيفة الطعن يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - كافيا لصحة الطعن في هذا الخصوص ، ويكون الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة لعدم ايضاح اسم الممثل القانوني للشركة متعين الرفض .

١٠ (طعن رقم ٣٧١ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٦/١١/٢٩ س ٢٧ ص ١٦٩٨).

١١ - لما كان النص في المادة الأولى من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء البنك العربي الأفريقي (المعلوم ضده الثاني) على أن « يرخص في تأسيس شركة مساهمة مصرية طبقا لأحكام هذا القانون والنظام المرافق بين كل من ٠٠٠٠٠ وفي المادة الثانية منه على أن اسم هذه الشركة البنك العربي الأفريقي شركة مساهمة مصرية وغرضها ٠٠٠٠ » وفي الفقرة الأولى من المادة الخامسة منه على أن « فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون وفي النظام الأساسي المرافق لا تسرى على هذه الشركة أحكام التأميم ولا القوانين المنظمة لشركات المساهمة والبنوك ٠٠٠ مقصوده أن ذلك البنك بمنأى عن القوانين المنظمة لشركات المساهمة - على الرغم من كونه شركة مساهمة مصرية - ويخضع للأحكام الواردة في قانوننشائه والنظام الأساسي المرافق لهذا القانون ، واذ كانت المادة ٢٦ من هذا النظام تنص على أن « لمجلس الإدارة أوسع سلطة لإدارة الشركة فيما عدا ما احتفظ به صراحة للجمعية العامة ٠٠٠ » وتنص المادة ٢٩ منه على أن « لا يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بأى التزام شخصي فيما يتصل بقصودات البنك بسبب قيامهم بمهام وظائفهم ضمن حدود وکالتهم » كما تنص المادة ٥٩ من ذات النظام على أنه « عند انتهاء مدة الشركة ، أو في حالة حلها تطلب الأجل المحدد ، تعين الجمعية العامة بناء على طلب مجلس الإدارة طريقة التصفية وتعين مصفيا أو أكثر وتحدد سلطاتهم وتنتهى وكالة المجلس بتعيين المصفين ٠٠٠ » مما مؤداه أنه

أعضاء مجلس إدارة البنك المطمون ضده الثاني بصفتهم هذه يعتبرون وكلاء عنه وليسوا من العاملين به الذين استثنتهم المادة الخامسة من قانون انشائه في فقرتها الثانية من الخسوع للقوانين والقرارات المنظمة لشئون التوظيف والمرتبات والمكافآت في المؤسسات العامة والشركات المساهمة ، ولا يغير من ذلك ما ورد بنظم البنك المذكور من اختصاصات للجمعية العامة للمساهمين أو من حق هؤلاء الاخيرة في مناقشة تقرير مجلس الإدارة الميزانية وحساب الأرباح والخسائر اذ ليس من شأن ذلك توفر عنصر التسمية اللازم لقيام علاقة العمل بين أعضاء مجلس الإدارة والبنك المطمون .

الثاني . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعن عين المطمون ضده الأول عضوا ممثلا له في مجلس إدارة البنك المطمون ضده الثاني اعتبارا من ١٣/١٢/١٩٦٩ الذي كان فيه المطمون ضده الأول من العاملين الخاضعين لاحكام القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين في القطاع العام لكونه رئيسا لمجلس إدارة بنك بورسعيد ، وكانت المادة ٣٦ من هذا النظام تنص على أن « فيما عدا المكافآت التشجيعية المنصوص عليها في المادة ٣٠ من هذا النظام يسرى على العاملين الخاضعين له احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ » فان المطمون ضده الأول يخضع لاحكام هذا القرار وذلك القانون بالنسبة للمكافأة التي تقررت عن تمثيله للطاعن في عضوية مجلس إدارة البنك المطمون ضده الثاني . واذا خالف الحكم المطمون فيه هذا النظر وقضى بأحقية المطمون ضده الأول لتلك المكافأة تأسيسا على أنه من العاملين بالبنك المطمون ضده الثاني ولا يخضع للقوانين والقرارات المنظمة لشئون المرتبات والمكافآت في المؤسسات العامة والشركات المساهمة اعمالا للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون انشاء ذلك البنك فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون ما حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

(نفى ١٤/١١/١٩٨٢ - الطعن ١٠٩ لسنة ٤٧ ق لم ينشأ بعد)

صيغة دعوى من شريك فى شركة
لخصيته المدة بطلب اخراجه
من الشركة

المصنف القانوني :

يُقرَّر لمن المادة ٥٣١ مدنى على النحو التالى :

مادة ٥٣ - (١) يجوز لكل شريك أن يطلب من القضاء الحكم بفصل
أى من الشركاء يكون وجوده فى الشركة قد أثار اعتراضا على مد أجلها
أو تكون تصرفاته مما يمكن اعتباره سببا مسوغا لحل الشركة ، على أن تظل
الشركة قائمة فيما بين الباقين .

(٢) يجوز أيضا لأى شريك ، إذا كانت الشركة معينة المدة أن يطلب
من القضاء اخراجه من الشركة متى استند فى ذلك الى أسباب معقولة ،
فى هذه الحالة لتعمل الشركة ما لم يتفق باقى الشركاء على استمرارها .

الصيغة

انه فى يوم

بناء على طلب ومهنته وجنسيته ومقيم
، ومخلة المختار مكتب الأستاذ المخامى بشارع
بجدة :

انا محضر محكمة الجزئية قد التقلت فى التاريخ
المذكور أعلاه الى محل إقامة كل من :

- ١ - ومهنته وجنسيته ومقيم
مخاطبا مع .
- ٢ - ومهنته وجنسيته ومقيم
مخاطبا مع .
- ٣ - ومهنته وجنسيته ومقيم
مخاطبا مع .

وأعلنته بالآتي :

تكونت شركة محدودة المدة (يذكر اسم الشركة ولوعههما وغرضها) .
يذكر التاريخ المقتضى واذا تعرض الطالب للظروف (تذكر أسباب طلب
الإخراج) .
لقد سمى للحكم له بطلبا .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت المعلن له بصورة من هذا وكلفته .
بالحضور أمام محكمة الابتدائية الكائنة بسلي الدائرة .
التجارية بجلستها التي ستعقد علنا يوم ابتداء من الساعة الثامنة
صباحا لسماعهم الحكم بإسراج الطالب من الشركة المكونة بينه وبينهم .
بموجب العقد المؤرخ في المذكور بصدر هذه العريضة مع تصفية
حصته في راس مال الشركة وأرباحها وخسائرها على أساس آخر ميزانية
لها والزامهم بالمصروفات ومقابل أنصاب المحاماة بحكم مشمول بالتفاد المصجل
وبدون كفالة .

ولأجل

• ملاحظات وأحكام :

تضمنت الأعمال التحضيرية للمادة ٥٣١ مدنى ما يأتى :

اقتبس المشروع هذا النص من المادة ٥٦١ فقرة ٢ من المشروع الفرنسى الايطالى • وهو نص جديد لا نظير له فى التقنين الحالى ، وقد قصد المشروع به أن يقضى على النزاع القائم فى الفقه والقضاء فيما يتعلق بصحة اشتراط الحق للشركاء فى استبعاد شريك بالاجماع أو بموافقة الأغلبية ، وقد يكون فى السماح للشركاء بفصل واحد منهم لسبب جدى مدعاة لحلق جو من عدم الثقة والتشكك بينهم • كما أنه من ناحية أخرى لا يصح أن يقصر حق الشركاء فى هذه الحالة على امكان طلب الحل من القضاء اذ يترتب على ذلك تحمل الشركاء للنتائج المترتبة على تقصير واحد منهم خصوصا اذا كانت الشركة ناجحة موفقة • لذلك رأينا من المناسب أن تقرر للشركاء الحق فى طلب فصل الشريك اذا وجدت أسباب لذلك • والقاضى هو الذى يقرر وجاهة تلك الأسباب (١) •

الصيغ الخاصة بالافلاس

صيغة بروتيستو علم دفع

النص القانوني :

يجرى نص المادتين ١٧٤ ، ١٧٥ تجارى على النحو التالى :

مادة ١٧٤ - يعمل كل من بروتيستو علم القبول وبروتيستو علم الدفع على حسب الأصول المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين وإنما لا يعمل البروتيستو الا بعد الامتناع عن القبول أو الدفع ويصير الثبات الامتناع المذكور فى محل من كان عليه دفع قيمة الكمبيالة ومن تعهد بدفع قيمتها عند الاقتضاء أو محل من قبل الكمبيالة بطريق التوسط . ويجوز الثبات جميع ذلك فى ورقة واحدة *

مادة ١٧٥ - تشتمل ورقة البروتيستو على صورة الكمبيالة حرفيا وصورة صيغة القبول وصورة جميع التعاويل وكافة ما يوجد من الكتابة وعلى التنبيه الرسمى بدفع قيمة الكمبيالة ويذكر ايضا فى تلك الورقة حضور أو غياب من عليه الدفع وأسباب الامتناع عن الدفع والمجز عن وضع الامضاء أو الامتناع عنه والبروتيستو الحاصل من المحضر *

وذكر الاعتراف بالدين فى تلك الورقة لا يكون حجة الا اذا كان ممضيا او مختوما من المعترف *

الصيغة

رقم البروتيسـتو

الطالب

خـبـر

نوع التجارة

المنـوان

المبلغ المطلوب

تستعمل ورقة البروتيسـتو على صورة الكمبيالة حرفيا وصورة صيغة
القبول وجميع التحاويل .

كما يجب أن تستعمل الورقة على التنبيه الرسمي بدفع قيمة الكمبيالة
وحضور وغياب من عليه الدفع وأسباب الامتناع عن الدفع .

ملاحظات واحكام :

١ - استخلاص الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع التي تميز شهر
افلاس التاجر وتقدير مدى جدية المنازعة في الدين المطلوب شهر افلاسه
من أجلها هو مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب عليها في ذلك من
محكمة النقض متى أقامت قضاها على أسباب سائفة تكفي لحمله .

(العطن رقم ٩٧٥ سنة ٤٧ قى جلسة ١٩٧٩/١/٢٢ س ٣٠ ع ١
ص ٣٣٣)

- حالة الوقوف عن الدفع هي مما يستقل به قاضي الدعوى ، وله أن يستخلصها من الامارات والدلائل المقدمة فيها دون معقب عليه في ذلك من محكمة النقض . واذا كانت محكمة الموعسوع قد استخلصت وقوف المورث والشركة التي يديرها عن دفع ديونها لاختلال أعمالها التجارية من تحرير احتجاجالات عدم الدفع ، ومضى عدة سنوات على عدم الوفاء بتلك الديون ، وكان للشركة طالبة الافلاس الحق في تقديم أدلة جديده أمام محكمة الاستئناف لاثبات دعواها ، فان تعويل الحكم المعلوم فيه على الدلالة المستفادة من المستندات التي قدمتها الشركة المذكورة لأول مرة أمام محكمة الاستئناف بعد اندماج شركتي ٠٠٠٠٠٠٠ فيها ، واستخلاصه عدم منازعة الطاعنين في ديون الشركتين المندمجتين من المذكرة التي تضمنت دفاعهم ، والتي خلت من المنازعة الجدية في تلك الديون لا يكون خطأ في القانون أو مخالفة للثابت في الأوراق .

(الطعن رقم ١٠ سنة ٣٧ قى جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣ س ٢٣ ص ٤٧٣)

صيغة دعوى شطب احتجاج بروتستو عدم دفع

النص القانوني :

المادتين ١٧٤ و ١٧٥ تجارى .

انه في يوم

بناء على طلب ومهنته وجنسيته ومقيم
. ومحلته المختار مكتب الاستاذ المحامى بشارع
بجهة

انا محضر محكمة الجزئية قد انتقلت في التاريخ
المذكور أعلاه الى محل اقامة ومهنته وجنسيته
ومقيم مخاطبا مع .

وأعلنته بالآتي :

قام المعلن اليه بتحرير احتجاج عدم دفع عن كمبيالة مؤرخة
/ / ١٩ بببلغ واذا جاء هذا الاحتجاج مغالفا للواقع
والقانون اذ أن الطالب قد سدد قيمة السند موضوع هذا الاحتجاج .
واذا كان في هذا الاحتجاج ما يضر بسمعة الطالب التجارية ويطالب
بمبلغ على سبيل التعويض .

لذلك

انا المحضر سالف الذكر قد أعلنت المعلن له بصورة من هذا وكلفته

بالحضور أمام محكمة الابتدائية الكائنة بـ الدائرة
التجارية بجلستها التي ستمتدعدها علنا يوم ابتداء من الساعة الثامنة
صباحا لسماعه الحكم بشطب احتجاج عدم الدفع المعلن للطالب بتاريخ
.

ولاجل (١) .

(١) راجع المصنف القانوني للأوامر القضائية الاستعاضين شوقي ومبى ونهى مشرقى ،
ص ٥٩٦ .

صيغة دعوى اشهار الافلاس تاجمسر

النص القانوني :

يجرى نص المواد ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ تجارى على النحو
التالى :

مادة ٢٠١ - فاذا طلب المدينون الحكم باشهار الافلاس يقدمون
عريضة بذلك الى المحكمة الابتدائية . وتسلم الى قلم كتابها ويقيد فيه
ملخصها فوراً .

مادة ٢٠٢ - يلزم ان تشتمل تلك العريضة على البات او بيان
الأحوال التى يظهر منها وقوف المدين حقيقة عن دفع ديونه .

مادة ٢٠٣ - يعين رئيس المحكمة متى قدم اليه كاتبها العريضة
المدكورة اقرب جلسة للحكم فيها ويطلب حضور المدين فى الجلسة المذكورة
بخطاب من كاتب المحكمة يسلم الى محل تطارته .

مادة ٢٠٤ - يجوز لرئيس المحكمة فى الأحوال التى تستلزم
الاستعجال ان يأمر بوضع الاختام على اموال المدين او يعمل أى طريقة اخرى
من الطرق التحفظية .

الصيغة

انه فى يوم

بناء على طلب ومهنته وجنسيته ومقيم
. ومعله المختار مكتب الأستاذ المحامى بشارح
بجهة

أنا محضر محكمة الجزئية قد انتقلت في التاريخ
المذكور أعلاه الى محل إقامة ومهنته وجنسيته
ومقيم مخاطبا مع .

وأعلنته بالآتي :

الطالب يداين المعلن اليه التاجر بموجب . . (يذكر نسبة المديونية) محرر في
/ / ١٩ ويستحق الدفع في / / ١٩ وتحرر عنه احتجاج
يعدم الدفع « بروتستو » واذ كان المعلن اليه تاجر وحالته المالية سيئة
ويخشى من تلاعبه بأوراقه ومتوقف عن الدفع ويحق للطالب أن يقيم دعوى
باشهار إفلاسه فقد سعى قضائيا للحكم له بطلباته .

لذلك

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت المعلن له بصورة من هذا وكلفته
بالحضور أمام محكمة الابتدائية الكائنة بـ الدائرة
التجارية بجلستها التي ستعقد علنا يوم ابتداء من الساعة الثامنة
صباحا لسماعه الحكم باشهار إفلاسه . . واتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة
على أمواله والمصروفات ومتقابل أتعاب المحاماه على هاتق التليسة بحكم
مشمول بالنفاذ المسجل وبدون كفالة .

ولأجل

**صيغة طلب وضع اختتام
على أموال تاجر مرفوعة دعوى
بشهر الإفلاس**

النص القانوني :

المواد ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ تجارى .

مادة ٢٠١ - فإذا طلب المدينون الحكم بأشهار الإفلاس يقدمون عريضة بذلك الى المحكمة الابتدائية ، وتسلم الى قلم كاتبها ويقيد فيه ملخصها فوراً .

مادة ٢٠٢ - يلزم أن تشمل تلك العريضة على اثبات أو بيان الأحوال التي يظهر منها وقوف المدين حقيقة عن دفع ديونه .

مادة ٢٠٣ - يعين رئيس المحكمة متى قدم اليه كاتبها العريضة المذكورة أقرب جلسة للحكم فيها ويطلب حضور المدين فى الجلسة المذكورة بخطاب من كاتب المحكمة يسلم الى محل تجارته .

مادة ٢٠٤ - يجوز لرئيس المحكمة فى الأحوال التى تستلزم الاستعجال أن يأمر بوضع الاختتام على أموال المدين أو بعمل أى طريقة أخرى من الطرق التحفظية .

الصيغة

السيد الأستاذ رئيس محكمة الابتدائية .

مقدمه التاجر وجنسيته ومقيم وموطنه

المختار مكتب الأستاذ المحامى بشارع بجهة

فصل

التاجر وجنسيته ومقيم

المؤسوس

أقام الطالب دعوى ضد المطلوب وضع الاختتام على أمواله بشهر افلاسه
بعد أن حرر احتجاج بعدم الدفع بتاريخ واذا كان المطلوب وضع
الاختتام على أمواله إذ أنه مدين للمطالب وآخرين ويخشى من تهريب وتبديد
أمواله والمعبث بدفائره .

بثناه عليه

يلتمس الطالب بعد الاطلاع على هذا الطلب والمستندات المرافقة صدور
أمر سيادتكم بوضع الاختتام على محل تجارة المدين الكائن بـ
مع تحديد أقرب جلسة لسماع الحكم بأشهار افلاسه وتحديد يوم
كتاريخ مؤقت لتوقفه عن الدفع وتعيين أحد السادة قضاة المحكمة مأمورا
للتفليسة واتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على أمواله وجعل
المضروقات ومقابل أتعاب المحاماة على عاتق التفليسة بحكم مشمول بالنعاذ
المعجل كبدون كفالة

ولأجل

صيغة تقرير من تاجر
بقلم كتاب المحكمة بتوكفه عن الدفع

المنهي القسطنطيني :

يعرض نص المواد ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ لطاري على النص

التالي :

مادة ١٩٥ - كل تاجر وقف عن دفع ديونه يعتبر في حالة الافلاس
ويلزم اشتهار الفلاس به حكم يصدر بذلك .

مادة ١٩٧ - الحكم باشتهار الافلاس بناء على طلب الدين المثلث
يكون بمجرد تقديمه تقريراً الى قلم كتاب المحكمة الكائن محله في دائرة
اختصاصها بأنه وقف عن دفع ديونه .

مادة ١٩٨ - (مهلة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٤) يجب على كل
من المثلث ان يقدم تقريره المذكور في خلال خمسة عشر يوماً من وقوفه
عن دفع ديونه وفي حالة الافلاس احدى شركات التضامن او التوصية يجب
ان يشتمل التقرير المذكور على اسم كل واحد من الشركاء المتضامنين وبيان
عنوانه .

مادة ١٩٩ - وعلى المثلث ان يرفق بتقريره المذكور الميزانية اللازمة
ويذكر فيه الاسباب التي منعتة عن تقديمها .

مادة ٢٠٠ - ويلزم ان تشتمل هذه الميزانية على بيان جميع اموال
الدين منقولة كانت او ثابتة وعلى تقديمها وعلى بيان ما له وما عليه من
الديون وبيان الارباح والخسائر وبيان المصاريف وتكون عليها شهادة منه
بصحتها وتكون مؤرخة ويضع عليها امضاء او ختمه .

المصيفة

القلم التجارى

• • • • • انه فى يوم

• • • • • اما هنا نحن • رئيس القلم •

• • • • • حضر • • • • • التاجر وجنسيته • • • • • ومقيم • • • • •

يجب على كل من افلس أن يقدم تقريره الى قلم كتاب المحكمة خلال
خمسة عشر يوما من يوم وقوفه عن دفع ديوته •

على المفلس أن يرفق بتقريره الميزانية اللازمة ويذكر الاسباب التى
منعته عن تقديمها • ويجب أن تشتمل على بيان جميع أمواله منقولة أو ثابتة
وبيان ما له وما عليه من ديون (١) •

(١) المرجع السابق ، ص ٥٩٧ •

الملاحظات واحكام :

- مناط اشهار الافلاس التاجر هو توقفه عن الدفع عدم اتخاذه

الدفاتر المقررة .

- ان قانون التجارة انما جعل اشهار افلاس التاجر منوطا بتوقفه

عن الدفع لا بعدم اتخاذه الدفاتر المقررة . فاذا كانت المحكمة قد نفت عن

المطلوب افلاسه حالة التوقف عن الدفع كان لا لوم عليها اذ هي لم تعتمد

بعدم اتخاذه تلك الدفاتر ، اما ما جاء في المادة ٣٣١ من قانون العقوبات

من الاعتداد بذلك فمحله ان تكون حالة الافلاس قد ثبتت أولا على التاجر .

وعندئذ يترتب على عدم اتخاذه الدفاتر اعتباره مفلسا بالتقصير .

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٩ طعن رقم ١٧ سنة ١٧ ق)

- شرط تقرير حالة الافلاس التي تغل يد المفلس عن الوفاء بديونه

بنفسه هو استمرار التوقف عن الدفع حتى صدور الحكم النهائي بالافلاس

فاذا اوفى بديونه بعد الحكم الابتدائي بالافلاس وجب الغاء حكم شهر

الافلاس في الاستئناف .

- ان حالة الافلاس التي تغل يد المدين المفلس عن أن يوفى ديونه

بنفسه لا تتقرر الا بالحكم النهائي الصادر بشهر الافلاس . ومتى كان ذلك

كان للمحكوم ابتدائيا بشهر افلاسه أن يزيل حالة التوقف التي انتابه

الى ما قبل صدور الحكم النهائي في الاستئناف المرفوع منه ، فاذا ثبت

لمحكمة الاستئناف زوالها فلا عليها اذا هي ألقت الحكم الابتدائي الصادر

بشهر الافلاس .

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٩ طعن رقم ١٧ سنة ١٧ ق)

- المقصود بالتوقف عن الدفع المنصوص عليه في باب الافلاس

أو الصلح الواقع هو التوقف الذي ينشئ عن مركز مالي مضطرب . الامتناع

عن الدفع لعدم طرأ على المدين مع اقتداره أو المنازعة جديدة في صحة الدين ، أو مقدارده أو حلول أجل استحقاقه أو انقضاءه لا يعد توقفاً عن الدفع .

- التوقف عن الدفع المقصود بالمادة الثالثة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالصالح الوافي من الإفلاس وهو الذي ينبىء عن مركز مالى مضطرب. وضائقة مستحكمة يتزعزع معها ائتمان التاجر وتعرض بها حقوق دائليه الى خطر محقق أو كبير الاحتمال فليس كل امتناع عن الدفع يعتبر توقفاً اذ قد يكون مرجع هذا الامتناع علزراً طرأ على المدين مع اقتداره وقد يكونه لمنازعته فى الدين من ناحية صحته أو مقدارده أو حلول أجل استحقاقه أو انقضاءه بسبب من أسباب الانقضاء .

(الطعن رقم ٣٩٩ سنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٥٦/٣/٢٩ س ٧ ص ٤٣٥)

- اعتبار بروتستو عدم الدفع توقفاً عن الدفع غير صحيح . بصفة مطلقة - وجوب التحقق من توقف المدين عن الدفع وعجزه عن الوفاء بدينه تجارى غير متنازع فيه .

- لا يصح أن يعتبر بصفة مطلقة بروتستو عدم الدفع توقفاً عن الدفع بل يكون لزاماً على المحكمة اذا ارادت أن تؤاخذ المدين بميعاد الخمسة عشر يوماً المنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ أن تبحث فى قيام توقف المدين عن الدفع وفى ثبوت أنه فى حالة عجز عن الوفاء بدينه تجارى غير متنازع فيه وفى متى بدأ هذا التوقف لتجرى من تاريخه أعمال القانون .

(الطعن رقم ٣٩٩ سنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٥٦/٣/٢٩ س ٧ ص ٤٣٥)

- اعتبار الحكم الشركة متوقفة عن دفع ديونها استناداً لأسباب سائلة . النعى بالقصور . على غير أساس .

- متى كان الحكم الاستثنائي قد انتهى الى اعتبار الشركة متوقفة عن دفع ديونها استنادا الى اسباب الحكم الابتدائي والى ما ثبت من تقرير الرقيب من أن حالة الشركة لا تسمح بالسداد وأنها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها فان النعى على الحكم بالقصور فى التسبب يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦١/٢/٢ س ١٢ ص ١٠٦)

- دفع دعوى بطلب اشتهار افلاس شركة . تعين بحث كافة أوجه النزاع المتعلقة بقيام الشركة ما اتصل منه بقيام الشركة او بصفتها التجارية .

- متى كانت الدعوى قد رفعت بطلب اشتهار افلاس شركة فانه يتعين على المحكمة بحث كافة أوجه النزاع المتعلقة بقيام الشركة المطلوب اشتهار افلاسها سواء اتصل النزاع بقيام الشركة أم بصفتها التجارية ، فاذا كان بالحكم المطعون فيه قد سلك هذا المنهج وانتهى بأدلة سائفة الى القول بقيام شركة واقع تجارية بين الورثة فان النعى عليه بمخالفة القانون أو بالقصور فى التسبب يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦١/٢/٢ س ١٢ ص ١٠٦)

- الدفع بأن الدين المطلوب شهر افلاس الشركة من اجله متبازع فيه قضاء الحكم بعدم جدية هذه المنازعة لامهيا سائفة مؤدية . النعى بالقصور على غير أساس .

- اذا كان قد دفع أمام المحكمة بأن الدين المطلوب اشتهار افلاس الشركة من اجله متبازع فيه ، وكان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم جدية هذه المنازعة قد اقام قضاؤه على أن الدين نشأ عن شراء مدير الشركة بضائع بالأجل وهو تصرف يدخل فى سلطته ويندرج ضمن ما صرح له به كوصى خاص لادارة نصيب القصر فى تلك الشركة ، وأن المهمة الموكنة اليه

تقتضى الاستدانة وشراء البضائع بالاجل وكان ما قرره المحكم من شأنه أن يؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها فان الشيء عليه بالتقصير يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ ص ١٢ ص ١٠٦)

... - استخلاص واقعة التوقف عن الدفع على عكس ما يؤدي اليه المحتند القديم في الدعوى . مسخ .

... - متى كان الحكم المطعون فيه - وهو يصدد البحث في توقف الشركة الطاعنة عن الدفع - قد استخلص من تقرير السنديك أن البضاعة التي اشترتها الشريك المتضامن بالمبلغ موضوع سندات طالبى الافلاس كانت لحساب الشركة وقيدت بدفاترها بينما الثابت من التقرير المذكور أنه ليس بالدفاتر المذكورة ما يدل على شراء تلك البضائع لحساب الشركة الطاعنة أو تسديدها لئلا لها فانه يكون قد مسخ التقرير سالف الذكر واستخلص منه عكس ما يؤدي اليه .

(الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/٥/١٨ ص ١٢ ص ٤٨٩)

... لمحكمة الموضوع استخلاص وقائع التوقف عن الدفع . رقابة محكمة النقض على التكييف القانوني للتوقف . المنازعة في وجود دين طالب الافلاس لا يتحقق معها هذا التوقف .

... لمحكمة الموضوع أن تسجل في حدود سلطتها الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع الا أن التكييف القانوني لهذه الوقائع يخضع لرقابة محكمة النقض باعتبار أن التوقف عن الدفع هو أحد الشروط التي يتطلبها القانون لشهر الافلاس ، ومن حق محكمة النقض أن تراقب جميع عناصره ومتى كان التوقف عن الدفع بمعناه القانوني لا يتحقق اذا كان دين طالب الافلاس متنازعا في وجوده فان القضاء باسهار الافلاس مع قيام هذا النزاع يكون مخالفا للقانون .

(الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/٥/١٨ ص ١٢ ص ٤٨٩)

— حكم قفل أعمال التفليسة لا يمحو آثار شهر الافلاس ولا يؤدي إلى زوال جماعة الدائنين أو انتهاء مأمورية السنديك • دعوى الدائن بطلب إعادة التفليسة لم يوجب القانون فيها اختصاص السنديك •

ع. إذا كان الحكم يقفل أعمال التفليسة لعدم وجود مال للمفلس كاف لاعمالها لا يؤدي إلى محو آثار شهر الافلاس ولا إلى زوال جماعة الدائنين أو انتهاء مأمورية السنديك ، إلا أنه يترتب عليه — طبقاً للمادة ٣٣٧ من القانون التجاري — استرداد الدائنين الذين يكونون هذه الجماعة لحقهم في دفع الدعاوى على المفلس نفسه مما يستتبع أن الدعاوى الخاصة بجماعة الدائنين التي كانت مركزة في يد السنديك قبل صدور ذلك الحكم يصبح بعد صدوره من حق كل دائن أن يرفعها على شخص المفلس ولا يلزم اختصاص السنديك فيها وإن جاز للاخير أن يتدخل في هذه الدعاوى كما رأى لزوم ذلك لحماية مصلحة جماعة الدائنين ، كما يبقى له حقه في رفع ما تقتضيه هذه المصلحة رفعه من الدعاوى • ولما كان المشرع لم يصرح برغبته في الخروج عن هذه القاعدة بالنسبة للدعوى التي يرفعها الدائن بطلب إعادة فتح أعمال التفليسة ولم يوجب اختصاص السنديك فيها فإن هذه الدعوى — كغيرها من دعاوى جماعة الدائنين — يصح توجيهها إلى شخص المفلس ولا يلزم اختصاص السنديك فيها وبالتالي فلا يكون اختصاصه في الطعن المرفوع عن الحكم الصادر فيها لازماً قانوناً •

(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٢٥ س ١٣ ص ٩٠)

— لا يشترط للحكم بإشهار الافلاس تصدد ديون المدين التي توقف عن الوفاء بها •

— لا يشترط القانون للحكم بإشهار الافلاس تصدد الديون التي يتوقف المدين عن الوفاء بها بل يجيز شهر افلاس المدين ولو ثبت توقفه عن وفاء دين واحد ومن ثم فإن منازعة المدين في أحد الديون ، لا تمنع

- ولو كانت منازعة جديدة - من شهر افلاسه لتوقفه عن دفع دين آخر
ثبت للمحكمة أنه دين تجارى حال الأداء ومعلوم المقدار وخال من النزاع
الجدى .

(الظمن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٨ س ١٣ ص ٥٢٨)

- ليست دعوى الغير بأحقية محل تجارى وضعت عليه الإختام على
أنه مملوك للمدين المطلوب شهر افلاسه ، من دعاوى شهر الافلاس ولا من
الدعاوى التى تنظر على وجه السرعة . استئناف الحكم الصادر عنها لا يرفع
بتكليف بالحضور .

- الأصل - طبقا للمادة ٤٠٥ من قانون المرافعات - فى رفع
الاستئناف أن يكون بعريضة تقدم الى قلم كتاب المحكمة المختصة فيما عدا
الدعاوى المصوص عليها فى المادة ١١٨ من قانون المرافعات فان الاستئناف
عنها يرفع بتكليف بالحضور بحيث يترتب البطلان جزاء على مخالفة الطريق
الواجب اتباعه فى رفع الاستئناف وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها .
ولما كانت دعوى الغير بأحقية محل تجارى وضعت عليه الإختام على اعتبار
أنه مملوك للمدين المطلوب شهر افلاسه ، ليست من دعاوى شهر الافلاس
التي نص المشرع حمايتها فى المادة ١١٨ مرافعات دون الدعاوى الناشئة
عن التفليسة والترتبة عليها ، كما أن هذه الدعوى ليست من الدعاوى التى
أوجب القانون نظرها على وجه السرعة - إذ المناط فى تحديد تلك الدعاوى -
هو أمر الشارع لا تقدير المحكمة أو إرادة المحكوم ، لما كان ذلك ، فان
الحكم المطعون فيه الصادر بقبول الاستئناف المرفوع - عن الحكم الصادر
فى تلك الدعوى - بطريق التكليف بالحضور يكون مخالفا للقانون .

(الظمن رقم ٣٣٦ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٤ س ١٤ ص ١٧٦)

- تاريخ التوقف عن الدفع . تحديده فى حكم اشهار الافلاس
تعيينا مؤقتا أو فى حكم مستقل . عدم جواز تعديله الا بطريق الظمن

فى الحكم - طلب تعديل تاريخ التوقف عن الدفع بدعوى مبتدأة يجعلها
غير مقبولة قانونا

- تاريخ التوقف عن الدفع انما يتحدد فى حكم اشهار الافلاس
تعميدا. مؤقتا. او فى حكم مستقل. فلا يضح تعديل ذلك التاريخ الا بطريق
الطن فى الحكم سواء بالمعارضة اعمالا للمادتين ٣٩٠ و ٣٩٤ من قانون
التجارة أو بطريق الاستئناف طبقا للقواعد العامة لعدم وجود نص خاص
باستئناف هذا الحكم ومن ثم فان طلب تعديل تاريخ التوقف عن الدفع
بدعوى مبتدأة يجعلها غير مقبولة قانونا .

(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٤ س ١٤ ص ٢٤٣)

- ما لا يعتبر من الدعاوى الناشئة عن التفليسة - لا يعتبر الحكم
صادرا فى دعوى ناشئة عن نفس التفليسة وخاضعا فى استئنافه للميعاد
المنصوص عليه فى المادة ٣٩٤ من قانون التجارة ، الا اذا كان النزاع الذى
فصل فيه لا يعرض الا بمناسبة الافلاس ويستلزم تطبيق حكم من الاحكام
الواردة فى قانون التجارة فى باب الافلاس . ليس كذلك الحكم الصادر
فى دعوى صورية التصرف الحاصل من المجلس صورية مطلقة .

- لا يعتبر الحكم صادرا فى دعوى ناشئة عن نفس التفليسة وخاضعا
فى استئنافه للميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٩٤ من قانون التجارة (وهو
خمس عشرة يوما من تاريخ الاعلان) الا اذا كان النزاع الذى فصل فيه
لا يعرض الا بمناسبة الافلاس ويستلزم تطبيق حكم من الاحكام الواردة فى
قانون التجارة فى باب الافلاس ، ومن ثم فالدعوى بصورية التصرف الحاصل
من المجلس صورية مطلقة لا ينشأ النزاع فيها عن الافلاس بل قد يثور ولو
لم يشهر الافلاس كما أن الفصل فى هذا النزاع لا يقتضى تطبيق قاعدة من
القواعد المتعاقبة بالافلاس وانما تحكمه قواعد القانون المدنى وينبئ على ذلك
أن استئناف الحكم الصادر فى هذه الدعوى لا يخضع بالنسبة لميعاده لحكم

المادة ٣٩٤ سالف الذكر وإنما يكون ميعاده هو الميعاد العادى المبين بالمادة ٤٠٢ من قانون المرافعات أى أربعين يوما من تاريخ اعلانه .
(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٩ س ١٤ ص ٢٨٣)

- الدين الذى يشهر الافلاس عند الوقوف عن دفعه • شرطه • خلوه من النزاع •

يشترط فى الدين الذى يشهر الافلاس عند الوقوف عن دفعه أن يكون خاليا من النزاع ، ويجب على محكمة الموضوع عند الفصل فى طلب الافلاس أن تفحص جميع المنازعات التى يثيرها المدين حول صحة الدين لتقدير مدى جديتها وعلى هدى هذا التقدير يكون قضاؤها فى الدعوى .
(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٩ س ١٥ ص ٥٣١)

- التوقف عن الدفع - ماهيته •

- التوقف عن الدفع المقصود فى المادة ١٩٥ من قانون التجارة هو الذى ينشأ عن مركز مالى مضطرب وضائقة مستحكية يتزعزع معها ائتمان التاجر وتعرض بها حقوق دائنيه الى خطر محقق أو كبير الاحتمال • ولئن كان امتناع المدين عن الدفع دون أن تكون لديه أسباب مشروعة يعتبر قرينة فى غير مصلحته ، الا أنه قد لا يعتبر توقفا بالمعنى السالف بيانه ، اذ قد يكون مرجع هذا الامتناع عذرا طرا عليه مع اقتداره على الدفع • وقد يكون لمنازعة فى الدين من حيث صحته أو حلول أجل استحقاقه أو انقضاءه لسبب من أسباب الانقضاء •

(الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤ س ٢١ ص ٣١٨)

- ميعاد المعارضة فى حكم تعيين الوقوف عن الدفع - حكم الدائنين الذين يهدفون الى رعاية مصلحة جماعة الدائنين .

- مؤدى نص المادتين ٣٩٠ ، ٣٩٣ من قانون التجارة أن المشرع بعد أن جعل لكل صاحب حق أن يعارض فى حكم تعيين تاريخ الوقوف عن الدفع فى ميعاد ثلاثين يوما من وقت اتمام الاجراءات المتعلقة بلصق الاعلانات ونشرها ، عاد فاستثنى من تحقيق احكام هذه المادة الدائنين الذين يهدفون الى رعاية مصلحة جماعة الدائنين وتتفق مصالحتهم مع مصلحة تلك الجماعة وأفرد لها حكما خاصا أورده فى المادة ٣٩٣ بأن جمعل ميعاد المعارضة بالنسبة لهم مرتبطا بالمواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأييدها بحيث يظل حقهم فى المعارضة قائما طالما كانت تلك المواعيد قائمة وينقضى بانقضائها يستوى فى ذلك أن يتم تحقيق الديون وتأييدها قبل انقضاء ميعاد الثلاثين يوما المنصوص عليه فى المادة ٣٩٠ أو بعد انقضاء هذا الميعاد .

(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٥ ص ٢١)
(ص ١٠٧٤)

- التظلم فى الحكم بتحديد ميعاد الوقوف عن الدفع - طريقه .

- التظلم فى الحكم القاضى بتحديد ميعاد الوقوف عن الدفع انما يكون وفقا للمادتين ٣٩٠ ، ٣٩٣ من قانون التجارة - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - بطريق المعارضة لا بطريق الدعوى المبتدأة .

(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٥ ص ٢١)
(ص ١٠٧٤)

- حالة الوقوف عن الدفع - استخلاصها - موضوعى .

- حالة الوقوف عن الدفع هى مما يستقل به قاضى الدعوى ، وله أن يستخلصها من الامارات والدلائل المقدمة فيها دون معقب عليه فى ذلك .

من محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣ س ٢٣
ص ٤٧٣)

- ما يجب عند وفاة المدين أثناء نظر دعوى الافلاس .

- من المقرر أنه متى كان الدائن قد طلب إشهار افلاس مدينه التاجر
حال حياته ، ثم توفى المدين أثناء نظر الدعوى ، فان اعلان الورثة لا يكون
لازما ، وانما يجوز لهم التدخل فيها دفاعا عن ذكرى مورثهم .

(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣ س ٢٣
ص ٤٧٣)

- الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع - محكمة الموضوع .

- لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن ذكر أن وكيل الدائنين - المطعون.
عليه الثاني - تقدم بتقرير يفيد انه عند مباشرة مهمته بتحقيق الديون
تقدم اليه دائنون آخرون بسندات بلغت قيمتها ٧٧٣٦ ج و ٨٨٤ م عول
في اثبات أن توقف الطاعنين عن أداء الدين الصادر به الحكم رقم ١٨١٧
سنة ١٩٦٤ تجارى جزئى القاهرة نشأ عن مركز مالى مضطرب يتزعزع معه
اثمانهما على قوله « أن البادى مما تقدم أن المستأنفين الطاعنين - لم ينازعا
فى الدين الذى حكم بإشهار الافلاس من أجله ولم يطعنا عليه بأى مطعن
فلما صدر الحكم ضدهما بهذا الدين لم يمثلنا لهذا الحكم بل اخذا يسلكانه
كل السبل لرقلة أدائه الى صاحبه فاستشكلا فى تنفيذ الحكم فلما قضى
الاشكال تقدم من يدعى ملكية الأشياء المحجوزة وأقام دعوى بأحقيةته لهذه
المحجوزات ورغم كل ذلك لم يحاول المستأنفان أداء الدين فلما صدر
ضدهما حكم الافلاس بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٦٩ قاما بعرض الدين
بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٦٩ وأن هذا التصرف من جانب المستأنفين ينبى .

عن اضطراب مركزهما المالى وتعرض حقوق دائئيهما الى خطر فحقق فهما
 رغم عدم منازعتهما فى الدين وضئوز الحكم به وتوقيع الحيز لأقتضاء هذا
 الدين لم يقوموا بوفائه الا بعد صدور حكم اشهار الافلاس هذا بالإضافة الى
 ما ثبت من تقرير وكيل الدائئين على نحو ما سلف بيانه أن هناك دائئين
 آخرين « وهو استخلاص موضوعى سائغ تستقل به محكمة الموضوع فى
 خصوص الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع دون أن يغير من الأمر قيام
 الطاعنين بأداء الدين الذى كان محلاً لطلب اشهار الافلاس طالما أن محكمة
 الموضوع وجدت فى ظروف الدعوى الأخرى ومن وجود دائئين آخرين أن
 التوقف عن دفع الدين المحكوم به كان يسبب المركز المالى المضطرب الذى
 يعرض حقوق الدائئين للخطر .

(نقض ١٩٧٥/٥/٤ - س ٢٦ ص ٩٢٠)

- تقدير مدى جدية المنازعة فى الدين فى دعوى الافلاس متروك
 لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها .

- تقدير مدى جدية المنازعة فى الدين المرفوع بشأنه دعوى الافلاس
 - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من المسائل التى يترك الفصل
 فيها لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها متى أقامت قضائها على أسباب سائفة
 تكفى لحمله .

(الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢٠ س ٢٧
 ص ٣٦٦)

- شهر الافلاس لا يشترط فيه تعدد الديون التجارية التى يتوقف
 الدين عن دفعها - المنازعة ولو جدية فى أحد الديون ، لا تمنع عن اشهار
 الافلاس للدين آخر .

- لا يشترط للحكم باشهار الإفلاس تعدد الديون التى يتوقف المدين
 عن الوفاء بها ، بل يجوز اشهار افلاسه متى ثبت توقفه عن أداء دين

واحد ، كما أن منازعة المدين في أحد الديون لا تمنع ولو كانت منازعة
جديدة من اشهار افلاسه بتوقفه عن أداء دين آخر .
(الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢ من ٢٧
ص ٣٦٦)

- تقدير مدى جدية المنازعة في الدين وحالة الوقوف عن الدفع هو
مما تستقل به محكمة الموضوع .

- تقدير مدى جدية المنازعة في الدين المرفوع بشأنه دعوى الافلاس
وحالة الوقوف عن الدفع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من
المسائل التي يترك الفصل فيها لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها متى أقامت
قضاءها على أسباب سائفة تكفي لحمله .

(الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢ من ٢٧

صيفة محضر حجز على سفينة

النص القانوني :

يجرى نص المادة ١٣ من قانون التجارة البحري على النحو التالي :

مادة ١٣ - على المحضر أن يتوجه الى داخل السفينة ومعه شاهدان ويجرد محضر حجزها ويبين فيه اسم صاحب الدين اللازم وضع الحجز لأجله وصنعبته ومحلله والسند الذي شرع في إجراء ذلك بناء عليه ومبلغ الدين المطلوب تخصيصه والمحل الذي اختاره المدين في الجهة الكائن فيها مركز المحكمة الابتدائية التي يلزم إجراء بيع السفينة امامها وفي الجهة التي حجزت فيها وربطت واسم مالكيها وقبودانها واسم السفينة ونوعها ومقدار حمولتها من الطونيلاعة وعلى المحضر أيضا أن يبين قطائرها وصنادلها وأدواتها وأسلحتها ومهماتا وذخائرها مع ذكر صفات جميع ذلك ويعين حارسا على السفينة .

الصيغة (١)

انه في يوم الموافق سنة الساعة
بناء على طلب ومهنته وجنسيته
ومقيم ومحلله المختار مكتب الأستاذ المحامي بشارع
..... بجهة

وعلى الحكم الصادر بتاريخ من محكمة في القضية
رقم سنة الملحق قانونا بتاريخ

انتقلت أنا المحضر بمحكمة بمساعدة وارشد
 وحضور والشاهدين الى ميناء
 حيث ترسو السفينة المروفة باسم متخاطبا مع
 ونبهته الى دفع مبلغ المينة مفرداته بعد منذرا بالهجز على
 السفينة في حالة عدم الدفع وهذا بيان المبلغ .

بيان المبلغ المطلوب

يجب أن يبين اسم صاحب الدين اللازم وضخ الهجز لأجله ومهنته
 ومحلّه والسند الذى شرع فى اجراء ذلك بناء عليه ومبلغ الدين المطلوب
 تحصيله والمحل الذى اختاره المدين فى الجهة الكائن فيها مركز المحكمة
 الابتدائية واسم السفينة ونوعها ومقدار حمولتها وقطائرها وصنادلها
 وأدواتها وأسلحتها وذخائرها .
 وعينت حارسا قانونا .

وحرر المحضر بما ذكر وتركت لكل من المدين والحارس صورة
 متخاطبا مع كما ذكر ورممه مبلغ

المحضر شاهد شاهد المدين الخاوس

مصلحة اعلان

بتبليغ حجز الى مالك السفينة وتكليفه
بالحضور امام المحكمة لاجراء البيع

النص القانوني :

يجرى نص المواد ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من قانون التجارة البحري على
التحذ التالي :

مادة ١٤ - اذا كان مالك السفينة المحجوزة ساكنا في البلدة الكائنة
فيها المحكمة الابتدائية التي في دائرتها الجهة التي حصل فيها الحجز وجب
على المدين التي طلب وضع الحجز أن يعلن للمالك المذكور في ظرف ثلاثة
ايام متويزة مخضر الحجز ويكلفه بالحضور امام المحكمة في الميعاد المعتاد
ليحضر بيع الاشياء المحجوزة واذا كان المالك المذكور ساكنا في محل أبعد
من تلك البلدة فالاعلان بورقة طلب الحضور يسلمان على ذمته الى قيودان
السفينة المحجوزة واذا كان غائبا يسلمان الى من كان قائما مقامه او مقام
المالك وفي هذه الحالة يزداد على الميعاد المعتاد للحضور مدة مسافة الطريق
التي بين المحكمة ومحل اذا كان مقيما في البلاد القارة من ممالك الدولة
العالية واما اذا كان المالك ساكنا خارج البلاد القارة المذكورة او في بلاد
اجنبية فيكون ميعاد الحضور كما لقرر في قانون المرافعات المدنية على حسب
الجهات .

مادة ١٥ - البيع الذي لا يصح اجراؤه الا بناء على سند واجب
التنفيذ يكون امام قاض يعينه رئيس المحكمة الابتدائية من تلقاء نفسه
ويحصل بطريق المزايمة العمومية بعد المناداة على السفينة بالبيع ونشر
الاعلانات بالجرائد وتعليقها في اللوحات المعدة لذلك على الوجه الآتي :

مادة ١٦ - اذا كان الحجز واقعا على سفينة حمولتها اكثر من عشر طونيلاطات (أى أزيد من ١٠٠٠٠ كيلو) ينادى ثلاث مرات على الأشياء المراد بيعها أو تعلن ثلاثة اعلانات وتكون المناذاة والاعلانات متوالية في كل ثمانية أيام مرة في ضواحي الميناء وفي الميادين العمومية الكبيرة التي في المحل الذي تكون السفينة مربوطة فيه وكذلك في جميع الأماكن التي تعين بأمر من المحكمة وينشر اعلان عن ذلك في إحدى الجرائد التي تطبع في الجهة الكائن فيها مركز المحكمة التي طلب منها وفسح الحجز فان لم توجد فيها جرائد ينشر الاعلان في إحدى الجرائد التي تطبع في أقرب محل .

الصيغة

انه في يوم
بناء على طلب ومهنته وجلسيته
ومقيم ومحلله المختار مكتب الأستاذ المحامي
بشارع بجهة
أنا محضر محكمة الجزئية قد انتقلت في التاريخ
المذكور أعلاه الى محل اقامة بشارع بجهة
مخاطبا مع

للمالك في ظرف ثلاثة أيام أن يعلن صورة محضر الحجز للمدين
ويكلفه بالحضور أمام المحكمة في الميعاد المتباد ليحضر بيع الأشياء المحجوزة
إذا كان المالك ساكنا في البلدة التي فيها المحكمة الابتدائية .

وإذا كان المالك ساكنا في محل أبعد فاعلان ورقة طلب الحضور
يسلمان على ذمته الى قبودان السفينة المحجوزة .

البيع لا يصح اجراؤه الا بناء على سند واجب التنفيذ اذا كان الحجز
واقعا على سفينة حمولتها أزيد من عشرة آلاف كياو ينادى ثلاث مرات على
الأشياء المراد بيعها أو تعلن ثلاث اعلانات . وتكون المناذاة والاعلانات على
حسب المادة ١٦ .

قائمة باهم المراجع

- ١ - العقود التجارية للأستاذ الدكتور علي جمال الدين •
- ٢ - المحل التجاري للأستاذ الدكتور علي يونس •
- ٣ - القانون التجاري للأستاذ الدكتور مصطفى كمال طه •
- ٤ - القانون التجاري (العقود التجارية وعمليات البنوك)
للأستاذ الدكتور مراد منير فهم •
- ٥ - بدل خلو المحل التجاري للأستاذ الدكتور حسني المصري •
- ٦ - الصيغ القانونية للأوراق القضائية للأستاذين شوقي وهبي ومهنى
مشرقي ، الجزء الأول •
- ٧ - العقود وعمليات البنوك للأستاذ الدكتور علي البارودي •
- ٨ - التعليق على قانون المرافعات للأستاذين عز الدين الدناصوري
وحامد عكاز •
- ٩ - قوانين تنظيم الملكية العقارية للأستاذين محمد سيد عبد التواب
ومحمد عبد الوهاب فرغل •
- ١٠ - الموسوعة الذهبية للأستاذين حسن الفكهاني وعبد المنعم حسني
المحاميان •
- ١١ - المدونة الذهبية للأستاذ عبد المنعم حسني •
- ١٢ - موسوعة المواد التجارية للمستشار عبد المعين لطفي جمعة •
- ١٣ - مدونة القانون المدني للمؤلف •
- ١٤ - المرجع في صيغ الدعاوى والأوراق القضائية (المؤلف)
- ١٥ - مجموعة المكتب الفني •

فهرس الكتاب

الصفحة

الموضوع

اهـاء

تقـاء

٧

باب تمهيدى

٩	تعريف العقود التجارية وخصائصها
٩	تعريف العقود التجارية
١٠	خصائص العقود التجارية
١١	الاستثناءات على حرية العقد التجارى
١٣	النظام القانونى للعقود التجارية
١٥	القواعد الخاصة بتنفيذ العقود التجارية

القسم الأول

١٧	اصول صياغة العقود التجارية
----	----------------------------

الباب الأول

١٩	اصول صياغة عقود البيع التجارى
١٩	أولا : صياغة عقد بيع محل تجارى
١٩	ما يراعى فى صياغة عقد بيع المحل التجارى
٢٠	الواعد ببيع المحل التجارى
٢١	عنصر الاتصال بالملاء فى صياغة عقد المحل التجارى

الصفحة

الموضوع

- ٢٢ انص على التنازل عن عقد الایجار فی صیایغة عقل المحل التجارى
- ٢٣ انتزاعات البائع والمشتري عند صیایغة عقد بيع المحل التجارى
- ٢٦ شهر عقد بيع المحل التجارى وليده.
- ٢٨ نصوص القانون الخاصة ببيع المحل التجارى ورهنه
- ٢٧ القرار الوزارى الخاص بتنفيذ قانون بيع المحال التجارية ورهنها
- ٤٥ احكام القضاء بشأن بيع المحل التجارى
- ٥٧ ثانيا : عقد بيع السفينة
- ٥٨ نموذج لعقد بيع سفينة
- ٦٠ احكام القضاء بشأن بيع السفينة
- ٦٢ ثالثا : البيع بالمزاد العلنى للمنفقول المستعمل
- ٦٢ ماهية البيع بالمزاد العلنى
- ٦٢ شروط صحة البيع بالمزاد العلنى
- ٦٣ الجزاء على تخلف شروط بيع بالمزاد العلنى
- رابعا : البيع بالتصفية فى المحلات التجارية
- ٦٤ بالمزاد العلنى
- ٦٤ حالات البيع بالتصفية فى المحلات التجارية بالمزاد العلنى
- ٦٥ احكام القضاء بشأن البيع بالمزاد العلنى
- ٧١ خامسا : البيع بالتقسيط
- ٧١ شروط البيع بالتقسيط
- ٧٤ نماذج لسجل البيع بالتقسيط

الصفحة

الموضوع

الباب الثاني

٧٦	أصول صياغة عقد رهن المحال التجارية
٧٧	ما يجوز أن يشتمل عليه رهن المحال التجارية
٧٧	البيات الرهن التجارية وما يجب أن يشتمل عليه العقد
٧٨	مسئولية المدين عن حفظ الأشياء المرهونة
٧٨	ما يراعى عند اشتغال المحال انتجاري أو رهنه على علامة تجارية
٨٠	ملحوظات اضافية في عقد الرهن التجاري
٨٠	احكام القضاء بشأن الرهن التجاري

الباب الثالث

٨٨	أصول صياغة عقد السمسرة
٨٨	تعريف عقد السمسرة
٨٨	هل يشترط السمسار في إبرام العقد كوكيل ؟
٨٩	تجارية عقد السمسرة
٨٩	البيات عقد السمسرة
٨٩	التزامات السمسار
٩٠	ما يجب أن ينص عليه في عقد السمسرة
٩٠	احكام القضاء بشأن عقد السمسرة

الباب الرابع

١٠٢	أصول صياغة عقد الوكالة بالعمولة
١٠٢	تعريف عقد الوكالة
١٠٢	خصائص عقد الوكالة بالعمولة
١٠٣	البيات عقد الوكالة بالعمولة
١٠٣	واجبات الوكيل في عقد الوكالة بالعمولة

الموضوع	الصفحة
ضمانات الموكل ضد الوكيل بالعمولة	١٠٤
حقوق الوكيل بالعمولة	١٠٥
احكام القضاء بشأن الوكالة بالعمولة	١٠٥

الباب الخامس

صنخ عقود الشركات	١١٥
نموذج رقم ١ للعقد الابتدائي والنظام الاساسى للشركة المساهمة	
التي تنشأ طبقا لاحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١	١١٧

عقد الشركة الابتدائي

النظام الاساسى للشركة	١٣٣
ادارة الشركة	١٣٩
الجمعية العامة	١٣٤
مراقب الحسابات	١٤٢
سنة الشركة - الجرد - الحساب الختامى - المال الاحتياطى -	
توزيع الارباح	١٤٣
فى المنازعات	١٤٥
نموذج رقم ٢ للعقد الابتدائي والنظام الاساسى لشركة التوصية	
بالاسهم التى تنشأ طبقا لاحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١	١٤٨
عقد الشركة الابتدائي	١٤٨
النظام الاساسى للشركة	١٥٣
رأس مال الشركة	١٥٤
السندات	١٦٠
ادارة الشركة	١٦١
الجمعية العامة	١٦٦

الصفحة	الموضوع
١٧٧	المنازعات
١٧٨	فى حل الشركة وتصفيتها
١٧٩	احكام ختامية
١٨٠	نموذج رقم ٣ لعقد تاسيس شركة ذات مسئولية محدودة طبقا لاحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١
٢٠١	صيغ الدعاوى التجارية
٢٠٣	صيغة ائذار على يد محضر
٢٠٦	صيغة اعلان موجه الى احدى الشركات التجارية
٢٠٨	صيغة اعلان موجه الى شركة اجنبية لها فرع او وكيل فى مصر
٢١٠	صيغة اعلان موجه الى احد بحارة السفن التجارية او العاملين بها
٢١١	الصيغ الخاصة بالشركات
٢١١	صيغة دعوى لعدم استيفاء لغرض تكوين الشركة
٢١٤	صيغة دعوى عزل شريك متتلب للادارة
٢١٦	الاحفظات واحكام
٢٢٤	صيغة دعوى من تريك فى شركة معينة المدة بطلب اخراجه من الشركة
٢٢٦	الاحفظات واحكام
٢٢٧	الصيغ الخاصة بالافلاس
٢٢٧	صيغة بروتستو عدم دفع
٢٣٠	صيغة دعوى شطب احتجاج بروتستو عدم دفع
٢٣٢	صيغة دعوى اشهار افلاس تاجر
٢٣٤	صيغة دعوى وضع اختتام على اموال تاجر مرفوعة دعوى بشهر الافلاس
٢٣٦	صيغة تقرير من تاجر بقلم كتاب المحكمة بتوقفه عن الدفع
٢٥٠	صيغة محضر حجز على سفينة
٢٥٢	صيغة اعلان بتبليغ حجز الى مالك السفينة وتكليفه بالحضور امام المحكمة

رقم الاجماع ٢٢٣٧/١٩٨٨

مطبعة اطلس
١١٠ شارع سوق التوفيقية
تليفون : ٧٤٧٧٩٧ - القاهرة

